MESJ

مجلة
دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

- التفكير والتخطيط العربي المشترك لمواجهة إسرائيل
- الدور الأردني في القضية الفلسطينية وحماية المقدسات
- الأبعاد الأمنية والسياسية لعلاقة مصر مع قطاع غزة
- بناء الهوية العربية.. ودور الشباب
- مراكز الدراسات العربية، بين الدور المتوقع والتحديات

ISSN:1811-8208

السنة 26 العدد 101 خريف 2022

مجلة دراسات شرق أوسطية السنة 26 العدد 101 خريف 2022

هذه المجلة

تعد "**مجلة دراسات شرق أوسطية**" الأولى في المملكة الأردنية الهاشمية التي تصدر كمطبوعة متخصصة محكَّمة، تُعنى بالدراسات والتحليلات والمراجعات المتعلقة بالتحولات في منطقة الشرق الأوسط ومستقبلها، وكذلك بالتحولات العالمية ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط، وتركز على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية أساساً في أبوابها المختلفة، وتخضع بحوث المجلة ودراساتها وتقاريرها لقواعد التحكيم العلمي المتعارف عليها عالمياً، كما تخضع لبرامج الكشف عن الانتحال العلمي، مثل Plag Scan وغيره.

وفي تطوّر مهم للمكانة العلمية للمجلة فقد حصلت على اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية "آرسيف" Arcif المتوافقة مع معايير المجلات العلمية العالمية المحكمة بشكل سنوي، وصُنفت في العام 2020 ضمن الفئة الأولى (Q1) (وهي الفئة الأعلى) في تخصص العلوم الاجتماعية على المستوى العربي، بينما صُنِّفت ضمن الفئة الثانية (Q2) (وهي الفئة الوسطى المرتفعة) في تخصص العلوم السياسية على المستوى العربي.

والمجلة معتمدة لدى العديد من قواعد المعرفة العربية والأجنبية المهمة، منها دار المنهل ودار المنظومة وعالم المعرفة، إضافة إلى تحميلها على محرك البحثGoogle Book، والقاعدة العالمية EBSCO.

تتمتع المجلة التي يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات بشخصية اعتبارية رسمية مستقلة اعتباراً من 7 آذار/ مارس 2000.

وتصدر المجلة فصلياً، أربع مرات في العام، مطلع (كانون الثاني/ يناير) (نيسان/ إبريل) (تموز/ يوليو) (تشرين الأول/ أكتوبر)، وهي الإصدار المطوَّر لـ "قضايا شرق أوسطية" التي أصدر مركز دراسات الشرق الأوسط وحده منها 10 أعداد على مدى 4 أعوام، وصدر العدد الأول منها في آذار/ مارس من عام 1996.

وللمجلة رئيس وهيئة تحرير أردنية، وهيئة للمستشارين تضم عدداً من الزملاء من العالم العربي إلى جانب الزملاء الأردنيين.

يباع العدد بـ:

- 2 دينارين أردنيين داخل الأردنّ.
- 3 دولارات أمريكية خارج الأردنّ (شاملاً أجور البريد العادي)

للاشتراك:

الاتصال مع إدارة المجلة أو زيارة الموقع الإلكتروني:
(www.mesj.com)

مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكّمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

بيـــان العمـــري

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحـريـــر

إبراهيم أبو عرقوب **أحمـــد البرصـــان**

عبد الفتاح الرشدان **علـي محـافظـــة**

محمّـد أبـو حمّـور

السنة 26 العدد 101 خريف 2022

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان - خريف 2022

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف 4613451-6-962+ / فاكس 4613452-6-962+

ص.ب 927657 - عمان (11190) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO MESJ@MESC.COM.JO

HTTP://WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2010/916/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي **الأردن**	أحمـــد التويجـــري **السعودية**
أحمـد سعيد نـــوفـل **الأردن**	أحمـد يوسـف أحمـد **مصر**
أميـــن مشاقبـــــة **الأردن**	سعـد ناجـي جـــواد **العـراق**
عبـــد الإلـــه بلقزيـــز **المغـرب**	عبـد اللّه النفيســـي **الكويت**
غانـــــم النجّـــــــار **الكويت**	فهد الحارثي العرابي **السعودية**
مجـــــدي عمـــــر **الأردن**	محمّـــد المسفـــــر **قطر**
مـــــروان كمـــــــال **الأردن**	

قواعد وأصول النشر

1. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.
2. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.
3. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.
4. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.
5. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.
6. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.
7. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.
8. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على 400 كلمة لكل منهما.
9. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.
10. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على 6500 كلمة، ومراجعة الكتاب على 700، والتقرير على 2600 كلمة.
11. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.
12. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي التفكير والتخطيط العربي المشترك لمواجهة إسرائيل **التحرير**	7
البحوث والدراسات الدور الأردني في القضية الفلسطينية وحماية المقدسات **أمين مشاقبة**	15
بناء الهوية العربية ودور الشباب مقاربة سوسيو- حضارية **فاروق طيفور**	29
الأبعاد الأمنية والسياسية لعلاقة مصر مع قطاع غزة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية (2006–2022) **هشام المغاري**	51
المقالات والتقارير مراكز الدراسات العربية، بين الدور المتوقع والقيود المفروضة **طلال عتريسي**	87
ملامح الاستراتيجية العربية الجديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي 2022-2030 **مركز دراسات الشرق الأوسط**	99
قراءة في الأعداد المئة من مجلة دراسات شرق أوسطية **علي محافظة**	123

حلقة علمية دراسية: "العلاقة بين الأردن وحماس واتجاهات المستقبل" **موسى سليمان**	137
الأزمة التونسية.. ومسار الخروج 2022-2021 **فريق الأزمات العربي-ACT**	143
الملف البيبلوغرافي **المشروع الوطني الفلسطيني** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية - أحدث الإصدارات **عبد القادر عامر**	151 156 160

المقال الافتتاحي

التفكير والتخطيط العربي المشترك لمواجهة إسرائيل

شهدت بدايات الصراع العربي- الإسرائيلي منذ العام 1947 عملاً عربياً مشتركاً على المستويات الدبلوماسية والسياسية والأمنية والعسكرية، وشكل هذا التعاون تكريساً عميقاً لمركزية القضية في مواجهة المشروع الصهيوني ووليدته إسرائيل، كما شكّلت ضغطاً موحداً على المجتمع الدولي منذ عصبة الأمم، كما شهدت تطورات الصراع شراكة مهمة بين الدول العربية في حرب 1948 ضد التوسع الإسرائيلي في فلسطين، وكذلك في حرب 1967، حيث كانت تتموضع القوات المسلحة العراقية والباكستانية والسعودية في الأردن وومصر وقوات عربية أخرى في مصر وثالثة على الجبهة السورية، وفي حرب عام 1973 شاركت أكثر من عشر دول عربية في تشكيل قوة عسكرية تحت قيادة واحدة لتحرير الأراضي المحتلة، حيث نجحت قيادة القوات العسكرية المصرية بتوجيه ضربات قاصمة لخطوط الدفاع الإسرائيلية فيما عرف بخط بارليف على قناة السويس من جهة سيناء المحتلة، وشكّلت القوات العربية إسناداً لها، وكذا القوات العراقية والأردنية على الجبهة السورية.

ولكن، ومنذ نجاح إسرائيل في القضاء على قوات الثورة الفلسطينية في لبنان عام 1982، ونجاح الولايات المتحدة بتشريد ما تبقّى من قوات فلسطينية على ثلاث دول عربية، كلها ليست من دول المواجهة، منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، تراجع العمل العربي المشترك والتخطيط المشترك لمواجهة إسرائيل وعدوانها والعمل على تحرير الأراضي المحتلة، باستثناء نجاح المقاومة اللبنانية بتحرير جنوب لبنان عام 2000، والمقاومة الفلسطينية في إخراج الاحتلال المباشر لقطاع غزة عام 2005، وتبنّت الدول العربية عام 2002 في عمل مشترك سياسياً ودبلوماسياً ما سُمّي بالمبادرة العربية للسلام بديلاً لمواجهة إسرائيل المباشرة على الأرض، لكنّ إسرائيل لم تلتفت إلى المبادرة، واعتبرتها كأن لم تكن، ولذلك بقيت المواجهة الشاملة من نصيب المقاومة الفلسطينية واللبنانية دون اشتراك قوات عربية ولا لبنانية ولا غيرها في مواجهة العدوان الإسرائيلي والسعي لتحرير الأراضي المحتلة منه، حيث كانت تجربة توقيع مصر لاتفاق السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨ وخروج أكبر قوة

عسكرية عربية من المواجهة معها إسقاطاً للخيار العسكري العربي، وتراجعاً كبيراً في العمل العربي المشترك ضد إسرائيل.

ورغم ذلك فقد بقيت التحركات الدبلوماسية العربية، وعلى الأقل في أروقة الأمم المتحدة، شبه منسقة إلا من خروقات قليلة، ولكنها لم تتمكن من محاصرة إسرائيل دولياً، ولا حققت أي ضغوط دولية فاعلة عليها لتعجيل أي توجهات لها، ناهيك عن تحقيق أي انسحاب عسكري لقواتها من الأراضي المحتلة، وبذلك افتقدت القضية الفلسطينية الدور العربي الفاعل والمؤثر والحيوي في مواجهة إسرائيل، واستفردت إسرائيل بالفلسطينيين في الواقع لدرجة أن تتراجع منظمة التحرير عن ميثاقها بتوقيع إعلان أوسلو عام 1993 مع إسرائيل، والذي أنشا السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بديلاً عملياً لمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها.

وخلال الفترة الفاصلة بين هذه الفترات، والعام 2021، لم يتم التوصل إلى أي وثيقة استراتيجية شاملة تدعو إلى تبنيها من قبل القادة العرب، كأساس لتخطيط عربي مشترك لمواجهة إسرائيل وتحجيمها ووقف تمددها، بل ذهبت بعض الدول العربية للتفاهم معها بماشرة بعيداً عن الجانب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، بل وبعيداً حتى عن أسس وقواعدة المبادرة العربية للسلام التي وقّعت عليها هذه الدول، وكانت سابقاً تروج لها بديلاً للمواجهة المسلحة، بل وبديلاً للمقاومة الفلسطينية كما جرت وقائع التكيد عليها في القمم العربية منذ عام 2002 وحتى انعقاد آخر قمة عربية في تونس عام 2019.

وعلى أصداء هذا التراجع العربي في العمل المشترك لمواجهة إسرائيل وتحرير الأراضي المحتلة تمكّن حوالي 200 من الباحثين والخبراء العرب من التوصل إلى ملامح استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي– الإسرائيلي على المديين القريب والمتوسط 2022–2030، وشارك في بلورة هذه الاستراتيجية عشرات السياسيين ورجال الدولة والمفكرين وقادة الرأي العام العرب من أكثر من 14 دولة عربية، مستعينين بالدراسات والمؤتمرات والمناقشات التي رعاها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردنّ على مدى 17 عاماً، وتعدَّ هذه المرة الأولى التي ترسم فيها النخبة الفكرية العربية استراتيجية عربية موحّدة لتعرضها على قادة الدول العربية وقادة القوى الشعبية الفاعلة لتبنّيها والعمل وفقها في التفكير والتخطيط في التعامل مع إسرائيل على مختلف المستويات.

وقد اعتبر ذلك نقلة نوعية في تطوير دور النخب وتجسير الفجوة بين صنّاع القرار العربي وبين النخب الفكرية والعلمية والمثقفة (الانتلجنسيا)، بهدف مساعدة القادة السياسيين على اتخاذ استراتيجيات وسياسات وقرارات منهجية قابلة للتطبيق لتحقيق مصالح الأمة العربية والشعب الفلسطيني في الصراع مع إسرائيل والمشروع الصهيوني في فلسطين والعالم العربي.

ولذلك يفتح إنجاز هذه الوثيقة الاستراتيجية الأبواب أمام التفكير الجادّ بقدرة العرب على التفكير والتخطيط المشترك، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي.

ويعدّ صدور هذه الوثيقة النوعية كنتاج علمي تم طرح مسودته ومناقشتها وإثرائها في ظل التحولات في المنطقة في ندوة عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن يومي 20–2021/11/21، يعدّ فرصة سانحة للقادة العرب في مؤتمراتهم واتصالاتهم الثنائية والجزئية لبلورة منهجية استراتيجية فاعلة في التعامل مع إسرائيل والصراع مع المشروع الصهيوني؛ حيث صدرت الوثيقة في وقت تراجعت فيه البوصلة العربية المشتركة، وفي ظل تغوّل إسرائيل ونجاحها في اختراق الموقف العربي بتطبيع كامل بينها وبين دول عربية لا تقع في دائرة الصراع معها، والذي نال خمس دول عربية.

ولذلك فإن الوثيقة تتطلّب القيام بدراستها وتبنّيها، وتحويلها إلى الأجهزة والجهات المعنية في الدول العربية فردياً وجماعياً، وكلٌّ في اختصاصه، لبناء خطط ومشاريع عمل وسياسات ومواقف جديدة وصلبة تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي، وكسر عدد من السياسات التي فشلت في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستحضار بعض الوسائل التي أثمرت سابقاً في مواجهتها بأشكال مختلفة، وبما يحقق أهداف الأمة العربية والشعب الفلسطيني في التحرير والعودة، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجّروا منها، وهي كذلك فرصة متاحة لقيادات القوى الشعبية العربية والفلسطينية منها على وجه الخصوص لاستعادة قوة وزخم الدعم والمشاركة الرسمية والشعبية في مواجهة إسرائيل ومشروعها التوسعي العدواني في فلسطين والعالم العربي وعلى الصعيد الدولي بكافة أشكال المشاركة والإسناد المتاحة لكل دولة أو جهة.

وبما أن المركز قد قام بجهد كبير على مدى ستة شهور بإيصالها إلى جميع القادة العرب بطرق مختلفة، وكذلك توزيعها على مئات السياسيين والمفكرين والبرلمانيين العرب، وأعضاء الحكومات

العربية، ومراكز الأبحاث العربية، فقد توفرت الفرصة بجاهزية عالية للبناء على ما توصلت إليه الوثيقة وتطويره للتوصل إلى تفكير وتخطيط عربي مشترك، ثم التأسيس له استراتيجياً ومؤسسياً على مستوى العمل العربي المشترك رسمياً وشعبياً، وذلك بهدف مواجهة الفكر والسياسات التوسعية والعدوانية الإسرائيلية، وتحجيم قدرة إسرائيل على التمدد في الوطن العربي، واحتواء الأخطار الناجمة عن احتلالها لفلسطين وتشريد أهلها، والتحوّل نحو مواجهتها بكافة الأشكال والوسائل المتاحة، وبتكامل للأدوات وتبادل للأدوار سواء على صعيد الدول العربية، وخاصة دول المواجهة، أو على صعيد الشعب الفلسطيني بين فصائل المقاومة والسلطة الفلسطينية، والقوى الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، ومنظمة التحرير.

التحرير

Editorial

Joint Arab Thinking and Planning to Confront Israel

English Abstract

Arab action towards the Arab-Israeli conflict passed through stages from 1947 to 1973. It was characterized by a joint effort in thinking, planning, and field, and at the diplomatic, political, security, and military levels, which made the Palestinian cause and confronting the Israeli aggression and occupation the major Arab cause.

However, since Egypt unilaterally signed the Camp David Treaty with Israel in 1978, the elimination of the Palestinian revolutionary forces in Lebanon in 1982, then through the 1993 Oslo Agreement and the Wadi Araba Treaty in 1994, and until today, joint Arab action and joint planning to confront Israel and its aggression have declined. The exceptional cases were the liberation of the occupied southern Lebanon territories by Lebanese resistance in 2000 and the Palestinian resistance's success in forcing the Israeli Army to redeploy out of the Gaza Strip in 2005.

Joint Arab action in 2002 took a new political and diplomatic path through the so-called "Arab Peace Initiative" as an alternative to confronting Israel on the ground. On the other hand, Arab diplomatic efforts in the United Nations institutions remained almost coordinated and joint, despite their weakness in having a substantial impact on the Israeli occupation of Palestine and other Arab lands.

On the intellectual and cultural level, no comprehensive strategic document has been presented that charts a broad path for decision-makers, the ruling Arab political elites, and the leaders of the main popular forces to be the basis for joint Arab planning and action to deal with the Arab-Israeli conflict and to confront Israel and stop its expansion projects and policies.

With the echoes of this decline in joint Arab action, about 200 researchers, experts, politicians, thinkers, and Arab public opinion leaders were able to come up with the features of a new Arab strategy to deal with the Arab-Israeli conflict. It is designed to help political leaders to make strategies, policies, and methodological decisions that are applicable to achieve the interests of the Arabs and Palestinians es[especially in ending the Israeli occupation. The Palestinian people are still fighting for their freedom and rights in their land, and they are in conflict with Israel. As such, the proposed strategy and the continuous conflict on the ground open the door for the Arabs to think and plan jointly. However, it requires studying and adopting the proposed document and transforming it into work programs for the Arab official bodies and stakeholders individually and collectively within its jurisdiction.

البحوث والدراسات

الدور الأردني في القضية الفلسطينية وحماية المقدسات

د. أمين مشاقبة*

الملخص

تشكّل القضيةَ الفلسطينية للأردنّ القضية المركزية، ويُنظر لها بوصفها أولوية في السياسة الخارجية الأردنية، وتدلّ كافة المواقف الرسمية على كون القضية محور اهتمام السياسة الخارجية الأردنية.

وتناولت هذه الدراسة الدور الأردني في القضية الفلسطينية وحماية المقدسات، والموقف من صفقة القرن، من خلال ستة محاور: منطلقات السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، وأهمية الدور السياسي والقانوني والإداري في حماية المقدسات، وأدوات الدور في القضية الفلسطينية وفاعليتها، والمواقف الإسرائيلية من الدور الأردني، والموقف الأردني من صفقة القرن.

وخلُصت الدراسة إلى أن القيادة الأردنية تتمسك بمواقف وثابتة تجاه القضية الفلسطينية، وأن لفلسطين عموماً، والقدس خصوصاً، مكانة خاصة، وأن الواقع الراهن يشير إلى أن إسرائيل تضع عقبات كبيرة في طريق عملية السلام، وأنّ الحكومة الإسرائيلية أسقطت من أجندتها مبدأ حل الدولتين، وتبنّت تنفيذ سياسات استيطانية.

كما أكدت الدراسة على أن الأردن رفض صفقة القرن، ولا يزال يرفضها، وينسجم هذا الرفض الرسمي مع الرفض الشعبي ورفض الأحزاب والقوى السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني الأردني، وأن المطلوب من الأردن القيام بدور أكثر فاعلية وعلى مختلف المستويات داخلياً وخارجياً، لحشد الدعم والتأييد لمواقفه من القضية الفلسطينية، ورفض أي حلول على حسابه مهما كانت.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية، المقدسات الإسلامية، القدس، الوصاية الهاشمية، صفقة القرن، الصراع العربي– الإسرائيلي، النضال الفلسطيني، الحقوق الفلسطينية.

The Jordanian Role in the Palestinian Cause, and in the Protection of Sanctities

Dr. Amin Al-Mashaqbeh

ABSTRACT

The Palestinian issue is the core of the conflict in the Middle East, and it represents an Arab national security issue because of its linkages to many accumulated crises in the region. This issue has taken more complex paths in light of rapid and compassionate regional and international changes. The

*. أستاذ العلوم السياسية في كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية– الجامعة الأردنية.

Palestinian cause is the central issue for Jordan and is considered a priority in Jordanian foreign policy. The positions of the Hashemite kingdom were the best evidence that the Palestinian issue is the focus of Jordanian foreign policy attention. Since King Abdullah II assumed his constitutional powers, the Jordanian position has remained clear and firm towards the necessity of resolving the Arab-Israeli conflict and meeting the aspirations of the Palestinian people.

The starting points to understand the Jordanian policy towards the Palestinian cause include the importance of the political, legal, and administrative role in protecting the holy sites, the tools of the Jordanian role in the Palestinian cause and its effectiveness, the Israeli positions on the Jordanian role in the Palestinian cause, and the Jordanian position on the Deal of the Century.

The study concludes that Jordan adheres to firm and consistent positions on the Palestinian cause and that Palestine, in general, and Jerusalem in particular, has unique concerns for the Hashemite Kingdom. The study also concludes that the current reality indicates that Israel places tremendous obstacles in the way of the peace process and that the Israeli government has dropped the principle of the Two-State solution from its agenda. Instead, it adopted the implementation of Jewish settlement policies in the occupied land in 1967. The study also concludes that Jordan has rejected the Deal of the Century and is still rejecting it. This official rejection is consistent with the widespread rejection of political parties, political forces, Syndicate unions, and Jordanian civil society institutions. Therefore, Jordan is to play a more effective role at various levels, both internally and externally, to mobilize support for the Palestinian struggle and legitimate rights. Moreover, Jordan has to gain international support for its positions on the Palestinian cause in rejecting any solutions at its expense, or the expense of Palestinian rights.

Keywords: The Palestinian cause, Islamic sanctities, Jerusalem, Hashemite guardianship, the Deal of the Century, the Arab-Israeli conflict, Palestinian struggle, Palestinian rights.

تمهيد

تُعتبر القضية الفلسطينية جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وهي تمثل قضية أمن قومي عربي بسبب ارتباطها بالعديد من الأزمات المتراكمة في المنطقة، وقد بدأت هذه القضية تأخذ مسارات أكثر تعقيدا، في ظل متغيرات إقليمية ودولية متسارعة وشديدة الحساسية تتراوح بين مزيد من

التشدد الإسرائيلي والانحياز الأمريكي، خاصة تجاه قضية القدس واللاجئين من جهة، وتصاعد موجات التطرف والإرهاب على مستوى المنطقة والعالم من جهة أخرى.

إن القضيةَ الفلسطينية هي القضية المركزية بالنسبة للأردن، ويُنظر لها بوصفها أولوية في السياسة الخارجية الأردنية[1]، وقد كانت مواقف القيادة دليلاً على كون القضية الفلسطينية هي محور اهتمام السياسة الخارجية الأردنية، فعلى ثرى فلسطين، استشهد الملك عبد الله الأول مؤسس المملكة، وتولّى المسيرة الملك طلال الذي أولى اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، تلاه الملك الحسين بن طلال في بذل جهود في محاولات حل القضية الفلسطينية، سواءً على الصعيد العسكري من خلال مشاركة الجيش العربي في الحروب العربية- الإسرائيلية عام 1967، وعام 1973، أو من خلال الدفاع عن فلسطين والقدس في المحافل الدبلوماسية، أو عن طريق الإعمار الهاشمي للقدس والمقدسات الإسلامية في فلسطين[2].

ومنذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999، بقي الموقف الأردني واضحاً نحو ضرورة حلّ الصراع العربي- الإسرائيلي، وتلبية طموحات الشعب الفلسطيني، وأهمها حقّه في التحرُّر من الاحتلال، وإقامة دولته المستقلّة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية[3].

وتمثّل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة مصلحة وطنية أردنية عليا من جهة، وتساهم في استقرار الإقليم من جهة أخرى، ويؤكد الملك باستمرار على أن "الأردن سيظل إلى جانب أشقائه الفلسطينيين حتى يستعيدوا حقوقهم الكاملة، ويقيموا دولتهم المستقلة"، وأن "الوصاية الهاشمية هي أمانة أتشرف بحملها، لحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وهذا التزام منا بمبادئنا وتاريخنا وإرثنا الهاشمي، وتجسيد لإرادتنا الحرة وقرارنا الوطني، الذي لا نسمح لأحد أن يتدخل فيه أو يساومنا عليه"[4].

---

[1]. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين: https://www.mfa.gov.jo/

[2]. صلاح صلاح، القضية الفلسطينية والتحديات، مجلة شؤون الأوسط، ع143، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012، ص87.

[3]. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين: https://www.mfa.gov.jo/

[4]. موقع الديوان الملكي: https://rhc.jo/

المحور الأول: منطلقات السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية

تنطلق ثوابت الموقف الأردني تجاه القضية الفلسطينية من رؤية تقوم على حق الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة على أراضي الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حق العودة للاجئين، بما يتطابق مع القرارات والمرجعيات الدولية، وأنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل دون تسوية عادلة للقضية.

وتتمسك القيادة الأردنية بمواقف ثابتة تجاه القضية الفلسطينية، خاصة ما يتصل بقضايا الوضع النهائي: "القدس، الأمن، اللاجئون، المياه، الحدود والوصاية الهاشمية على المقدسات"، لحساسيتها وارتباطها المباشر بالأمن الوطني الأردني، ويرفض الأردن أي حلول يمكن أن تفرض عليه بخصوصها أو التوصل إلى حلول لها دون علمه أو إشراكه فيها.

والمتتبع لأحاديث الملك وخطاباته ومقابلاته الصحفية والتلفزيونية يجد أنها لا تخلو من الإشارة إلى القضية الفلسطينية وثوابت الموقف الأردني إزاءها، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة سلام عادل ودائم وشامل دون انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة، وعلى رأسها القدس، والتي تحتل مكانة خاصة لدى الهاشميين؛ ففي 17 أيلول/ سبتمبر 1999 قال الملك: "القدس بالنسبة لنا أرض فلسطينية محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة ... نحن نساند الأشقاء الفلسطينيين للتوصل إلى كامل حقوقهم"[5].

وقد نبّه الملك إلى تداعيات عدم حل القضية الفلسطينية والتعنت الإسرائيلي في زيادة ونمو التطرف؛ ففي حديث له لدى افتتاح المؤتمر السابع للسلام والأديان الذي استضافه الأردن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، وشاركت فيه أكثر من 600 شخصية روحية وأكاديمية عالمية، شدد على أنّ قضية القدس تبقى أبرز المشكلات الناتجة عن الصراع بين العرب واليهود في فلسطين، فقال: "إن مشكلة القدس تعتبر الأهم والأخطر بين المشكلات، إنني أسلط الضوء على هذه المشكلة، لا لشيء إلا لأنها تجسد ثنائية الدين والحرب"[6].

وقد قدّم الاردن الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية والإقليمية، واهتمّ

---

[5]. عبد الله العرقان، القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية، عمان، 2002.

[6]. محمد درادكة، القدس في السياسية الأردنية من خلال خطب جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم 1999-2009، جامعة الإسراء، عمان، 2009، ص32.

برعاية وإعمار المقدسات وإنشاء المستشفيات داخل الأراضي الفلسطينية وإرسال المساعدات الإغاثية لغزة ومناطق الضفة الغربية ومعالجة المصابين والجرحى.

وفي سياق مسيرة السلام حرص الأردن على استمرار دوره في القدس، وقد تمت الإشارة في معاهدة السلام إلى الدور الأردني الخاص في القدس[7].

وقد تعرّض الأردن إلى ضغوط دولية وإقليمية لإجباره على تبنّي مواقف لا تخدم مصالحه الوطنية تجاه القضية الفلسطينية، وتتنوع هذه الضغوط بين محاولات عزل الأردن وتحييده عن الخيارات المتعلقة بمسار عملية السلام، وإضعافه اقتصادياً ووقف المساعدات عنه، وكل ذلك بهدف خلق حالة من البلبلة والفجوة بين القيادة والشعب ودفعهم لتقديم التنازلات، وقد كان الملك عبد الله الثاني واضحاً في التأكيد على أن جزءاً من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المملكة يأتي جراء الضغط بسبب مواقف الأردن السياسية؛ إذ أكّد على ذلك خلال لقاء جمعه مع عدد من طلبة الجامعة الأردنية بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2018 على أنه: "وصلتنا رسائل مفادها: امشوا معنا في موضوع القدس وإحنا بنخفف عليكم"[8].

المحور الثاني: أهمية الدور السياسي والقانوني والإداري في حماية المقدسات

أنشأ الأردن لجنة خاصة لرعاية الأماكن المقدسة في القدس، وهي لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة بموجب قرار قانون رقم (32) لسنة (1954)، وإنشاء اللجنة الملكية لشؤون القدس عام 1971، والتي أُعيد تشكيلها برئاسة الأمير الحسن بن طلال عام 1994[9].

وقد استثنى الملك الحسين بن طلال المقدسات الإسلامية والمسيحية من قرار فك الارتباط الإداري والقانوني، وذلك بسبب حرصه على إبقاء السيادة على القدس بيد عربية، وقد استمر الأردن في إعمار وصيانة المقدسات الإسلامية[10]، وقد اعتبر الحسين أن "الرمز الحقيقي للسلام هو القدس وعودتها عربية هو المعيار الوحيد لصدق الداعين إلى السلام في المنطقة"، وفي رسالته إلى

---

7. عبد الله كنعان، وفاروق الشناق، "القدس وسياسة أضعف الإيمان"، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمّان، 2004.

8. جفرا نيوز، تفاصيل لقاء الملك مع طلبة الجامعة الأردنية، 2018: https://bit.ly/3y4rZog

9. عبد الله كنعان، دور الأردن في دعم القدس والمقدسات، اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2018: www.rcja.org.jo

10. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين: https://www.mfa.gov.jo/

الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان" عام 1981، والتي صحح فيها معتقدات "ريغان" حول فلسطين والقدس والمسجد الأقصى، والتي اكتسبها نتيجة الدعاية الصهيونية، قال: "المناطق المحتلّة في الوقت الحاضر تمثّل فراغاً فيما يتّصل بالسيادة، هذا الفراغ الذي لا يمكن أن يملأه إلّا الفلسطينيون أنفسهم على ترابهم المستقل"[11].

وتتمثل الجهود الأردنية في جهود كل من دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية، ولجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، واللجنة الملكية لشؤون القدس، وفي صدور الأمر الملكي لتشكيل الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة الذي تأسّس عام 2007، لغايات توفير التمويل لرعاية المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة والمقدسات الإسلامية في القدس، وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لتأكيد أهمية هذه المقدسات وحرمتها لدى العرب والمسلمين على وجه العموم، والهاشميين على وجه الخصوص[12].

حيث تم إعادة بناء منبر صلاح الدين عام 2002، وبناء مئذنة خامسة للمسجد الأقصى المبارك، وتجديد فرش مسجد قبة الصخرة المشرفة، وكسوة سقف المسجد الأقصى بألواح الرصاص، وتبليط ساحات الحرم الشريف، وترميم الجدار الخارجي للحرم الشريف بتبديل الحجارة التالفة وإصلاح البروز في الجدار الجنوبي والشرقي، وصرف رواتب إضافية للعاملين في أوقاف القدس ولجنة الإعمار، تقديراً لجهودهم وصمودهم في وجه التحديات والظروف المعيشية الصعبة، وقيامهم بمهامهم في المحافظة على المقدسات الإسلامية.

المحور الثالث: أدوات الدور الأردني في القضية الفلسطينية وفاعليتها

رابط الجيش العربي الأردني في فلسطين، وقدّم في سبيلها الكثير من الشهداء والجرحى، وقد تمكن الأردن من الحفاظ على الجزء الشرقي من مدينة القدس حتى حرب عام 1967[13].

وبذل الأردن جهوده في مسيرة الدفاع عن القضية الفلسطينية، إذ قال: "إن القضية

---

[11]. كنعان، دور الأردن في دعم القدس والمقدسات، مرجع سابق.

[12]. أسعد أنصاري، القضية الفلسطينية حقائق وأبعاد، مجلة صوت الأمة، مج49، ع9، الجامعة السلفية، دار التأليف والترجمة، 2014، ص6.

[13]. فاتن الزماعرة، السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2011، ص86.

الفلسطينية والقدس قضيتنا الوطنية والعالمية الأولى التي نضحي من أجلها حتى نيل شعبنا الفلسطيني حقوقه المشروعة".

واعتبر "القضية الفلسطينية والقدس قضيتنا المركزية وأولى اهتماماتنا السياسية، والقدس خط أحمر لا يمكن التنازل عنها أو عن حق شعبنا الفلسطيني في إقامة دولته على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية[14].

وتبنى الملك عبد الله القضية الفلسطينية وطموح الشعب الفلسطيني في التمتع بحقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية وقومية وإسلامية[15]، وقال: "إن الجهود التي نقوم بها لتوفير الدعم العربي والدولي لدفع عملية السلام هدفها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف".

ودعم الأردن مفاوضات سياسية تؤدي إلى نتائج ملموسة، وتُحقّق حلَّ الدولتين وإقامةَ الدولة الفلسطينية المستقلّة وعاصمتها القدس الشرقية وفق الشرعية الدولية، إلى جانب حلّ مشكلة اللاجئين من خلال العودة والتعويض استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وعلى الصعيد الدولي، كثّف الأردن اتصالاته لإيصال القضية الفلسطينية إلى المحافل الدولية وضمان إيجاد حلّ عادل لها، وإبقائها على رأس الأولويات الدولية، حتى إقامة الدولة الفلسطينية، وبناء مؤسساتها، وتثبيت صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتقديم المساندة الاقتصادية والإنسانية له[16].

كما تسعى الدبلوماسية الأردنية لإبراز معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتشكيل مواقف تسهم في منع إسرائيل من انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني وإدانتها، ووقف سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي، وغير ذلك من الإجراءات الهادمة لأي فرصة لحلّ الدولتين، وأخيراً، العمل على تشكيل مواقف دولية تضمن إبقاء حل الدولتين بوصفه حلاً وحيداً للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي[17].

---

[14]. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين: https://www.mfa.gov.jo/

[15]. صلاح، القضية الفلسطينية والتحديات، مرجع سابق، ص89.

[16]. محمود الكبش، القضية الفلسطينية، مجلة الوعي الإسلامي، السنة53، ع606، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2015، ص90.

[17]. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين: https://www.mfa.gov.jo/

وقد ساهمت هذه الدبلوماسية في حثّ الجمعية العامة للأمم المتحدة على الطلب من محكمة العدل الدولية إبداء رأيها في النتائج القانونية للجدار العازل الإسرائيلي، وواصل الأردن هذا الدور المحوري والأساسي والمباشر في مداولات المحكمة، مما أدى إلى استصدار الرأي الاستشاري من المحكمة عام 2004 حول عدم قانونية الجدار العازل، والدعوة إلى إزالته، وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه، واعتبار إسرائيل دولة محتلة للقدس الشرقية؛ إذ دعت المحكمة في قرارها إلى تفكيك أجزاء الجدار التي تم بناؤها في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، محذّرةً من أن اكتمال بناء الجدار يشكّل عملية ضمّ فعلية للأراضي الفلسطينية[18].

ونجحت الدبلوماسية كذلك في إقناع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بتمرير مشروع القرار الفلسطيني في الجمعية العامة والمتعلق بتحسين وضعية فلسطين من عضو مراقب إلى دولة مراقب غير عضو، الأمر الذي تحقق في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، كما نجحت الدبلوماسية الأردنية في استصدار قرار مجلس الأمن رقم (2334) في 23 كانون أول/ ديسمبر 2016، والذي طالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967، وجدير بالذكر أن هذا القرار يُعتبر أول قرار متعلق بإسرائيل يتم تمريره في مجلس الأمن منذ عام 2008 [19].

وفيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينين، فإن الأردن الذي يستضيف حوالي (2,1) مليون لاجئ فلسطيني في المخيمات، ويطالب بحل قضية اللاجئين من خلال حق العودة والتعويض وفقاً للقرارات الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية[20]، كما أن هناك تنسيقاً أردنياً مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) لدعم ميزانيتها السنوية، وحشد الدعم الدولي السياسي والمالي للوكالة لتتمكن من مواصلة مهامها لغاية حلّ قضية اللاجئين التي تمثل أهم قضايا الوضع النهائي في إطار سلامٍ شامل ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويلبّي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفق القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية[21].

---

[18]. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين: https://www.mfa.gov.jo/

[19]. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين: https://www.mfa.gov.jo/

[20]. الشمايلة، الحسين بن طلال، مرجع سابق.

[21]. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين: https://www.mfa.gov.jo/

وعلى الصعيد الإقليمي والإسلامي، كانت القضية الفلسطينية وقضية القدس محور لقاءات الملك، سواء من خلال مؤتمرات القمة العربية، أو من خلال اللقاءات الفردية مع الرؤساء العرب، والتي يتم التأكيد فيها على أن قضية القدس هي القضية المركزية الأولى للعرب والمسلمين، وأن جميع الإجراءات والممارسات الاستيطانية الاحتلالية في القدس باطلة، وأن السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 وفي مقدمتها القدس، والدعوة الدائمة إلى تضافر جهود دفع عملية السلام والعمل بما جاءت به المبادرة العربية وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[22].

ويستنتج من الطرح السابق أن الملك يستثمر الدبلوماسية الأردنية لنصرة الشعب الفلسطيني ونيله حقوقه المشروعة، وترسيخ القضية الفلسطينية بوصفها القضية المحورية في الشرق الأوسط، ومن دون حلها فإن هذه المنطقة لن تنعم بالاستقرار.

المحور الرابع: المواقف الإسرائيلية من الدور الأردني في القضية الفلسطينية

يعكس الواقع الراهن أنّ إسرائيل تضع عقبات كبيرة في طريق عملية السلام، ومنذ تولي اليمين المتشدد رئاسة الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1995، حدثت تحولات جوهرية زادت من تعقيد مسيرة السلام، ومن الواضح أن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بينيامين نتنياهو أسقطت من أجندتها مبدأ حل الدولتين مستغلةً تراجع وانقسام المنظومة العربية، خاصة في مرحلة ما بعد الربيع العربي، لممارسة مزيد من التعنت واتخاذ إجراءات أحادية الجانب أضرّت بالعملية السلمية، خاصةً على مستوى توسيع الاستيطان والاعتداء على المقدسات الإسلامية في القدس وتسهيل الاقتحامات المتكررة من قبل الجماعات اليهودية المتطرفة وبعض المسؤولين الإسرائيليين لساحات المسجد الأقصى، وقد ترك ذلك آثاراً بالغة على الصراع العربي- الإسرائيلي، وشكّل تحدياً جوهرياً للأمن الوطني الأردني.

ومن الواضح أنّ الحكومات الإسرائيلية، خلال العقد الماضي حتى عام 2022، أسقطت من أجندتها مبدأ حل الدولتين، وتبنّت تنفيذ سياسات استيطانية استنادًا لخطة ممنهجة لتهويد مناطق

---

[22]. عبد العزيز بن صقر، القضية الفلسطينية، الواقع الجديد، مجلة آراء حول الخليج، ع123، مركز الخليج للأبحاث، 2017، ص4.

محددة في الضفة الغربية وخاصة مدينة القدس، كما كان لإقرار الكنسيت بتاريخ 19 تموز/ يوليو 2018 "قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل" خطوة تعكس التوجهات السائدة لدى القوى المؤثرة في إسرائيل وجنوحها نحو مزيد من التشدد، وقد وصف المستشار القضائي للكنيست "أيال يانون" هذا القانون بأنه "إقصاء جارف لجماهير بأكملها، وأنّ غايته توفير حماية دستورية لإمكانية إقامة بلدات على أساس الدين والقومية أو صبغة اجتماعية أخرى، وإقصاء أناس لمجرد انتمائهم إلى دين أو قومية أخرى، أو لوجود اختلاف آخر لم يختاروه ولا يسيطرون عليه، ومن دون علاقة بمسألة ما إذا كان انضمامهم للبلد يمس بالنسيج الاجتماعي- الثقافي أو المسّ بصبغته المتميزة"[23].

وإلى جانب هذا القانون، تم اتخاذ قرارين هامين يؤثران سلباً على عملية السلام: الأول هو قرار حزب الليكود في 31 كانون أول/ ديسمبر عام 2017 بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية ومنطقة الأغوار، والقرار الثاني الذي اتخذه الكنيست في 1 كانون ثاني/ يناير عام 2018 بالتصديق على مشروع قرار يقضي بأن التنازل عن أي أجزاء من القدس في أي تسوية سياسية يتطلب موافقة 81 عضواً من أعضاء الكنيست [24]، علماً بأن إسرائيل قامت بعد حرب الـ 1967 بوضع خطة متكاملة لتهويد القدس، بدأت بإصدار الكنيست قراراً في العام نفسه بضمّ القدس الشرقية للقدس الغربية، ثم قام الكنيست عام 1980 بإصدار قرار باعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية للدولة.

وقد دأب بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي على تجديد الصهيونية التصحيحية بما يتلاءم مع الواقع الذي تعيشه إسرائيل والتحديات الأساسية التي تواجهها، فبلور أيديولوجيةً قوميةً يمينيةً متطرّفة، موسومة بالموروث الديني اليهودي المتطرف المزعوم في التلمود، والتي تقف ضد القيم الإنسانية العالمية، مثل الحرية والعدالة والمساواة، وفي هذا السياق عمل نتنياهو بكل طاقته على إعادة صياغة حدود الديمقراطية في إسرائيل، وإعادة صياغة حدود الإجماع الإسرائيلي، وحدود المعارضة في إسرائيل، بما يتلاءم مع الفرضيات الأساسية لأيديولوجيته اليمينية المتطرّفة.

---

[23]. موقع عرب 48، تحقيق بعنوان قانون القومية إسرائيل تزيل الورقة عن عورتها، 2018، على الرابط: https://bit.ly/3ua9gXe

[24]. محمد إبراهيم، مستقبل القضية الفلسطينية في ظل التشدد الإسرائيلي والانحياز الأمريكي، 2018، على الرابط: https://araa.sa/index.php?view=article&id=4349:2018-01-09-09-35-01&Itemid=172&option=com_content

وتؤكد ممارسات الحكومة الإسرائيلية أنها تسعى لإقصاء قضية القدس عن طاولة المفاوضات، ورفض التوصل لحلول عادلة للقضية الفلسطينية تتماشى مع مطالب الشرعية الدولية، وأصبح من الواضح أن غالبية المواقف الإسرائيلية بخصوص عملية السلام لا تتسم بالجدية، ولا تهدف إلا لإظهار عدم رفض إسرائيل لمبدأ السلام دون تطبيق حقيقي أو فعلي لهذا المبدأ.

ومنذ تولي الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016، أصبحت التوجهات الأمريكية أكثر وضوحاً في دعم ومساندة لإسرائيل خلافاً لعقود من الدبلوماسية الأمريكية التي كانت تحرص على حدود نسبية من التوازن لعدم التأثير على مسار العملية السلمية ومنحها فرصة للتقدم، وقد كانت مجموعة القرارات المتلاحقة التي اتخذها الرئيس ترامب، وفي مقدمتها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وافتتاحها بشكل رسمي في أيار/ مايو عام 2018، شاهداً على مدى الدعم الذي تقدمه هذه الإدارة للحكومة الإسرائيلية دون مراعاة العواقب المترتبة على ذلك.

المحور الخامس: الموقف الأردني من صفقة القرن

تمت صياغة صفقة القرن، أو "رؤية ترامب"، أو خطة السلام من أجل الازدهار، بالاعتماد على ثوابت تتعلق بالأمن من خلال المنظور الإسرائيلي، وبهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة، وإلغاء كل قضايا الحل النهائي التي وردت في اتفاقيات أوسلو.

وتقوم الصفقة على فرض سياسة الأمر الواقع كما هو على الأرض والانتهاء من المقولات التاريخية المتعلقة بالحقوق وإعطاء الفلسطينيين الفرصة لحكم أنفسهم بشكلٍ كامل، ولكن ليس للقوى التي تهدد إسرائيل، ووضع قيود على بعض أو كل السلطات السيادية في المناطق الفلسطينية، وتحتفظ إسرائيل بـ:

1. المسؤولية الأمنية والسيطرة على المجال الحيوي.
2. المسؤولية الأمنية والسيطرة على المياه الإقليمية الفلسطينية.

وقد رفض الأردن صفقة القرن، ولا يزال يرفضها، وينسجم هذا الرفض الرسمي مع الرفض الشعبي، ورفض كافة الأحزاب والقوى السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني الأردني، كما

أن هذا الرفض ينسجم مع مواقف الأردن التقليدية برفض السياسات والإجراءات التوسعية والاستيطانية الإسرائيلية.

وبرغم التهديد الأمريكي بقطع المساعدات المقدمة إلى الأردن، وقيام عدد من الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل[25]، غير أن الأردن رفض الموافقة على صفقة القرن، كما رفض أن يمررها بالسكوت، وأعلن رسمياً عن أن القدس خط أحمر غير قابل للشراء بالمال.

الاستنتاج والتوصيات

أظهر البحث أهمية القضية الفلسطينية للأردن استراتيجياً، وأن المطلوب من الأردن القيام بدور أكثر فاعلية وعلى مختلف المستويات داخلياً وخارجياً، لحشد الدعم والتأييد لمواقفه من القضية الفلسطينية، ورفض أي حلول على حسابه مهما كانت.

كما يوصي بالاستمرار بالجهود السياسية والدبلوماسية في دعم القضية على كل المستويات، بما في ذلك استهداف الإدارة الأمريكية الجديدة، وتفعيل أدوات الخطاب الأردني إعلامياً وبرلمانياً وحزبياً ومجتمعياً، لتكون أكثر حيوية وديناميكية في خدمة القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني، ولتحقق تكاملاً مع الدبلوماسية الأردنية في هذا المجال، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الأردنية "أحزاباً، ونقابات، وروابط، وهيئات، وأندية، وكيانات وأطراً شعبية وعشائرية" للاضطلاع بدورها على صعيد دعم الشعب الفلسطيني ونضاله، وكذلك إسناد الموقف الرسمي الداعم للقضية الفلسطينية، وتحديداً بعض القضايا الملحة في الوقت الراهن، مثل قضية اللاجئين، وقضية القدس والمقدسات، وتشجيع الأردن وفلسطين لإدامة التنسيق ورفع مستواه وتطوير أدواته، وكذلك تشجيع التماسك الفلسطيني لتعزيز الوحدة الوطنية بمشاركة كل من القوى الفلسطينية الفاعلة، والعمل على إعادة بناء موقف عربي يعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية ومكانتها وأولويتها لدى كل العرب.

---

[25]. نهاد أبو غوش، الموقف الأردني الشجاع، 2022، على الرابط: https://bit.ly/3AlDhrb

قائمة المراجع

- إبراهيم، محمد، (2018)، **مستقبل القضية الفلسطينية في ظل التشدد الإسرائيلي والانحياز الأمريكي**، araa.sa/index.
- ابن صقر، عبدالعزيز، (2017)، **ال**قضية **ال**فلسطينية **الواقع الجديد**، مجلة آراء حول الخليج، ع(**123**)، **مركز الخليج للأبحاث**.
- أنصاري، أسعد، (2014)، القضية الفلسطينية حقائق وأبعاد، **مجلة صوت الأمة**، مج49، ع(9)، الجامعة السلفية، دار التأليف والترجمة.
- أبو غوش، نهاد، (2022)، **الموقف الأردني الشجاع**، https://bit.ly/3AlDhrb.
- جفرا نيوز، (2018)، **تفاصيل لقاء الملك مع طلبة الجامعة الأردنية**، https://bit.ly/3y4rZog
- درادكة، محمد، (2009)، **القدس في السياسية الأردنية من خلال خطب جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم 1999–2009**، جامعة الإسراء، عمان.
- الزماعرة، فاتن، (2011)، **السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948–2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس فلسطين.
- **الشمايلة، هيجاء، (2020)، الحسين بن طلال ورعاية الأماكن المقدسة**، مجلة كلية الآداب، ع(**66**)، **جامعة المنصورة**.
- **صلاح، صلاح، (2012)، القضية الفلسطينية والتحديات**، مجلة شؤون الأوسط، ع(**143**)، **مركز الدراسات الاستراتيجية**.
- العرقان، عبد الله، (2002)، **القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية**، عمان.
- **عصفور، حسام، (2007)**، وطن هاشمي ورجال، **عمان: مؤسسة أسفار للنشر والتوزيع**.
- **الكبش، محمود، (2015)، القضية الفلسطينية، مجلة الوعي الإسلامي**، السنة53، ع(606)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- كنعان، عبد الله والشناق، فاروق، (2000)، "القدس وسياسة أضعف الإيمان"، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2004.
- كنعان، عبد الله، (2018)، **دور الأردن في دعم القدس والمقدسات**، اللجنة الملكية لشؤون القدس، www.rcja.org.jo
- محمد، عبد القادر، (2013)، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في**

الفترة 1999–2013: دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية- وادي عربة، 1994.
- موقع الديوان الملكي، (2018)، "**خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في الجلسة العامة لاجتماعات الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة**"، 25 أيلول 2018.
- موقع عرب 48، (2018)، **تحقيق بعنوان قانون القومية إسرائيل تزيل الورقة عن عورتها**، https://bit.ly/3ua9gXe
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، www.mfa.gov.jo

بناء الهوية العربية ودور الشباب
مقاربة سوسيو - حضارية

د. فاروق طيفور*

الملخص

تعدّ قضية الهوية من أبرز القضايا طرحاً في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي للأمم، وتكاد تكون الأهم تأزيماً للأوضاع العامة في حالة الانتقال من مرحلة إلى أخرى، كما أنها حجر الزاوية في استقلال وسيادة أي أمة تسعى للتقدم والانعتاق.

وقد جاءت هذه الدراسة لبحث إمكانية إعادة بناء الهوية العربية على قاعدة شبابية واعية بالتحولات الفكرية والثقافية المتجددة التي تستهدف صياغة هويات تستجيب لمخططات العولمة والهيمنة والإلحاق، وهل لنا من القدرات الذاتية الثقافية والسياسية والاقتصادية ما يمكننا من حماية هويتنا العربية في عالم يتسارع فيه التطور التقني والفيض المعرفي العلمي الذي يستهدف مكونات وخصائص هويتنا العربية الإسلامية.

ووفق منهجيةٍ تجمع بين المنظور الحضاري السياقي التفاعلي والمنهج الوصفي ودراسة الحالة سنعيد تدقيق المفاهيم المتعلقة بالهوية وأسباب أزمتها وخطورة مرحلة الشباب في مقابل هجمات الإعلام الجديد، بهدف اقتراح مقاربة سوسيو-حضارية لكيفية مساهمة الشباب في حماية عناصر الهوية العربية والتأثير الإيجابي والفاعل في البيئة المحيطة به.

وقد خلُصت الدراسة إلى مقاربة عملية تجسّرها مستويات وجوانب ثقافية وسياسية واقتصادية وإعلامية، وأوصت بضرورة احتضان مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لهذه المقاربة، وتحويلها إلى برامج وسياسات.

الكلمات المفتاحية: الهوية العربية، بناء الهوية، الشباب، الإعلام الجديد، الوطنية الحديثة.

Building the Arab Identity and the Role of Youth
A Socio-Civilizational Approach

Dr. Farouk Tayfour

ABSTRACT

The issue of identity is one of the most prominent issues raised in the history of political and social thought of nations. It is almost an essential aggravation of the general situation in the event of transition from one stage to another, and it is the cornerstone of the independence and sovereignty of any nation seeking progress and emancipation.

This study examined the possibility of rebuilding the Arab identity on a

*. أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية/ الجزائر.

youth base aware of the renewed intellectual and cultural transformations aimed at formulating identities that respond to globalization, domination, and annexation schemes. The academic study targets the components and characteristics of Arab-Islamic identity.

According to a methodology that combines an interactive contextual civilizational perspective, a descriptive approach, and a case study. The research re-examined the concepts related to identity, the causes of its crisis, and the danger of the youth stage in contrast to the new media attacks.

The aim of the study is to propose a socio-civilizational approach to how young people can contribute to protecting the elements of Arab identity and the positive and effective impact on the surrounding environment.

The study concluded with a practical approach bridged by cultural, political, economic, and media levels and aspects and recommended the need for state institutions and civil society to embrace this approach and turn it into programs and policies.

Keywords: Arab identity, identity building, youth, new media, modern patriotism.

مقدمة

تمثل قضية الهوية، للأمم قاطبة، مسألة حيوية متعددة الأبعاد، وتعتبرها جميع الشعوب حجر الزاوية في بناء حاضرها ومستقبلها وتميزها عن الأمم الأخرى، بهدف ضمان الخصوصية والاستقلالية والسيادة في تفاعلها مع الهويات الأممية الأخرى، لا سيما في هذا العصر الذي تعرف فيه الهويات انشطارات واسعة، منها ما هو تطوير للهوية الأصيلة، ومنها ما هو انحراف وتحلل من ثوابت الهوية التقليدية الخاصة وقيمها، وهي الظاهرة التي أصبحت تهدد الهويات لا سيما في مرحلة الشباب الذي أصبح عرضة للتأثر بالهويات الافتراضية والرقمية الجديدة، كما يعتبر عنصراً أساسياً من جهة أخرى لبناء هوية متوازنة فريدة ومتميّزة، تستطيع مقاومة حالة التفتّت والتشرذم الذي تنتجه هويات متعددة ومتنوعة ومتناقضة في أحايين كثيرة وغير قابلة للاستيعاب الحضاري.

وانطلاقاً من هذا الوضع المتجدد أصبح سؤال الهوية العربية مطروحاً بإلحاح، ويشكّل مأزقاً لم نتمكن من تجازوه منذ عصر ما قبل النهضة حتى الآن، وهو على رأس تلك الأسئلة متداخلة الأبعاد والمتغيرات الإشكالية المركزية لهذه الدراسة، وهي بحث إمكانية إعادة بناء الهوية العربية على قاعدة شبابية واعية بالتحولات الفكرية والثقافية المتجددة التي تستهدف صياغة هويات تستجيب

لمخططات العولمة والهيمنة والإلحاق، وهل لنا من القدرات الذاتية الثقافية والسياسية والاقتصادية ما يمكّننا من حماية هويتنا العربية في عالم يتسارع فيه التطور التقني والفيض المعرفي العلمي الذي يستهدف مكونات وخصائص هويتنا العربية الإسلامية.

وتجدر الإشارة في بداية تحليل موضوع الهوية العربية وأساليب بنائها إلى أن موضوع الهوية يتحرك ضمن حقول نظرية ومعرفية متعددة، حيث تلتقي فيه السوسيولوجيا بالسيكولوجيا والإنثروبولوجيا والأيديولوجيا والسياسة، فضلاً على حالة السيولة والتقاطع والتنافس بين الهويات الفردية، سواء تعلّقت بما هو داخلي أو خارجي، ونقول ذلك لأن تثبيت وتدقيق وبرمجة الجهاز المفاهيمي بالمعنى الإبستيمولوجي[1] يبقى الركيزة الأساس لأي تحليل علمي ومعرفي يمكّننا من المرافعة عن هويتنا في مقابل كثافة الاهتمام بمسألة الهويّة وحضورها المركزي في ثنائيّات مختلفة واجهها الفكر العربي والغربي المعاصر على حد سواء، وتمحورت حولها الكثير من الأطروحات، ومن هذه الثنائيّات: "الهويّة والعولمة"، "الهويّة والتقدّم"، "الهويّة والمعاصرة"، "الهويّة والتنمية"، "الهويّة والحداثة"، "الهويّة والكونيّة"[2].

ولا بد أن نؤكد في المقدمة أن هدف بحث أسئلة الهوية العربية ودور الشباب في بنائها وتثبيت ثوابتها في مقابل استيعاب التحولات والاكراهات التي يفرضها العصر الجديد، هو المساهمة في اقتراح مبادرات عملية النهوض الشاملة في صياغة مشروع حضاري أو ما نسميه مقاربة "العروبة الحضارية"، والتي يمكن أن تشكل إطاراً فكرياً يوفر لشباب الأمة آلياتٍ وفضاءاتٍ لضمان حضورٍ فاعلٍ ومبدعٍ في التاريخ المعاصر، ويؤهلهم لخوض غمار نضال مدني حضاري لمجابهة التحديات الراهنة.

ولتحليل هذا الموضوع سنستخدم منهج المنظور الحضاري السياقي التفاعليّ الذي يرتكز على المزاوجة بين مراعاة خصوصية الهوية العربية وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والاستفادة من المداخل المعرفية التي سادت في الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيّزها، وكذا المنهج الوصفي من خلال تتبع مسارات وسياقات الهوية العربية وتطوراتها، كما سنستعين بمنهج دراسة الحالة لتدقيق مكامن الإخفاق والنجاح في تجارب الأمة العربية وغيرها.

---

[1]. نقد أسس المعرفة.

[2] . محمد الكحلاوي: الهُويّة والتّحديث، سلسلة كتب شهريّة تصدرها جريدة ''الحريّة''، أوربيس، تونس، 2010، ص 7.

الإطار المفاهيمي والتاريخي

الهوية في تعريفها الموضوعي "مجموعة خصائص وعلامات متنوعة تتميز بها شخصية عن أخرى، وبدونها تصبح هوية إمّعية لا تكاد تختلف عن غيرها، بل تذوب في الآخر، فهي بهذا التعريف تعكس مجموعة علامات وخصائص تميز أمة عن أخرى فتجعلها مستقلة بثقافتها وتاريخها وحضارتها"[3].

فالهوية بهذا المعنى هي الطريقة التي يعرف الفرد بها نفسه وجماعته وأمته، سواء تعلق ذلك بمعطى اللغة أو الدين أو الثقافة، حيث تنأى الهوية بنفسها عن الفردية وتتمسك بالنظرة التكاملية، وإلا تحولت عند التقوقع والنزعة الأحادية إلى ساحات للنزاع والصراع، فهي سلاح ذو حدين؛ فكما تقود إلى الوحدة والتكامل والتنمية، فهي تقود كذلك إلى الاحتراب والانفصال والتفكك إذا تم الإخفاق في تدبير الاختلاف والتنوع[4].

وتتعدّد الهُويّة في نظر الفلاسفة وتختلف بتعدّد الموضوع وأفق النّظر، وهي من ثمّ "هُويّة عدديّة" تطلق على الشّيء من جهة أنه واحد في المجموع، ومن جهة كونه واحداً في ذاته، و"هُويّة شّخصيّة" باعتبار بقاء الشخص كما هو رغم ما قد يطرأ عليه من تغيّرات خارجيّة، و"هُويّة كيفيّة" و"هُويّة منطقيّة"، و"هُويّة غيريّة"، ذلك أنّ الغيريّة هي كون كلٍّ من الشّيئين غير الآخر، وضدّها "العينيّة"[5].

وتستعمل كلمة (هوية) في الأدبيات المعاصرة لأداء معنى كلمة Identity التي تعبّر عن خاصية المطابقة، أي الحقيقة المطلقة للشيء أو للشخص، والمشتملة على صفاته الجوهرية، وتميزه عن غيره، وتسمّى أيضاً "وحدة الذات".

وهذه الذاتية التي يشعر بها الفرد، وخاصة في عمر الشباب، هي التي تركز عليها السياسات التربوية والتعليمية والإعلامية لتوجيه هذه الفئة إلى مسارات وخيارات تجعلهم يطرحون العديد من الأسئلة الوجودية، وفي مقدمتها أسئلة الهوية الحضارية.

---

[3]. جمال نصار، الهوية الثقافية وتحديات العولمة، مركز الجزيرة للدراسات المنشور بتاريخ 28 يناير 2015، على الرابط: **https://bit.ly/3d7KMIR**

[4]. المرجع نفسه.

[5]. سعيّد جلال الدّين: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة، دار الجنوب للنّشر، تونس، 2004، ص494-495.

هذا هو حال معظم الشباب في الوطن العربي، فهم "يعيشون أزمة حقيقية تُدعى أزمة الهوية الثقافية، والتي يعدّها علماء النفس والمختصون من أخطر أزمات المراهقة وبداية الشباب في الوقت الذي يُعدّون فيه أحد مصادر قوة المجتمع"[6].

وبخصوص الهوية العربية فهي "جملة الصفات والخصائص التي يعرف بها الفرد العربي من لغة عربية ودين إسلامي وتاريخ مقاوم وثوري وتراث زاخر بالبطولات وبالأمجاد، وحزمة العادات والتقاليد والأعراف والقيم الأخلاقية، ومن هذه السمات والخصائص ينبع خطاب الهوية العربية المشتركة التي يمكن نعتُهُ بتراتبية ومنظومة النصوص والأفكار والأقوال والقواعد والدلالات التي تكوّن في النهاية البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية الحضارية المتميزة عن غيرها من الهويات الجماعية الأخرى"[7].

ومن منظور علاقة الهوية بالعروبة والإسلام، فإننا أمام فرضية التعاطي معهما باعتبارهما وعاءً قادراً على استيعاب كافة العناصر المكوّنة لها من لغة ودين وثقافة وتراث في مركّب تفاعلي جامع، دون النظر عن الأوزان النسبية لكل عنصر أو مكوّن، حيث يتوجب تجاوز الصراع المفتعل بين العروبة والإسلام كمدخل إلى انخراط جميع المواطنين في مشروع بناء الدولة الوطنية الموحَّدة والموحِّدة، ومن هنا تبرز أهمية السياق التاريخي في التعاطي مع مسألة الهوية كمدخل لفهمها وضبط مسارها وتجلياتها عبر هذا التاريخ، فضلاً عن كون قضية الهوية في إطارها المعولم هي إشكالية كونية لا تقتصر على المنطقة العربية، ولكنها إشكالية تشهد نفس العوائق والتطورات في مختلف بلدان العالم، بما فيها تلك التي قطعت أشواطاً في الديمقراطية، وذلك بفعل العولمة وتداعياتها ونتائجها التي أفرزت مطلب الهويات الفرعية، والذي أصبح ظاهرة عالمية يشهدها الوطن العربي على نحو مختلف، ويقتضي منه التعامل معها وفقاً لمبدأ الشراكة، باعتبار أن تنوعّها مصدر للغنى، لا باعتبارها تهديداً أو مصدراً للقلق[8].

---

[6]. خالد رُوشه، أزمة الهوية عند الشباب المسلم. موقع المسلم: **https://almoslim.net/node/103661**، شوهد يوم 18 ذو الحجة 1429.

[7]. المرجع نفسه.

[8]. توصيات ورشة نظمتها مؤسسة الفكر العربي تحضيراً لمؤتمرها السنوي تحت عنوان: "التكامل العربيّ: إشكاليات الهويّة العربيّة وتحدياتها"، يومَي 9 و10 أيلول/سبتمبر 2015 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- القاهرة. والمنشور في الرابط: **https://www.lebanonfiles.com/news/935498/?mobile=no**

وهو ما يستدعي الخروج الفوري من دائرة الخطاب إلى العمل الدؤوب على إصدار التشريعات والأخذ بالسياسات التكاملية في شتى أرجاء الوطن العربي، وفي مختلف المجالات، بناء على أربعة مرتكزات أساسية لا بد من تفعيلها وترسيخها ونشر مبادئها على أرض الواقع، وهي (الديمقراطية، والتعددية، والتنمية، والحداثة التي ليست في خصومة مع التراث) على نحو يُلبي آمال المواطنين العرب ويستجيب لتطلعات الشباب العربي، وفي الوقت ذاته انخراطهم في هذه العملية، وبناء نموذج جديد "للعروبة الحضارية" التي تعني "اعتبار الأبعاد المتعلقة بالجغرافية والتاريخ المشترك والأنساب والانتماءات القبلية عناصر لإسناد البعد الحضاري الذي حوّل العرب من مجرد سكان للصحراء إلى فاتحين للأمصار وناشرين لهويتهم الجديدة المتعلقة بالعقيدة التي أصبحت بوصلتهم الجديدة، وهو مفهوم يقتضي إشراك الشباب في اكتسابه وتجسيد مضامينه التي ينصهر فيها الانتماء الوطني والهوية العربية بالبعد الحضاري"[9].

أسباب أزمة الهوية في عالمنا العربي

تحتل قضية الهوية في العالم العربي مكانة متميزة وبارزة؛ فقد تزايد الاهتمام بموضوعها في النصف الثاني من القرن العشرين، وساهم صعود الوعي القومي، والثوري، وحركات التحرر الوطني، ومواجهة التبعية، ومتطلبات تصفية الاستعمار، وانتشار الحركات الإسلامية، في تزايد الاهتمام بهذه القضية، وبدأ ظهور ما يعرف بخطاب الهوية الذي يشكّل تصوراً خاصاً من كافة التشكيلات داخل المجتمعات العربية للهوية الوطنية الجامعة، والتي ينطوي الجميع تحت لوائها، وتعطى الشرعية للنضال السياسي والاجتماعي في المجتمعات العربية في معاركها لبناء الدولة الحديثة، وتحقيق التنمية والتحديث.

وقد كانت أزمة الهوية واحدة من أخطر الأزمات التي تمر بها الدول والأمم في مراحل الانتقال، وحددها لوسيان باي في ست أزمات، هي[10]:

1. أزمة الهوية: وهي مشكلة الولاء والانتماء إلى جماعات محدودة مثل الولاء العشائري مقابل الولاء للمجتمع القومي.

---

[9]. صبحي غندور، مشكلة «الهوية العربية» أنها هي الحل، موقع البيان:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-12-13-1.1783614

[10]. السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص57-58.

2. أزمة الشرعية: وتتعلق بدرجة قبول ورضا الناس عن النخب الحاكمة وسياساتها.
3. أزمة التغلغل: وهي مدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطاته إلى كافة أطراف المجتمع، وقدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الإقليم.
4. أزمة المشاركة: وتشير إلى مدى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وفي صنع القرار.
5. أزمة الاندماج: وتتعلق بمدى تنظيم النظام السياسي ككل، كنظام علاقات متفاعلة، وتشير إلى علاقة شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة وعلاقة الجماعات ببعضها، وقدرة الأجهزة الإدارية والسياسية على أداء الوظائف المنوطة بها.
6. أزمة التوزيع: وتشير إلى توزيع الموارد والقيم المادية والمنافع، لتلبية احتياجات ومطالب المواطنين والمجتمع.

ومن خلال الدراسة الفاحصة للأوضاع في عالمنا العربي نرى أننا نعايش معظم هذه الأزمات، وربما بحدة واستقطاب أكثر أحياناً، والخطر الذي يمكن أن يترتب على وجود أزمة هوية مزمنة هو أن "وجود هذه الأزمة سوف يؤدي مع التراكم التاريخي لهذه الأزمة إلى احتمالية الوصول إلى نشوب الحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية داخل الدولة (كما يحدث في أغلب الدول العربية)، كما يفتح الباب أمام التدخل الخارجي، مما سيؤدى إلى انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر، كالنظام الشرق أوسطي الجديد، أو الناتو العربي بقيادة إسرائيل كما تتحدث عنه السردية الصهيونية"[11].

وبناء على ذلك، فإن العالم العربي يعيش أزمة هوية حقيقية، سواء تعلق الأمر بالأسباب الداخلية أو بالعوامل الخارجية، والتي من شأنها أن تهدد بضياع جميع المكتسبات الوطنية التي حققها العرب على مدار تاريخهم، حتى وإن كانت قليلة، فالخطر الذي يهددهم هو زوال الدولة الوطنية الحديثة، وتفككها لصالح أجندات غير وطنية وغير قومية، ويمكن القول: إن العرب دفعوا ثمناً باهظاً بسبب تشتتهم، حيث تفرقت جهودهم، وأصبحوا عاجزين معاً عن مواجهة التحديات والمعضلات الكبرى، وكانت الهوية العربية هي أول ما يُضرب ويعاني من أزمة خطيرة أصابتها في المقتل منذ زمن بعيد، قبل وأثناء وبعد الاستعمار الحديث.

---

[11]. عماد الدين حلمي عبد الفتاح، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، منشور على موقعها على الرابط: **https://bit.ly/3x0kjn9**، شوهد يوم 2 أيلول/سبتمبر 2020.

ويمكن اختصار أبرز الأسباب لأزمة الهوية في عالمنا العربي في القضايا التالية[12]:

1. قضية الاستعمار وسياساته التي عملت على تعميق أزمة الهوية، بل وصاغت المشاريع والخطوط لتغيير هوية الشعوب المستَعمَرة وغرست في خاصرتها عادة انفصالية خطيرة على أساس العرق واللغة.
2. قضية التخلّف وعدم قدرة النخب العربية الحاكمة على صياغة رؤى تنموية سريعة مستقلة عن التبعية وتواقة إلى القمّة، مما عمق فقدان الثقة وأضعف الاستقرار السياسي وطرح من جديد أزمة الهوية والشرعية والمشاركة.
3. قضية سيطرة الإعلام الغربي على المناهج والبرامج، وقدرته على سلب وجذب عقول الشباب، وتشويه مكونات الهوية العربية الإسلامية وإلصاقها بالإرهاب والجريمة المنظمة.
4. قضية النخب المتغربة التي ما تزال تتمرّس وراء قضايا الهوية وربطها بالمنظومة الغربية والتحديث، مما أدخل الدول العربية في أزمة نخب سياسة وثقافية مدمرة.
5. قضية علمنة التشريعات والاستجابة للاتفاقيات الدولية المبينة على ضرب مقومات الشخصية العربية وإلحاقها بالغرب، عبر تشجيع وتمويل بعض الجمعيات ورجال الفن والإعلام على رفع مطالب الحداثة ورعاية الحقوق التي تضرب في عمق الخصوصيات الثقافية والتاريخية.
6. قضية الاختلاف المذهبي والطائفي والعرقي والثقافي، وعدم التوصل إلى توافق على القوائم المشتركة التي تضمن التسيير الذكي للتنوع والاختلاف، كما في تجارب شرق آسيا، والأخطر أن المستعمر ما زال يستثمر في هذه الأبعاد لتهديد التماسك الاجتماعي للدول العربية، وبالتالي توفير أسباب التدخل في قرارها وسيادتها.
7. قضية الاختلاف حول الهوية الوطنية القُطرية والهوية القومية العربية، والحسم لصالح الأولى على حساب الثانية، مما أدى إلى إضعاف الانتماء العربي وإنتاج الخصوصيات الوطنية على حساب الهوية المشتركة بالولاء للأمة، كما أنه أحدث صراعاً مستمراً بين القوميين

---

[12]. إبراهيم الديب، أزمة القيم والهُوِيّة العربية، موقع علامات أونلاين، منشور على الرابط: **https://bit.ly/3KQJxKy**، يوم 2018/06/23.

والوطنيين والإسلاميين، رغم أن العلاقة بين الوطن والأمة والإسلام ليست علاقة صراع وانفصال، بل هي علاقة تفاعل وتكامل.

8. قضية الإعلام الجديد الذي أصبح يتعامل مع الأفراد، ولا سيما الشباب، بشكل مباشر وفي كل الأوقات، حيث تمكّن من خلق مجموعات مغلقة هدفها صناعة هويات الافتراضية لدى الشباب.
9. قضية تراجع مؤسسات صناعة الوعي والدعاة والعلماء عن مواجهة أزمة الهوية وعدم التكيف مع التحولات الجديدة.
10. قضية الاستخدام المبرمج من طرف المنظومة الدولية لتفكيك قيم ومبادئ المجتمع العربي عن طريق فرضها للمنظومة الليبرالية سياسياً واقتصادياً وهوياتياً بعولمة الثقافة والإعلام وحتى الدين تحت عنوان الاتفاقيات الدولية.
11. قضية توظيف ما سبق بهدف التفكيك والغزو الثقافي واختراق المنظومات التعليمية، حيث تعمل أطراف مغتربة عديدة على اختراق المقررات التعليمية بحذف المقاييس التي تقوّي الهوية العربية بمختلف مكوناتها أو إضعاف معاملاتها وحجمها حتى لا يعيرها الشباب الاهتمام اللازم.

الشباب العربي وقضية الهوية العربية

يمثّل الشباب طاقة الأمة في حاضرها ومستقبلها، وحامل هويتها إلى الشعوب الأخرى، وهو رهان من الرهانات الأساسية لأي دولة تستهدف النهوض والتقدم، حيث تعتمد أغلب برامجها وسياساتها على هذه الفرصة التي لا تتوفر لبعض دول العالم التي تعيش شيخوخة قد تنهي نسلها وتضعف حضورها في المستقبل، ولكنّ العالم العربي حسب التقديرات الإحصائية يحتضن شعوباً ومناطق غنية بثروة شبابية مهدورة، قد تمثّل فرصة عظيمة إذا أحسنت الحكومات الاستثمار فيها.

غير أن هذه الفئة تعيش في حالة من الضياع والإحباط واليأس من المستقبل قد يحول الفرصة إلى تهديد على اعتبار أن الإعلام الجديد أصبح يمثل تحدياً خطيراً على هوية الشباب وقيمهم، فإذا كنا في السابق نتحدث عن الغزو الثقافي المحمول على صفحات المجلات والكتب التي لا يتمكن معظم الشباب من الاطلاع عليها، فإننا اليوم أمام إعلام جديد يقتحم على الشاب بيته وفضاءه

الخاص ليصبح ظاهرة مقلقة، من خلال خلق هويات افتراضية ورقمية جديدة لا تخضع للرقابة الأسرية ولا المجتمعية ولا الحكومية، بل تؤطر عدداً لا يحصى من الشباب في مجموعات سرّية مغلقة، وهي الموجة الشبابية التي تسميها بعض الدراسات "الموجة Y" وهي الفئة العمرية التي ولدت ما بين (1980-2000) وهم الشباب الذين احتضنتهم البيئة الافتراضية الرقمية الجديدة، والتي فرضت عليهم سمات وخصائص مختلفة عن الجيل السابق، ناهيك عن (الموجة الشبابية Z) من مواليد (2000-2020) والذين يتعرضون لتكوين هوية أصعب من هوية شباب الموجة Y.

كما يتعلق الأمر كذلك بالتغير الكبير في مصادر المعلومات والمعارف، حيث باتت محركات البحث هي المرجعية الأولى للمفاهيم والمناهج والأحداث والأخبار لديهم، فأحدثت تغييراً جذرياً في أنماط وأنساق التفكير والحكم على الأشياء، وبدأت تنتقل عدوى الهويات الافتراضية بطريقة سريعة في أوساط الشباب العربي المنبهر بالحضارة الغربية ومنتجاتها المسوّقة تسويقاً تتجاوز جاذبيته العقل الشبابي البسيط والمفتوح على كل التوجهات الثقافية والسياسية والدينية[13].

مظاهر أزمة الهوية عند الشباب العربي

يعيش الشباب العربي حالة من السيولة الإعلامية والانفتاح الكبير على وسائل الإعلام الجديد، ويؤدي ذلك مع متغير الإنترنت ومختلف التطبيقات الإلكترونية لإحداث انسجام بين هذه الوقائع وبين الشباب، الأمر الذي يزيد من سماتهم في الخفة والسرعة والرفض والتمرد وحب الاكتشاف، لأنهم في مرحلة الاختيارات الكبرى في حياتهم، حيث توفر لهم هذه الوسائل فرصاً واسعة للتعبير عن آرائهم، وتلبي لهم أيضاً رغباتهم النفسية والجنسية، وهو ما يؤثر بدون شك على مكونات الهوية الوطنية التي تعرضت وتتعرض إلى مختلف عوامل التحريف والتزييف والتشويه والإلحاق بهويات جديدة وظيفتها صياغة شخصية شبابية ملحقة ببرامج عالمية هدفها إعادة التوجيه إلى مسارات تخدم أجندتها في المنطقة العربية خاصة.

ويضاف إلى ذلك قدرة الشباب على بناء الصداقات العابرة للقارات دونما إدراك للخوارزميات التقنية التي تعمل على تصنيف كل شاب مع من يشبهه في الرغبات والطموحات،

---

[13]. داليا أشرف، التفاعلية والهوية الثقافية لدى الشباب المصري– رؤية تحليلية، منشور على الرابط: **https://bit.ly/3cYGovD**، يوم 15 كانون الثاني/ يناير 2017.

ويمكن وصف موقف شريحة مهمة من الشباب العربي من (النموذج الغربي) وهو ما يعكس حالة الانبهار بالثقافة الغربية الأوروبية خاصة، وبما أطلق عليه حسن حنفي ظاهرة التغريب[14].

وبفحص سريع لمظاهر أزمة الهوية عند الشباب العربي يمكننا الإشارة إلى مظاهر متعلقة بالجانب الفكري والمعرفي، وأخرى متعلقة بالجانب السلوكي والاستهلاكي، وبعضها متعلق بحالة الاغتراب.

ومن ضمن أهم المظاهر التي تدل على وجود أزمة الهوية لدى الشباب العربي ما يلي:

1. حالة الذهول أمام التكنولوجيا الغربية والانجذاب إلى استخدام وسائلها ومخرجاتها دونما غربلة أو تكييف أو فرز ما يصلح كآليات ولا يعتبر ثقافة وعقيدة وأيديولوجية.
2. الشعور بالضعف والتأخر أمام الشعوب الأخرى، والتشبّه بها في كل مناحي الحياة حتى في اللباس والأكل واستهلاك السلع والمنتجات، والاستجابة لإعلانات مثيرة رغم ما تحمله من سمّ في الدسم.
3. حالة التحرر والتحلل من القيم والتقاليد الأعراف التي تعكس الهوية العربية باعتبارها مقيّدة للسلوك، والتجرؤ على الانكشاف والإباحية والجنسية بالطريقة الغربية تحت شعار الحرية والقضايا الشخصية.
4. حالة تلاشي الانتماء والولاء للوطن والدين والتخلي عن الحسّ الوطني والمسؤولية والانخراط في خدمة أجندات مشبوهة تقود إلى المجهول.
5. ضعف المعرفة بأحداث التاريخ والمحطات والرموز الوطنية والأحداث التاريخية الفارقة في تاريخ الأمة، وقلة الإدراك للحقوق الجماعية والقواسم المشتركة، والسقوط في فخ السرديات المضللة والروايات المشيطنة لمكونات الهوية العربية.
6. ضعف الارتباط بقضايا الأمة العربية المشتركة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والتجاوب مع مشاريع التسوية والتطبيع الإلكترونية مع المجموعات الصهيونية، والمرتبطة بالذباب الإلكتروني متعدد الوظائف على حساب الحق الشرعي للشعب الفلسطيني.
7. تراجع الاهتمام بالثقافة الدينية المرسِّخة للقيم الوطنية والإسلامية الوسطية والمعتدلة، وضعف إدراك خطورة احتضان الأفكار المتطرفة التي تقود إلى الاحتراب الداخلي.
8. حالة الاغتراب واللهفة إلى مغادرة الأوطان في سياق الهجرة السرّية إلى أوروبا في قوارب

---

[14]. حسن حنفي: موقفنا الحضاري: من بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الأول، ص30.

الموت في البحار، والاستعداد إلى المقايضة وبيع كل شيء يرمز للوطن، بل والتعامل مع الدول المستقبِلة أمنياً ومعلوماتياً لضرب استقرار الأوطان التي يعتقد الشاب أنها طردته عندما لم توفر له الشغل والعيش الكريم.

9. العزوف عن المشاركة في السِّلْم العام سياسياً واجتماعياً، والانحباس في مقاربة رفض كل شيء، والتمرد عليه ليصبح آلة مدمرة لنفسه وهويته ووطنه، شعر أو لم يشعر.

10. تراجع الاهتمام بالأخلاق والقيم الجماعية، مثل نصرة المظلوم والولاء للوطن والتطوّع والأنفة العربية والبطولة وإغاثة اللهفان والتضحية بالنفس من أجل الغير، وغيرها الكثير، وتعويضها بكل ما هو مادّي وفرديّ، وهو مظهر من مظاهر اختراق قيم العولمة الثقافية التي تستهدفنا منذ زمن.

وقد خلق هذا التطور المتسارع تحديات عديدة أمام الهويات الوطنية التقليدية التي تستهدفها التكنولوجيات الجديدة، من خلال إنتاج هوية حرة لا تعترف بالحدود الجغرافية، وتعزيز فكرة المشترك الخارجي مقابل الأولوية الداخلية، وسيادة القيم المحمولة عولمياً على القيم الوطنية، ولمقابلة هذا التوجه اكتشفت بعض التجارب فكرة "الوطنية الحديثة" المشتقة من مقاربات "الوطنية الليبرالية" و"الوطنية المدنية" التي أسس لها مفكرون أمثال جون ستيوارت ميل وإرنست رينان، وهي تتحدث عن تصورات يمكن حصرها في مستويين للمفهوم كما قال عمرو صلاح: "مستوى الوطنية التي تعطي الأهمية لوجود هوية وطنية مستقلة للأفراد في مجتمعاتهم ومستوى التمدين الذي يعطي أهمية لضرورة استيعاب التنوع الثقافي وقيم الديمقراطية والتسامح والتنافسية كبعد أساسي لبقاء المجتمعات وتقدمها"[15].

وفي هذا السياق فقد تعاملت العديد من التجارب العالمية مع مشكلة الهوية بنوع من المرونة المعتمدة على البحث عن المشترك والإيجابي، وعلى هذا الأساس تمكنت بريطانيا مثلاً من احتواء المشكل الإيرلندي، ونجح الفرنسيون في احتواء تأثيرات المشكلتين الكورسيكية والباسكية، واستطاعت الصين أن تخفف من حدة أصوات التيبيتيت، ولم تتردد الهند في تدشين مبادرات استثنائية تجاه أقلياتها المسلمة[16].

---

[15]. عمرو صلاح، بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية.. سنغافورة نموذجاً، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، منشور على الرابط: **https://bit.ly/3BjWAkF**، يوم 17 كانون ثاني/ يناير 2017.

[16]. انظر: عزيز مشواط، أزمة الهوية في العالم العربي، أزمة معنى أم أزمة حضارة؟، موقع منبر الحرية، منشور 1 كانون أول/ ديسمبر، 2011، الرابط: **https://minbaralhurriya.org/archives/5926**

وتُعد سنغافورة كذلك نموذجاً جديراً بالدراسة والملاحظة فيما يتعلق ببناء الهوية الوطنية الحديثة من قبل النخبة الحاكمة، من خلال إبداع آلية منهجية لتعزيز بناء الهوية الوطنية السنغافورية، تتضمن "إعطاء اهتمام بالغ بالرموز الوطنية كأسلوب لربط المجتمع بأصالته، وتسويق الإنجازات التنموية كآلية لتعزيز الفخر والانتماء، ودسترة منهجية لتمتين التوافق الوطني الإثني والثقافي، وصياغة محتوى لذاكرة تاريخية مشتركة، وتفعيل الجالية السنغافورية، وبناء منظومة قيمية على أساس فكرة الدين المتمدّن، معبأة بمبادئ الحب والانتماء والفخر الوطني والتفوق والوحدة والالتزام نحو سنغافورة والإنتاج والعمل وروح الفريق"[17].

أسس وأعمدة بناء الهوية العربية الحضارية

تحدّث كثير من المفكرين عن ضرورة إعادة بناء الهوية العربية، واقترحوا لذلك أسساً ومستندات وقواعد تقوم عليها من جديد لتنهض باستحقاقات التنمية والتنافسية مع باقي الأمم التي رسّخت هويتها الوطنية الحديثة، وصاغت دساتير وعهوداً ومواثيق ضامنة للتنوع وحامية للمكونات الأساسية المشتركة، وأسّست لقيمة التعايش الوطني والبناء التعاوني، ولعل من الأسس والقواعد التي تساهم في بناء الهوية العربية الحديثة ما ذكره إبراهيم الديب في موسوعته حول الهوية بقوله: "تستند عملية بناء وتمكين الهوية الوطنية الواحدة الجامعة لمكونات المجتمع إلى منظومة متكاملة من المبادئ والمرتكزات يأتي في مقدمتها الهوية الوطنية للمجتمع من لغة وتراث وتاريخ، وضرورة الاعتراف بالمكونات الطائفية الموجودة، وضمان مواطنتها الكاملة والفرعية والقيم المشتركة لكافة مكونات المجتمع الواحد، وحزمة آليات تعزيز الإرادة الشعبية في التداول على السلطة، وكذا تفعيل مؤسسات المجتمع المدني كداعم ومكمّل ومراقب لوظائف الحكومات وبرامجها"[18].

كما تعتمد عملية بناء الهوية العربية على أسس تجديدية حضارية مبنية على مقاربة سوسيو-حضارية، تعالج حالات الاستقطاب السياسي والمجتمعي، وتتجاوز الثنائيات المدمرة، ومنها ثنائية

---

[17]. عمرو صلاح، نفس المرجع السابق.

[18]. إبراهيم الديب، عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 2014/5/5 على الرابط التالي: **https://bit.ly/3cYk7OM**

الأصالة والمعاصرة، وثنائية الشورى والديمقراطية، وثنائية السياسي والديني، وثنائية الوطني والقومي مع الإسلامي، وثنائية أولوية الداخل على الخارج والعكس، وثنائية الحرية أو التنمية، وثنائية الطائفة أو الوطن، وثنائية الهوية أو التنمية، وكثير من الثنائيات التي أخّرت بناء الهوية العربية الحضارية التي صنع من خلالها العرب إمبراطورية امتدت من طنجة إلى جاكارتا ومن غانا إلى فرغانا.

مستويات إعادة بناء الهوية العربية

ونقصد بمستويات إعادة بناء الهوية العربية الأطراف الأساسية التي ينبغي أن يشكل هدف إعادة بناء الهوية أولوية لديها، عبر السياسات والبرامج والمشاريع المقترحة، كما فعلت الدول التي استطاعت أن تبني هويتها وتجعلها البوصلة الموجهة للتنمية والتطور والازدهار، حيث سنحرص على ذكر بعض من المهام والأعمال والسياسات التي وجب أن تضطلع بها تلك الأطراف، ومنها:

مستوى الفضاءات العربية المشتركة في إطار الجامعة العربية

على اعتبار أننا نتحدث عن هوية عربية مشتركة وليس هوية كل دولة على حدة، فالمؤسسات التابعة للجامعة العربية، لا سيما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة العمل العربية، والمجلس العربي للطفولة والتنمية، والمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، والمنظمة العربية لتكنولوجات الاتصال والمعلومات (AICTO)، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، واتحاد إذاعات الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، والبرلمان العربي، ومعهد البحوث والدراسات العربية، وكذا المجالس الوزارية المتعلقة بالتعليم والإعلام والاتصالات والعمل والشباب والرياضة، كل هذه المؤسسات لها دور هام وأساسي في بناء رؤية توافقية مشتركة للهوية العربية الحضارية، وتنسيق البرامج والسياسات العربية، لأننا أمام شباب عربي يمتلك التطلعات والآمال نفسها، ويعاني من التحديات ذاتها.

مستوى الحكومات والمؤسسات الرسمية

والتي ينبغي أن تسهر على رعاية الهوية الفرعية بصياغة البرامج التعليمية والتربوية وتوجيه وزرات الشباب والرياضة والتربية والجامعات وكل النوادي الرياضية إلى تجسيد السياسات المشتركة التي تقترحها المؤسسات المتخصصة للجامعة العربية، وتضطلع أيضاً برعاية الهوية الفرعية بما يجعلها منسجمة في الحدود الدنيا مع الهوية الكلية.

مستوى الأحزاب ومؤسسات المجتمع

حيث تقوم الأحزاب ومؤسسات المجتمع بالنضال المجتمعي الهادف لاحتضان الشباب في هياكلها وبرامجها، وتوجيههم بشكل مباشر إلى التمسك بمكونات الهوية، والابتعاد عن كل أشكال الصراع الهوياتي، والحرص على محاورتهم بطرق حديثة وذكية تتناسب ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وتكليف الفروع الشبابية للأحزاب والجمعيات بالعمل في الأوساط الشبابية بشكل دائم، وتنويع أساليب الإقناع والتأثير، وتأطير ما يمكن من الكمّ الهائل من القوة الشبابية العربية الهادرة التي أثبتت ثورات الربيع العربي أنها قوة جبارة تحتاج فقط إلى قيادة وتوجيه نحو خدمة الأوطان.

مستوى المؤسسة الثقافية والدينية

على اعتبار أن فريقاً من الشباب العربي يختار هذه المؤسسات لقضاء أوقاته، ويشعر بالراحة النفسية فيها، حيث يعبر فيها عن قدراته ومواهبه، فيجب أن تكون هذه المؤسسات مستعدة للقيام بدور الإرشاد والتوجيه، سيما وأنها مؤسسات متخصصة في أهم مكونات الهوية من ثقافة ودين.

مستوى الطوائف والمذاهب

وهذا مستوى حساس جداً في مسالة بناء الهوية؛ فهو، كما يمكنه أن يقوم بأدوار ريادية في تصليب الوحدة الوطنية والتمسك بالقيم الوطنية المشتركة، يمكن أن يكون مصدر تهديد لها، خاصة عندما تنحبس الطوائف والمذاهب، وفي بعض الأحيان الأقليات، في هوياته الفرعية وتتعصب لها وتستخدم القوة الشبابية في الانتصار لها، لذلك ينبغي أن يكون الإدراك الجمعي مبنياً على أن التنوع فرصة وليس تهديداً، وأن حاضر ومستقبل الأمة أو الدولة مرهون بمدى حرص هذه المذاهب والطوائف على الوحدة والتماسك الاجتماعي.

مستوى التعليم والتربية والإعلام

حيث تعدّ مؤسسات التعليم والتربية والإعلام حجر الزاوية في تكوين الأجيال على قيم المجتمع ومبادئه وتاريخه، وتصنع فيه روح الوطنية والانتماء والافتخار والاعتزاز بلغته ودينه وثقافته، لذلك تُناط بها أدوار طلائعية في بناء الهوية العربية المشتركة.

مستوى الأسرة والمجتمع

فالفرد منا لم يختر بداية مسقط رأسه ولا دينه ولا لغته ولا التقاليد والأعراف التي تتمسك بها الأسرة والمجتمع، فهي من تغرس فيه منذ ميلاده هذه القيم والمبادئ، وتحرص على ذلك بطرق متنوعة لها الأثر البالغ في نفسيته وعقله، فبناء الهوية يبدأ من الأسرة والمجتمع ليتكامل مع باقي المؤسسات.

مستوى المؤسسات الشبابية وفضاءات الإعلام الجديد

وهو مستوى ذو تأثير بالغ في بناء العقلية الشبابية لأنه ببساطة أقرب إلى الإقناع والتشابه والتماثل والاحتكاك، فالشباب في النادي أو في فضاءات الإعلام الجديد يحاكي بعضه، لذلك وجب الاهتمام بهذا المستوى الذي أصبح قريناً للشاب أينما حل وارتحل، فالمحتوى والمضمون الذي يسوق في هذه الفضاءات ينبغي أن يأخذ منا حيزاً كبيراً في التفكير وصياغة الرسائل المتعلقة بالهوية بطريقة شبابية بسيطة تصل بسرعة ودون تعقيد إلى عمق الذهنية الشبابية.

هي إذن مستويات أساسية تساهم بشكل مباشر في بناء الهوية العربية الحضارية، وجب أن تكون جزءاً رئيساً في السياسات والبرامج التي تنسّق لغرض تثبيت مقومات وخصائص الهوية، وتطوير أدوات الإقناع والتأثير في تناغم وانسجام مستمر يخضع إلى التقييم والتقويم والاستدراك الدوري، عبر مؤسسات تسهر على متابعة الرؤية الكلية، مستعينة بخلايا اليقظة الاستراتيجية التي تراقب التحولات وتستشرف التغيرات وتقترح البرامج البديلة.

الخاتمة

بعد فحص موضوع الهوية وتفصيل الإجابة على الإشكالية المركزية بأسئلتها الفرعية عبر المحاور المذكورة أعلاه، خلصت الدراسة إلى صياغة مقاربة عملية سوسيو- حضارية لبناء الهوية العربية ودور الشباب، وتناغمت فيها نتائج الدراسة وتوصياتها في توليفة متكاملة تصلح لأن تكون أرضية نقاش نخبوي بين المختصين لتوسيع وثراء مستويات وجوانب المقاربة، لتقدّم للفاعلين المعنيين بالهوية في عالمنا العربي، وتحويلها إلى برامج وسياسات تتجسد في الميدان.

مقاربة الهوية العربية الحضارية

الديباجة

إن بناء الهوية العربية، واستعادة دورها الريادي في حماية حاضر ومستقبل عالمنا العربي، يتطلب صياغة منظور حضاري شامل يستجمع كل المتغيرات والفواعل والمكونات التي تساهم في هذا البناء الضخم، سيما في ظل انعكاسات وتداعيات الأزمة المزمنة التي أصابتنا في العمق، وهي مقاربة لا تبدأ باعتبار الثقافة واللغة من منظورنا وسيلة للتواصل فحسب، وإنما هي أداة تتضمّن تصوّرنا ورؤيتنا للعالم، وهي بالتالي تعكس تحيزاتنا الحضارية والثقافية التي تحفظ استمراريتنا الوجودية.

وهنا تبرز أهمية ترتيب أولوياتنا الحضارية من خلال الاهتمام باللغة العربية كوعاء حامل لهويتنا وثقافتها المشتركة، ولساننا الناطق باسمنا في كل المحافل العالمية، وهو الأمر الذي يقتضي صياغة المقاربة الجديدة لبناء الهوية العربية وتحديد دور محوري للشباب فيها يعتبر من الأولويات الملحة، لأنها تشكل الخارطة المعرفية والنموذج الإدراكي على حد قول عبد الوهاب المسيري، والذي يسمح باحترام الخصوصية والدفاع عنها وتقديمها، حيث تزاحمها هويات أخرى في زمن التشكل النفسي في مرحلة النضج عند الشباب.

كما نؤكد في هذه المقاربة على القضايا الأساسية التالية:

1- من الصعب ترسيخ الهوية العربية والعالم العربي ممزق ومقسّم في ظل وجود فضاءات مشتركة فارغة ومتوقفة ولا تشغل برامجها العربية، حيث يقتضي الوضع الحالي تفعيل هذه الفضاءات المشتركة، وعلى رأسها الجامعة العربية ومختلف المؤسسات الشبابية والطلابية.

2- إعطاء مفهوم العروبة الحضارية تعريفاً جديداً يجمع بين العروبة والإسلام على اعتبار أن اجتماع العروبة مع الإسلام كان تاريخياً قاطرة للفتوحات، وجسراً نحو العالم المختلف بحضارة إنسانية عالمية عمّرت طويلاً، حيث لا يمكن للهوية العربية أن تُحفظ وتُحمى وتتطور دون وضعها في بعدها الحضاري الذي يعتبر الإسلام أساساً من أسسه القائمة على العلم والعمل والعدل والشورى والمساواة وتكافؤ الفرص، واعتبار الشباب سرّاً من أسرار النهضة والحضارة.

3- إعادة النظر في المناهج التعليمية والتربوية عربياً، وفي مختلف مراحل تأهيل الشباب إلى

قيادة المجتمع، بإعطاء أولوية خاصة للمواد والمهارات والمعارف المتعلقة بالهوية العربية من لغة وتاريخ ودين وقيم إنسانية مشتركة.

4- توجيه وسائل الإعلام العربية إلى التدافع الإيجابي مع الحملات والسياسات الإعلامية الخارجية التي تستهدف هويتنا، لا سيما ما يخص برامج الشباب والناشئة، وتأسيس قنوات فضائية يكون همها الأساسي رعاية الشباب من خلال تنويع البرامج الجاذبة له.

5- إدراك العولمة الثقافية، والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، ودراسة سلبياتها وإيجابياتها برؤية منفتحة، غايتها البحث والدراسة العلمية، وفي الوقت نفسه إطلاع تلك الثقافات العالمية على ما لدينا من تراث وتقاليد وقيم اجتماعية عريقة.

ومن جهة أخرى لا يمكن بناء الهوية العربية في ظل الأوضاع الراهنة دون الأخذ بالاعتبار الجوانب السياسية الاقتصادية التي تعتبر رافداً مهماً في تحقيق السيادة والاستقلال ومواجهة كل مشاريع التفكيك والتغريب والهيمنة، حيث تقترح المقاربة جملة من الأهداف والوسائل ضمن الجوانب التالية:

الجانب الثقافي والإعلامي

1. إعطاء أولوية خاصة لكل المكونات الثقافية والقيمية بإنتاج الدروس والأفلام السينمائية للناشئة، والتي ترسخ الهوية بطريقة فنية جذابة يسهر على إعدادها فريق من كتاب السيناريو المقتدرين والمشهود لهم بالمصداقية والدقة التاريخية.
2. تأسيس فضاءات حوارية شبابية لها علاقة سلسة مع النوادي الشبابية والطلابية، لبعث حوار هوياتي يقوم على قاعدة الترسيخ الهوياتي.
3. استخدام وسائل الإعلام الجديد بطرق تنافسية وحيوية يقوم على تسييرها شباب معدّ سلفاً، لتسويقٍ فعّال لقضايا الهوية، سيما ما تعلق باللغة العربية والتاريخ والدين والأعراف المشتركة مجتمعياً.
4. تكفّل الدول بتأهيل الشباب للقيام بوظائف بينية تستهدف الفئات الشبابية بأساليب علمية وتقنية فاعلة، عبر تأسيس معاهد الهوية لرعاية وتدريب الشباب على المرافعات والمناظرات المتعلقة بالهويات الافتراضية والرقمية التي تستهدفنا عالمياً.

5. إصدار تشريعات رادعة للمؤسسات الإعلامية التي تروّج لاستهداف القيم والهوية العربية.
6. العناية بتصعيد قيمة الرموز الثقافية العربية والإسلامية التي تعكس مفردات الهوية وترسّخ تجذّر الشباب في تربة حضارته العريقة، حتى يحمل من عناصرها ما يضمن له التقدم في المستقبل بأمان.
7. تقوية الحسّ الوطني والديني عند الشباب، وذلك بتقوية قيم الانتماء والانتساب، وترسيخ الحسّ الأخلاقي بترسيخ ولاء الشباب لدينهم وثقافتهم، دون افتئات على حق أصحاب أي دين آخر أو ثقافة أخرى في التعبير عن هوياتهم.

الجانب السياسي والاقتصادي

1. معالجة إشكالية العزوف الشبابي عن العمل السياسي، وتوفير فرص تفضيلية لضمان مساهمته الفاعلة في قيادة الشأن العام، وإشراكه في صياغة السياسات العامة.
2. صياغة مخططات تنموية تهدف لحل إشكالية التخلف، وضعف القدرة الشرائية والبطالة التي تنتشر بسببها حالات الإحباط واليأس عند الشباب، مما يجعله يفكر في الهجرة وتغيير أنماط حياته بقبول عروض لوبيات تعمل على تخريب عقله وتحضيره كقنبلة موقوتة تنفجر في أي وقت تحدده تلك اللوبيات.
3. حل إشكالية الشرعية والديمقراطية بضمان الحريات الأساسية العامة والخاصة، وتعزيز الثقة المفقودة في الأنظمة، بما يتيح للشباب وغيرهم من المساهمة في بناء بلدانهم ورعاية هوية مجتمعاتهم المعرّضة للإلحاق وكل أنواع الابتزاز والاستعمار الجديد.

الجانب الاجتماعي والمجتمعي

1. تعزيز أدوار الأسرة في التربية على مكونات الهوية العربية، وتعميم التجارب الناجحة على اعتبار أن الأسرة هي مهد صياغة الشخصية العربية والراعي الدائم لترسيخها.
2. تأكيد الدور الذي تقوم به المدرسة والجامعة في تثبيت خصوصيات الهوية العربية، وتمكين الطلبة والشباب من المعارف التي تجعلهم شركاء في حماية الهوية وضبط حالة الانفتاح على العالم.

3. إعطاء أدوار قيادية لمؤسسات صناعة الوعي العام، سواء كان دينياً كالمساجد أو ثقافياً كدور الشباب والنشر والإعلام، وتوضيح مساهمتها في رعاية الهوية والحفاظ عليها.
4. قيام المجتمع بدوره في وضع الضوابط الاجتماعية التي تحافظ على الهوية وتردع اجتماعياً كل الفئات التي قد تتجرأ على مقومات الهوية الجامعة.

قائمة المراجع

1. محمد الكحلاوي: الهُوّية والتّحديث، سلسلة كتب شهريّة تصدرها جريدة "الحريّة"، أوربيس، تونس، 2010.
2. إبراهيم الديب، أزمة القيم والهُوّية العربية، موقع علامات أونلاين، منشور على الرابط: https://bit.ly/3KQJxKy، شوهد يوم 2018/06/23.
3. إبراهيم الديب، عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 2014/5/5 على الرابط: https://bit.ly/3cYk7OM
4. إدريس مقبول، الشباب العربي وأسئلة الهوية في أفق القرن الحادي والعشرين، منشور على موقع ارنتروبوس: https://bit.ly/3KSxTPm
5. داليا أشرف، التفاعلية والهوية الثقافية لدى الشباب المصري– رؤية تحليلية، منشور على الرابط: https://bit.ly/3cYGovD، شوهد يوم 15 كانون الثاني/ يناير 2017.
6. جمال نصار، الهوية الثقافية وتحديات العولمة، مركز الجزيرة للدراسات المنشور بتاريخ 28 كانون الثاني/ يناير 2015، على الرابط: https://bit.ly/3d7KMIR
7. حسن حنفي، موقفنا الحضاري: المستقبل العربي، من بحوث المؤتمر الفلسفي العربي الأول، 1985.
8. خالد رُوشه، أزمة الهوية عند الشباب المسلم، موقع المسلم: https://almoslim.net/node/103661
9. رشيد بلحبيب، الهويات اللغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم، ضمن كتاب اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت كانون الثاني/ يناير 2013.
10. سعيّد جلال الدّين، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة، دار الجنوب للنّشر، تونس، 2004.
11. صبحي غندور، مشكلة «الهوية العربية» أنها هي الحل، موقع البيان: https://www.albayan.ae/opinions/articles-13-12-2012/
12. عماد الدين حلمي عبد الفتاح، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، منشور على موقعها على الرابط: https://bit.ly/3x0kjn9، شوهد يوم 2 أيلول/ سبتمبر 2020.
13. عزيز مشواط، أزمة الهوية في العالم العربي، أزمة معنى أم أزمة حضارة؟، موقع منبر الحرية: https://minbaralhurriya.org/archives/5926، منشور يوم 1 كانون أول/ ديسمبر 2011.

14. عمرو صلاح، بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية.. سنغافورة نموذجًا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، منشور على الرابط: **https://bit.ly/3BjWAkF**، يوم 17 كانون الثاني/ يناير 2017.

15. السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981.

16. توصيات ورشة نظمتها مؤسسة الفكر العربي تحضيراً لمؤتمرها السنوي تحت عنوان: التكامل العربيّ: إشكاليات الهويّة العربيّة وتحديّاتها"، يومَي 9 و10 سبتمبر/ أيلول ،2015، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- القاهرة. المنشور في الرابط التالي:

https://www.lebanonfiles.com/news/935498/?mobile=no

الأبعاد الأمنية والسياسية لعلاقة مصر مع قطاع غزة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية (2006-2022)

د. هشام سليم المغاري*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الأبعاد الأمنية والسياسية للعلاقة بين مصر وقطاع غزة، وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في فترة حكم حركة حماس (2006–2022)، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت ثلاثة مناهج: الوصفي التحليلي، والمقارن، والتاريخي. وتم عرض وتحليل موقف مصر وسلوكها تجاه قطاع غزة في سبعة محاور، هي: الانتخابات التشريعية، وإنهاء الانقسام، وتبادل الأسرى، والأنفاق الحدودية، واقتحام الحدود، ومعبر رفح، وجولات العدوان الإسرائيلي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: انطلاق مصر في علاقاتها مع حركة حماس التي كانت تحكم قطاع غزة خلال هذه الفترة من قاعدة الأمر الواقع، وليس إيمانًا بشرعيتها الانتخابية، وأن سقف التعامل معها اقتصر على الإطار الأمني باعتبار سيطرتها على القطاع مشكلة لا يمكن التهرب منها. كما أثبتت مصر قدرتها على القيام بدور مهم في الوساطة بين الاحتلال والمقاومة لإبرام صفقة تبادل الأسرى، والتوصل إلى التهدئة بعد جولات العدوان الإسرائيلي على غزة.

وكان من أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسلوك مصر هو غضها الطرف عن تهريب المقاومة للسلاح، والبضائع عبر الأنفاق في أوقات اشتداد الحصار على غزة.

الكلمات المفتاحية: مصر، حركة حماس، قطاع غزة، الانتخابات الفلسطينية، معبر رفح، الأنفاق الحدودية، العدوان على غزة، الانقسام الفلسطيني، تبادل الأسرى.

The security and political dimensions of Egypt's relationship with the Gaza Strip (2006-2022)

Dr. Hisham Saleem Al Meghari

ABSTRACT

This study investigates the security and political dimensions of the relationship between Egypt and the Gaza Strip. In addition, it analyses the economic and social impacts of this relationship under Hamas rule. It uses three approaches to meet its goal: descriptive, comparative, and historical. The study consists of seven sections: legislative elections, ending the division, prisoner swap, border tunnels, attacking border, Rafah crossing,

* أستاذ الدراسات الأمنية والاستراتيجية، وعميد كلية العودة الجامعية– فلسطين– غزة.

and Israeli aggression. The study concluded several results, including that Egypt established its relations with Hamas on a de facto basis. However, these relations were limited to the security framework, considering Hamas's control over the Gaza Strip. In addition, Egypt has also proven its ability to play an essential role in mediating between Israel and Hamas to conclude a prisoner exchange deal and reach a truce after the rounds of Israeli aggression on Gaza. Finally, Egypt's behavior ignored the resistance's smuggling of weapons and goods through the tunnels during the intensified blockade on Gaza.

Keywords: Egypt, Hamas, Gaza Strip, Palestinian elections, Rafah crossing, border tunnels, aggression against Gaza, Palestinian division, prisoner exchange, truce.

مقدمة

شكّلت هزيمة العرب أمام الحركة الصهيونية عام 1948 مفتاحاً للعلاقة بين مصر وقطاع غزة، حيث أحكمت مصر سيطرتها على القطاع إدارياً وأمنياً حتى الحرب العربية- الإسرائيلية في حزيران/ يونيو عام 1967، والتي كان من نتائجها احتلال إسرائيل لقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء المصرية، فضلاً عن الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية. وقد بدا حرص مصر على البقاء لاعباً رئيساً في المشهد العام لقطاع غزة عندما حرصت على شمول اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل ملحقاً خاصّاً بالحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما نشطت العلاقة بين مصر وقطاع غزة، مرة أخرى، بعد اتفاق أوسلو عام 1993، والذي رفضته حركة حماس، لكن مصر حرصت على تقريب وجهات النظر بين السلطة الفلسطينية وحماس في اجتماع بين الطرفين دعت إليه في كانون الأول/ ديسمبر 1995، وكان يهدف إلى مشاركة حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1996، إلا إن تلك الجهود باءت بالفشل[1].

وقد كررت مصر محاولتها التقريب بين وجهتي نظر حركتي فتح وحركة حماس في اجتماع ضم الفصائل الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر 2003، وهدف إلى ضمان وقف إطلاق النار بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، ومرة أخرى لم تستطع مصر تحقيق هدفها[2].

---

1. SALİH, Muhsin (2010); Elmeclisü'tteşrii'ül Filistini fi daffaetü'... P9.
2. TAFLIOĞLU, M. Serkan (2013); Niğde Üniversitesi İİBF … P2.

كما شاركت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 2006، وحققت فوزاً ساحقاً فيها، بعد أن أسهمت مصر بإقناع الحركة بالمشاركة في الانتخابات، وفي أثناء مساعي حماس لتشكيل حكومتها، أصرّت مصر على وجوب اعتراف حماس بإسرائيل كي تتمكن من الاندماج في النظام السياسي في المنطقة، لكن حماس أصرت على تشكيل الحكومة بعيداً عن أي اشتراطات تمسّ بالحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حق المقاومة الذي تم التأكيد عليه في اللقاءات التي جمعت الفصائل الفلسطينية في مصر في آذار/ مارس 2005.

مشكلة الدراسة

مرّ النظام المصري منذ تشكيل حماس حكومتها عام 2006 بخمس مراحل رئيسة: مرحلة الرئيس مبارك، ثم المجلس العسكري، ثم الرئيس محمد مرسي، ثم الرئيس عدلي منصور، ثم الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، وكان لكل مرحلة من تلك المراحل سماتها التي انبثقت من طبيعة النظام الحاكم، وأبعادها الأمنية والسياسية التي انعكست على علاقة مصر مع قطاع غزة، وما تركه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على القطاع ومواطنيه، الأمر الذي دفع الباحث لإعداد هذه الدراسة، بهدف محاولة الإجابة عن السؤالين: ما الأبعاد الأمنية والسياسية للعلاقة بين مصر وقطاع غزة خلال حكم حماس (2006–2022)؟ وإلى أي مدى انعكست هذه العلاقة بين مصر وقطاع غزة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؟

منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيس لتوصيف العلاقة بين مصر وقطاع غزة، والتعرف إلى سماتها وأبعادها، ثم تحليلها والكشف عن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية. واحتاج في بعض الأحيان لاستخدام كل من المنهج المقارن، والمنهج التاريخي.

وقد استعان الباحث للحصول على المعلومات بعدد من الوثائق والدراسات والكتب، ولجأ في بعض الأحيان إلى المقابلات الشخصية مع بعض الخبراء والقيادات السياسية لسد الثغرات في المعلومات، أو لتعزيز ما توفر منها.

الإطار النظري للدراسة

1. الحكومات المصرية خلال الفترة (2006–2022)

مرّ النظام المصري منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 بخمس مراحل، هي[3]:

- **مرحلة الرئيس مبارك:** بدأت عام 1981، وامتدت حتى 11 شباط/ فبراير 2011، بعد تنحّي الرئيس مبارك في أعقاب الثورة المصرية في 25 كانون الثاني/ يناير 2011.
- **مرحلة المجلس العسكري:** بدأت بعد تكليف الرئيس مبارك المجلس العسكري للقوات المسلحة المصرية بإدارة البلاد بعد تنحيه عن الحكم في 11 شباط/ فبراير 2011، واستمرت حتى 30 حزيران/ يونيو 2012.
- **مرحلة الرئيس محمد مرسي:** استمرت هذه المرحلة سنة كاملة، بدأت في 30 حزيران/ يونيو 2012، وانتهت في 30 حزيران/ يونيو 2013، وقد شهدت أحداثاً جساماً قادتها المعارضة المصرية ضد الرئيس مرسي، وانتهت بتدخل الجيش المصري واعتقال مرسي وعزله.
- **مرحلة الرئيس عدلي منصور:** تم اختياره من قبل الجيش بصفته رئيس المحكمة الدستورية، وامتد حكمه خلال الفترة (4 تموز/ يوليو 2013- أيار/ مايو 2014).
- **مرحلة الرئيس عبد الفتاح السيسي:** بدأت في 8 حزيران/ يونيو 2014، بعد إجراء انتخابات رئاسية عامة، فاز فيها الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، ولا زالت هذه المرحلة مستمرة حتى كتابة هذه البحث.

ومن الواضح أن لكل مرحلة من المراحل السابقة خصائصها التي تأثرت بالبيئة الاستراتيجية المصرية، محلياً وإقليمياً ودولياً، فضلاً عن طبيعة النظام الحاكم نفسه الذي غلب عليه الطابع العسكري، إلا في مرحلة واحدة لم تزد على عام واحد، هي مرحلة الرئيس محمد مرسي، وهو ما يلقي بظلاله على السياسات الداخلية والخارجية لمصر، بما في ذلك السياسة الخارجية تجاه قطاع غزة، في أبعادها الأمنية والسياسية.

---

[3]. بركة، طاهر (26.06.2014): "العربية" تستعرض تعاقب نظم الحكم بمصر.

2. محددات علاقة مصر بقطاع غزة وحركة حماس

تضبط العلاقة بين مصر وحركة حماس مجموعة من المحددات التي تحكم طبيعة المشهد العام في سلوك كل منهما، ومن أهمها[4]:

- تنظر مصر إلى القضية الفلسطينية من خلال دورها الإقليمي والعربي والإسلامي، ومن خلال مسئوليتها القومية تجاه فلسطين وشعبها، فضلاً عن سعيها لتعزيز ثقلها كقوةً إقليميةً.
- ترى مصر أن حدودها الشرقية مع قطاع غزة تمثل أحد مرتكزات أمنها القومي، وبالتالي تحرص على حمايتها وعدم السماح لأي مخاطر تأتي من ناحيتها.
- انعكس التزام مصر بمسار التسوية إيجابًا على علاقتها بحركة فتح والسلطة الفلسطينية اللتين تبنَّتا مشروع التسوية، لكنه انعكس سلباً على موقفها من الفصائل التي أصرت على خيار المقاومة، وفي مقدمتها حركة حماس.
- حرصت مصر على استمرار متابعة دورها بصفتها القوة العربية الأكبر والأهم في الإشراف على الشأن الفلسطيني، وحرصت ألا تقطع العلاقة مع أيٍّ من الأطراف الفلسطينية، بما فيها حماس، مهما كان اختلافها معها.
- رغم دعم مصر المتواصل لحركة فتح، إلا إنها ظلت قلقة من حالة التشرذم والضعف التي تشهدها الحركة، وهو ما قد يعني صعود حركة حماس وتوليها قيادة الشعب الفلسطيني، وبالتالي حتمية العلاقة المصرية معها.
- لا تستطيع مصر تجاهل حركة حماس بسبب قوتها ودورها في مواجهة الاحتلال، واتساع شعبيتها، فضلاً عن أنها أصبحت تشكل جزءاً من الشرعية الفلسطينية بعد فوزها في انتخابات عام 2006، وأنها تقود قطاع بغزة الذي يمثل خاصرة أمنية مهمة بالنسبة للاستقرار الأمني في سيناء.
- تدرك مصر حرص إسرائيل على إلقاء أزمات قطاع غزة االمتعددة عليها، فضلاً عن

---

[4]. مركز الزيتونة للدراسات (2009): مصر وحماس. تقرير معلومات رقم (7). إعداد قسم الأرشيف والمعلومات. بيروت، ص7–8. وانظر: صالح، محسن (2008): صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس، ص256.

حذرها من رغبة بعض الجهات الإسرائيلية بتوطين الفلسطينيين في سيناء، وهو ما يدفع مصر للإسهام في استقرار الأوضاع الفلسطينية، أيًّا كانت الجهة الحاكمة للقطاع ولو بمحددات تخص حالة حركة حماس لاعتبارات متعددة.

3. مركزية دور المخابرات العامة المصرية في علاقة مصر مع قطاع غزة وحركة حماس

تأتي مركزية دور المخابرات العامة المصرية في العلاقة مع قطاع غزة وحركة حماس حالياً امتداداً لطبيعة العلاقة التي كانت قائمة في عهد الرئيس حسني مبارك، حيث كانت المخابرات هي الجهة المكلفة بمتابعة ملف قطاع غزة بكل مكوناته بما فيها المقاومة الفلسطينية، ومنها حركة حماس، وقد استمر العمل وفق هذه السياسة لعدة اعتبارات[5]:

- السلطة الفلسطينية، من وجهة النظر المصرية، هي "العنوان" الرئيس للقضية الفلسطينية، بصرف النظر عن طبيعة شكل العلاقة معها، انسجاماً مع موقف السلطة الفلسطينية من النظام المصري الحاكم، وموقفها من حكم جماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن الأخذ بالاعتبار متطلبات بعض الأطراف الإقليمية والدولية التي ترفض التعاطي مع حركة حماس ممثلاً سياسياً شرعياً للفلسطينيين رغم فوزها بانتخابات ديمقراطية.
- المخاوف الدولية والإسرائيلية من قدرات المقاومة وأدائها والملفات التي تديرها، كالتهدئة، وصفقات التبادل، وغيرها، مما يجعل من جهاز المخابرات العامة المصري خياراً أفضل للوساطة في أيٍّ من القضايا التي تكون المقاومة طرفاً فيها.
- اعتماد تجربة نظام الرئيس مبارك في التعامل مع قطاع غزة والمقاومة، واعتبارها نموذجاً واقعياً ناجحاً، حيث على مدار سنوات حكم الرئيس مبارك كان للمخابرات العامة دور مهمّ في الملف الفلسطيني.

وقد فرضت حركة حماس نفسها على المشهد الإقليمي والدولي بعد فوزها في الانتخابات التشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية في كانون ثاني/ يناير 2006، في أجواء من التحريض من بعض الأطراف ضدها، ومحاولة إفشالها أو احتوائها، وفي هذا السياق، أدارت مصر علاقتها مع

---

[5]. وكالة الأنباء الفلسطينية "سما" (11.02.2015): حماس ومصر: مستقبل العلاقة الشائكة.

القطاع من خلال المخابرات العامة، في إشارة واضحة إلى أن الأمن هو سقف العلاقة بين الجانبين، ولم ترفض حماس هذا النمط من العلاقة وتكيّفت معه، بسبب العلاقة الجيوسياسية الخاصة بين مصر وقطاع غزة تاريخياً وواقعياً، فضلاً عن أنها الدولة العربية الأكبر، والأكثر تأثيراً في المشهد الفلسطيني.

طبيعة العلاقات المصرية مع قطاع غزة وحركة حماس

اتخذت العلاقات المصرية مع قطاع غزة وحركة حماس أشكالاً عدة، فرضتها طبيعة الأوضاع الجيوسياسية، والمقتضيات الأمنية. وفيما يأتي أهم تلك الأشكال:

أولاً: الانتخابات التشريعية الفلسطينية

فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/ يناير 2006، وكان لمصر موقف منها، ترتب عليه بعض الآثار الاجتماعية.

1. الموقف المصري من فوز حركة حماس

سعت مصر منذ البداية لإدماج حركة حماس ضمن النظام السياسي الفلسطيني، وإشراكها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 2006، ولتحقيق هذه الغرض، التقت المخابرات المصرية بالقوى الفلسطينية للتباحث حول هذا الموضوع، في آذار/ مارس 2005، وأعلنت الفصائل موافقتها على المشاركة في الانتخابات، في بيان صادق عليه اثنا عشر تنظيماً فلسطينياً، ومنها حركة حماس[6].

ويعتقد بأن المبادرة المصرية لدعوة حركة حماس للمشاركة في الانتخابات نشأت عن قناعة لدى المخابرات المصرية، والرئيس عباس، أن حركة حماس ستنخرط في العملية السلمية في حال شاركت في العملية الانتخابية، أو على الأقل، كانوا يتصورون أن الحركة لن تتمكن من الفوز بهذا الشكل الكاسح، وبالتالي سيواصل عباس تحركه في المفاوضات، وستتحمل حماس جزءاً من المسؤولية عن نتائجها، كونها أصبحت جزءاً من المجلس التشريعي للسلطة الذي يشارك في اعتماد تحركات عباس وقراراته.

---

[6]. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" (د. ت): النص الحرفي لإعلان القاهرة.

وقد فوجئ النظام المصري بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية لعام 2006، وفوجئ أكثر بالنتيجة التي حصلت عليها الحركة؛ حيث حصلت على 76 مقعدًا من أصل 132 هي مجموع مقاعد المجلس التشريعي[7].

كما قادت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مقاطعة وعقوبات سياسية واقتصادية دولية ضد حكومة حماس، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال العقوبات الجماعية[8]، بهدف الضغط على الفلسطينيين للإطاحة بالحكومة الجديدة المنتخبة، وقد كانت مصر جزءاً من هذا المشهد، لكن متطلبات دورها في الساحة الفلسطينية، والتعاطف الشعبي المصري مع الحركة، جعلتها تتجنب الدخول في أي إشكال معها، وتعاملت مع فوزها، في إطار أمني، باعتباره مشكلة يجب عدم التهرب منها.

وفي هذا السياق، حذّر وزير الخارجية المصري الأسبق عمرو موسى الولايات المتحدة من ممارسة الكيل بمكيالين، قائلاً: "لا يمكن أن تسعى واشنطن لتعزيز الديمقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات"[9]. وفي السياق ذاته، أعلن نظام مبارك احترام إرادة الشعب الفلسطيني ونتائج الانتخابات، ولم يجد بُدّاً من استضافة قيادات حماس في القاهرة للتشاور بشأن تشكيل الحكومة التي أصبحت استحقاقاً لازماً لحماس[10].

ومع ذلك، لم يتردد النظام المصري على لسان الرئيس نفسه، ورئيس الوزراء أحمد نظيف، ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، ومدير المخابرات عمر سليمان، بمطالبة حركة حماس بنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، واحترام الاتفاقات الموقعة معها، والالتزام بخارطة الطريق، إذا أرادت الحركة الاندماج في النظام السياسي في المنطقة[11]، كما لم تترجم مصر تصريحات عدد من قادتها احترامهم لنتائج الانتخابات ترجمة عملية تؤدي إلى إعطاء قيادة حماس، والواقع الجديد في النظام السياسي الفلسطيني، وزنهما الطبيعيين في العلاقة بين الطرفين.

وفي المقابل سعت حركة حماس، بعد تشكيل حكومتها في آذار/ مارس 2006، إلى بناء علاقة جيدة مع نظام مبارك، لكنها أكّدت على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال،

---

7. João Pedro (2020); Egyptian-Israeli Relations: … P13.

8. Roy, Sara (2011), Hamas and Civil Society in Gaza, ... P41

9. مركز دراسات الشرق الأوسط (2006): حماس تتسلم السلطة من فتح، ص21.

10. أبو البهاء، مراد (2012): مصر وحماس.. ضرورة العلاقة ومسارها. ص33.

11. TAFLIOĞLU, M. Serkan (2013); (op. cit.) P3.

وتمنّت ألا يؤثر ذلك على علاقتها بمصر أو غيرها من الدول، وكان من أبرز النقاط المعلنة لسياسات حكومة حماس الإصلاح الداخلي، ومحاربة الفلتان الأمني، ومواجهة الفساد الحكومي، وتعزيز المقاومة ضد الاحتلال، وهو ما دفع نظام مبارك إلى ضبط إيقاع العلاقة مع حركة حماس وحكومتها ضمن المستوى الأمني، من خلال جهاز المخابرات العامة"[12].

جاء الموقف المصري من نتائج الانتخابات عملياً متأثراً بالمشهد السياسي الفلسطيني والدولي، ومصلحة النظام الحاكم ذاته، وهو ما يشير إليه الأكاديمي المصري حسن نافعة: "لو كنت في موقع صانع القرار المصري لرحّبت بحصول حماس على الأغلبية التشريعية، واعتبرت تشكيلها للحكومة تطوراً مفيداً يمكن توظيفه في دعم الموقف التفاوضي الفلسطيني، لأن الشرعية الفلسطينية تكتسب مصداقية أكبر في ظل تواجد فصيلَيْ فتح وحماس معاً داخل النظام السياسي وليس العكس، وهو ما لم تستطع الدبلوماسية المصرية أن تدركه"[13].

2. الآثار المترتبة على السلوك المصري بعد فوز حركة حماس

انعكس القبول المصري الحذر بفوز حماس في الانتخابات، وعدم بناء العلاقة معها على أسس دبلوماسية صحيحة، على الدور الذي اضطلعت به الحركة في قطاع غزة بشكل خاص، وفي المشهد السياسي الفلسطيني بشكل عام، ولم تجد الحركة وحكومتها دعماً جادّاً من مصر التي تجنّبت بناء أي علاقات ذات طابع سياسي معها، وهو أحد الأسباب التي أغرت الرئيس عباس وفريقه وأطراف قوية داخل حركة فتح لإعاقة عمل الحكومة، ووصول القطاع إلى مرحلة الصدام العنيف[14] بين حركتي فتح وحماس تحت ذرائع مختلفة.

ومن جهة أخرى، رغم أن فوز حماس لم يكن مرغوباً فيه من قبل مصر، إلا إن النظام المصري اكتشف عدم جدوى القطيعة التامة، وأبقى العلاقة معها ضمن مستويات منخفضة، ساعدت الفلسطينيين، في بعض المحطات، على التوصل إلى صيغ سياسية أسهمت في ضبط المشهد الاجتماعي والاقتصادي، والمحافظة على مستوى مقبول من التماسك[15]، ولو لفترة قصيرة.

---

[12]. أبو الهطل، عبير جمال (2015): السياسة المصرية تجاه قطاع غزة، ص58.

[13]. أبو البهاء، مراد (2012): مصر وحماس .. مرجع سابق (نقلاً عن حسن نافعة)، ص38.

[14]. أبو زايدة، حاتم (2022): مقابلة شخصية.

[15]. أبو نحل، أسامة (2022): مقابلة شخصية.

وفي هذا السياق فإن الإجراءات المصرية في تنفيذ حصار غزة، وإغلاق معبر رفح، تركت آثاراً اجتماعية واقتصادية عدة، ستتناولها الدراسة بشيء من التفصيل في المحاور اللاحقة.

ثانيًا: المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني

تصاعدت حدة الصراع بين حركتي فتح وحماس إلى أن وصل الأمر إلى اشتباكات عنيفة في معظم مناطق قطاع غزة، انتهت بخروج السلطة الفلسطينية من القطاع في حزيران/ يونيو 2007، وسيطرة حماس، والوصول إلى حالة من الانقسام، امتد ليشمل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتتناول الدراسة الموقف والسياسة المصرية فيما يلي من تفاصيل في التعامل مع الحالة المستجدة كلها.

1. الجهود المصرية لإتمام المصالحة وإنهاء الانقسام

رفضت مصر أحداث الصدام التي أدت إلى الانقسام بين حركتي فتح وحماس، واتهمت حركة حماس بالمسئولية عنها، وقد عبرت عن ذلك بانسحاب وفدها الأمني ومغادرته القطاع، متجهاً إلى مقر السفارة المصرية في رام الله، بعد أن كان له دور بارز في مساعي تخفيف الصدام بين الحركتين، قبل انتشار الأحداث التي سبقت الانقسام بعدة أيام[16].

وفي حين واصلت مصر علاقتها بالسلطة الفلسطينية بالشكل المعتاد، فقد اتخذت مجموعة من التدابير بهدف معاقبة حماس والتضييق عليها، حيث فرضت قيوداً مشددة على القطاع، تمثّلت في إغلاق معبر رفح، ومنع الفلسطينيين من التنقل، وملاحقة أنشطة "التهريب"- كسر الحصار- عبر الأنفاق، ومنعت أنصار حماس وقادتها من السفر خارج القطاع لشهور عدة[17].

وبعد استقرار الوضع لصالح حماس في قطاع غزة، وإصرارها على الاحتفاظ بحقها في الحكم، عدّلت مصر من موقفها، وبادرت إلى استضافة الحوارات الفلسطينية تحت رعاية المخابرات المصرية، وسمح لقيادات حماس بالمشاركة فيها، حرصاً من مصر على عدم التخلي عن الملف الفلسطيني، أو تخوّفاً من زيادة وأهمية دور إيران في ظل غياب دور مصر في شئون قطاع غزة.

---

16. أبراش، إبراهيم (2015): العلاقات الفلسطينية- المصرية.

17. المرجع السابق.

وفي السياق ذاته، أسفر لقاء الحوار الفلسطيني الذي عقد في القاهرة في شباط/ فبراير 2009، برعاية المخابرات المصرية، وعلى أصداء نجاح المقاومة بصد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلافاً للتوقعات العربية ومنها التوقعات المصرية، وبعد جولات حوار متعددة، عن الاتفاق على تشكيل خمس لجان، هي: المصالحة، والحكومة، والأمن، والانتخابات، والمنظمة، بحيث تتولى كل لجنة منها وضع الحلول وإزالة العقبات التي تتعلق بمجال اختصاصها، والتمهيد لإنجاز المصالحة في المجالات كافة[18].

كما واصل نظام مبارك جهوده لالتئام اللجان وإنجاز ما تم الاتفاق عليه، لكنه توقف بسبب أحداث الربيع العربي المناهضة للحكم في كانون الثاني/ يناير 2011، والتي أسفرت عن تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم.

وقد استأنف المجلس العسكري المصري الذي تولى الحكم بعد مبارك جهوده لإنهاء الانقسام، وتمكن في 27 نيسان/ أبريل 2011 من إقناع حركتي فتح وحماس بالتوقيع على وثيقة تفاهمات تمهّد لوفاق وطني تصادق عليه الأطراف الفلسطينية كافة[19]، وفي هذا السياق، وجّهت مصر دعوة إلى القوى الفلسطينية لاستئناف جلسات الحوار، ونجحت بالتوصل لاتفاق حول القضايا الخلافية، حيث وقّعت الفصائل على وثيقة الوفاق الوطني في 4 أيار/ مايو 2011، والتي تناولت سبع قضايا رئيسة: منظمة التحرير الفلسطينية، والانتخابات، والأمن، والمصالحة الوطنية، واللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، والمعتقلون السياسيون لدى الطرفين، وقد وقّع على تلك الوثيقة 13 فصيلاً فلسطينياً[20].

كما واصل المجلس العسكري الحاكم في مصر جهوده لإتمام المصالحة، حيث دعت المخابرات المصرية كلاً من فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية إلى لقاء في القاهرة بتاريخ 20 كانون أول/ ديسمبر 2011 للاتفاق على أسماء أعضاء اللجان، استعداداً لعرضها على الرئيس عباس لإصدار مرسوم رئاسي بالخصوص، والتشاور بين الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي لدراسة سبل استئناف أعمال المجلس في شباط/ فبراير 2012[21]، وختم المجلس العسكري جهوده بدعوة حركتي فتح

---

18. أبو الهطل، عبير جمال (2015): مرجع سابق، ص65، 66.

19. وكالة الأنباء والمعلمات الفلسطينية (2011): بيان التفاهمات حول المصالحة الفلسطينية.

20. وكالة الأنباء والمعلمات الفلسطينية (2011): اتفاق المصالحة.

21. وكالة الأنباء والمعلمات الفلسطينية (2011): آليات تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني.

وحماس للقاء بتاريخ 20 أيار/ مايو 2012، للاتفاق على تاريخ محدد لاستئناف لجنة الانتخابات المركزية أعمالها، والبدء بمشاورات تشكيل الحكومة.

وقد اختلفت البيئة السياسية نسبياً بعد تولي الرئيس محمد مرسي الحكم في مصر، ويبدو أن حماس، في حينه، باتت مطمئنة من عدم الانحياز المصري للسلطة وحركة فتح فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني بشكل عام، والمصالحة بشكل خاص، وتطلعت لإنجاح تجربتها في الحكم في عهد الرئيس مرسي الذي وصل إلى الحكم في الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2012.

وقد عبّر الرئيس مرسي عن رغبته في إنجاز المصالحة الفلسطينية في أكثر من مناسبة؛ فأكد في خطابه الأول عقب أداء اليمين في 30 حزيران/ يونيو 2012، على أن مؤسسة الرئاسة ستعمل "على إتمام المصالحة الفلسطينية"[22]، وكرَّر تأكيده على ذلك في لقاءاته مع الرئيس عباس، ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، ورئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية، في النصف الثاني من تموز/ يوليو 2012[23]، كما أكد في خطابه أمام قمة عدم الانحياز في 29 آب/ أغسطس 2012 أن مصر ستستمر في رعاية المصالحة لدعم وحدة الشعب الفلسطيني[24]، وفي الجلسة الافتتاحية لوزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية في القاهرة، في 5 أيلول/ سبتمبر 2012، أكّد تحمّل مصر المسؤولية الكاملة لاستكمال الجهود لتحقيق المصالحة، ورعاية بنودها كافة، بما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني[25].

ورغم تلك التصريحات التي تعبّر عن توجهات الرئيس مرسي، إلا أنه لم يستطع تحقيق أي إنجاز بخصوص المصالحة الفلسطينية، ويمكن تفسير ذلك بأن السلطة نفسها تجنبت الخوض في موضوعات المصالحة لاعتقادها أن نظام الرئيس مرسي سيكون منحازاً لحماس، فضلاً عن أن النظام المصري ذاته كان مثقلاً بهموم داخلية.

واستمرت حالة الجمود في الجهود المصرية لإنهاء الانقسام في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، وربما بسبب توتر الأجواء بين النظام المصري وحركة حماس بعد الأحداث المصرية التي أدّت

---

[22]. القاسم، باسم وسعد، وائل (21.06.2012): الرئيس محمد مرسي والقضية الفلسطينية.

[23]. موقع الجزيرة نت (26.07.2012): مرسي وهنية يبحثان المصالحة الفلسطينية.

[24]. القاسم، باسم وسعد، وائل (21.06.2012). مرجع سابق.

[25]. موقع الرسالة نت (05.09.2012): مرسي: سنكمل تحقق المصالحة الفلسطينية.

إلى عزل الرئيس مرسي وما بعدها، وشعور حركة فتح بأنها ليست في عجلة من أمرها بعد أن عادت عجلة الزمن لصالحها كما كانت تعتقد.

ومع ذلك، استطاعت كل من حركتي فتح وحماس تنظيم لقاء مشترك في غزة، في 23 نيسان/ أبريل 2014، بجهود فلسطينية ذاتية، لوضع اللمسات الأخيرة لتطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في جولات سابقة، وبالفعل تمكّن الطرفان من تشكيل حكومة توافقية في 2 حزيران/ يونيو 2014، وتخلّت حكومة إسماعيل هنية المقالة عن مهامها والشروع بتسليمها لحكومة الوفاق الوطني الجديدة.

كما استأنفت مصر جهودها لإنهاء الانقسام الفلسطيني مرة أخرى في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبدأت بدعوة حركتي فتح وحماس إلى القاهرة في 25 أيلول/ سبتمبر 2014 للتوقيع على اتفاق يحدد مهام الحكومة الجديدة ومسؤولياتها، ويعطيها فرصة العمل بحرية في القطاع[26]، وتمكنت مرة أخرى من دفع الأطراف الفلسطينية في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، للتوقيع على اتفاق يناقش آليات تطبيق اتفاق 4 أيار/ مايو 2011[27]، ولا زال النظام المصري برئاسة عبد الفتاح السيسي يواصل مساعيه بشأن المصالحة الفلسطينية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن ملاحظة أن محاولات إنجاز المصالحة الفلسطينية كانت واحدة من الثوابت في السياسة الخارجية المصرية؛ فالموقف المصري، بهذا الخصوص، لم يتغير رغم أنه تعاقب على حكم مصر منذ الانقسام الفلسطيني خمسة رؤساء، جاؤوا من خلفيات وسياقات داخلية مختلفة، وهو ما يؤكد أن النظام المصري حريص على لعب دور رئيس في المشهد الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، ما يدلّ على أن دوره سيستمر في هذا المجال وغيره بشئون قطاع غزة والقضية الفلسطينية بغض النظر عن مدى توافقه مع الأطراف الفلسطينية أو انحيازه لأي منها.

2. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجهود مصر لإتمام المصالحة وإنهاء الانقسام

تسببت الأحداث التي واكبت الانقسام في انتشار حالة من الخوف والهلع بين صفوف المواطنين في قطاع غزة، وسقوط عدد كبير من الضحايا بين قتيل وجريح، قُدّر عددهم بـ 116

---

[26]. Abo Toameh, Khaled (25.09.2014): Text of Fatah-Hamas agreement…

[27]. وكالة الأنباء والمعلمات الفلسطينية (2011): بيان صادر عن لقاء وفد م. ت. ف. ووفد حركة حماس.

قتيلاً، و 550 جريحاً[28]، خلال شهر ونصف تقريباً من الاشتباكات وأعمال العنف المتبادل، وقد كان لذلك دور رئيس في تهديد السلم والأمن المجتمعي، خاصة أن بعض أهالي الجرحى والقتلى سعوا بشكل جاد للأخذ بالثأر أو التهديد به.

وفضلاً عن ذلك، تشكّلت حالة من الاستقطاب الحادّ لجزء كبير من جمهور قطاع غزة، أدت إلى توزيع ولاءات شريحة واسعة منه بين حركتي فتح وحماس، بما في ذلك ولاءات أبناء الأسرة الواحدة، ويمكن القول: إن قطاع غزة كان على وشك الدخول في حرب أهلية واسعة تشمل جميع مناطقه وفئاته[29].

وقد استدعت هذه الحالة تدخل الوسطاء للسيطرة على الموقف ومنع تمدده زمانياً ومكانياً، ولم تكن الوساطات المحلية كافية للقيام بهذا الدور، وكان للوساطة المصرية دور كبير في السعي للتخفيف من تلك الآثار، وحلّ جزء كبير من المشكلات المترتبة عليها، بعد أن تمكنت من جمع الحركتين، ورعاية الاتفاقات بينهما، ومن ذلك تشكيل لجان خاصة تهتم بالسلم المجتمعي، وإجراء المصالحات مع ذوي القتلى والمصابين من الطرفين، وضمان إعادة الهدوء إلى القطاع[30].

وهو ما يشير إلى أن تدخل مصر كوسيط رئيس في الخلافات بين الفلسطينيين كان له أثر مهم في عدم تمدد الصراع بين حركتي فتح وحماس إلى مستويات أكثر خطورة مما وصلت إليه.

ثالثًا: تبادل الأسرى بين إسرائيل والمقاومة في غزة

تمكّنت المقاومة في قطاع غزة من أسر الجندي الإسرائيلي الجريح "جلعاد شاليط" في يونيو/ حزيران 2006، إثر معركة خاضتها في معسكر لقوات الاحتلال قرب قطاع غزة، وأصرّت المقاومة على عدم الإفراج عن الجندي إلا مقابل الإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين، فيما عرف بصفقة تبادل وفاء الأحرار عام 2011، وقد تكرر الحدث بشكل مشابه خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، عندما تمكنت كتائب القسام من أسر عدد آخر من الجنود الإسرائيليين، ولا زالت تفاوض بشأنهم للإفراج عن عدد آخر من الأسرى.

---

[28]. International Committee of the Red Cross (ICRC) (15.06.2007): Gaza and West Bank.

[29]. أبو زايدة، حاتم (2022): مرجع سابق.

[30]. أبو نحل، أسامة (2022): مرجع سابق.

1. جهود مصر في إبرام صفقات تبادل الأسرى بين إسرائيل والمقاومة

جاءت العملية العسكرية ضد المعسكر الاسرائيلي، وأسر الجندي الإسرائيلي فيها في وقت بالغ الحساسية؛ فقد عملت حركة حماس من خلالها لتأكيد استمرارها على خط المقاومة بعد انتقادات في صفوف الحركة وخارجها لمشاركتها في الانتخابات وفوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي ظناً منهم أنها على حساب خط المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومن الناحية المصرية، فإن فوز حركة حماس في الانتخابات، وقدرتها على تنفيذ عمل مقاوم بهذا الحجم والنوع، ربما يزيد من شعبيتها في الشارع المصري، وبالتالي لم يكن هناك بُدٌّ من أن تسهم مصر في متابعة هذا الملف مع حركة حماس.

وقد استعانت إسرائيل بالممثل الألماني للشؤون الإنسانية، والوسيط المصري ممثلاً بجهاز المخابرات للإفراج عن الجندي شاليط، حيث تمكّن الوسيطان من إنجاز أول خطوة من صفقة التبادل في أكتوبر/ تشرين أول 2009، وذلك بالإفراج عن 20 أسيرة فلسطينية مقابل معلومات قدمتها حماس، تثبت أن [الجندي]شاليط لا يزال على قيد الحياة[31].

وبعد الثورة المصرية عام 2011، أصبحت الأطراف جميعها بحاجة إلى استكمال الصفقة؛ فبنيامين نتنياهو رئيس وزوراء اسرائيل حينها بحاجة إلى إنجازها في ظل تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية ضده، فضلاً عن حاجته لترميم العلاقة مع مصر للتقليل من خطر العزلة في ضوء المستجدات الأمنية والسياسية في المنطقة، أما المجلس العسكري الحاكم في مصر، فكان بحاجة إلى إنجاز يعزّز مكانته بين الجماهير المصرية، فضلاً عن حاجته لإثبات أنه قادر على أداء الدور الإقليمي المطلوب من مصر، كما أن حماس نفسها كانت بحاجة إلى تطوير علاقتها مع مصر، وتحقيق إنجاز يزيد من مصداقيتها في الشارع الفلسطيني من ناحية، وفي العلاقة مع مصر من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق، تمكّن الوسيط المصري في عهد المجلس العسكري من إنجاز اتفاقية تبادل أسرى، تم بموجبها الإفراج عن الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط" في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، مقابل 1027 من الأسرى الفلسطينيين، 279 منهم شارك في قتل 579 إسرائيلياً، وقد شملت الصفقة أيضاً عدداً آخر من فلسطينيي القدس والأراضي

---

[31]. الجزيرة نت (30.09.2009) (https://www.aljazeera.net/news/arabic).

المحتلة عام 1948، ممن يحملون الهوية الإسرائيلية، بعد أن كانت إسرائيل ترفض الإفراج عنهم[32].

ولا زالت مصر، في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، تبذل جهوداً للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين بيد حركة حماس، والذين تم أسرهم خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014، دون أن تتضح بعد تفاصيل تلك الجهود، نظراً لحرص الأطراف جميعاً على سرية المفاوضات.

2. آثار نجاح الجهود المصرية في إتمام صفقة تبادل الأسرى

أنهت صفقة تبادل الأسرى عام 2011 معاناة نحو ألف أسير فلسطيني وعشرين أسيرة، ... وفي السياق ذاته، وضعت هذه الصفقة حدّاً لمعاناة نحو ألف أسرة فلسطينية، ...من ذوي الأسرى المفرج عنهم[33]، وأعاد إنعاش أوضاع أسرهم الاجتماعية والاقتصادية، بعد أن عاد هؤلاء من المعتقلات إلى مجالات العمل والإنتاج المختلفة، سواء في الأعمال الخاصة أو في الوظائف الحكومية.

كما بعث نجاح صفقة الأسرى عام 2011 الأمل في نفوس مئات الأسرى الفلسطينيين وذويهم، ممن لم تشملهم الصفقة، وأثبتت أن تحريرهم من قيد السجان الإسرائيلي أمر ممكن إذا أرادت المقاومة ذلك، من خلال أسر مزيد من الجنود[34].

وقد أسهم إصرار المقاومة على الإفراج عن الأسرى، بغض النظر عن اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية أو أماكن إقامتهم الأصلية، ونجاح مصر في تحقيق هذه الشروط، أسهم في إعادة اللحمة للمجتمع الفلسطيني الذي مزّقه الانقسام، وقد ظهر ذلك جلياً في استقبال الأسرى المحررين من قبل الأحزاب والفصائل الفلسطينية بعيداً عن الانتماء الحزبي.

رابعًا: الأنفاق الحدودية بين مصر وقطاع غزة

يبلغ طول الحدود بين مصر وقطاع غزة نحو 13كم، كان يمرّ تحتها نحو 20 نفقاً حتى منتصف عام 2007، وزادت ما بين 500–800 نفق في نهايات فترة حكم الرئيس مبارك،

---

[32]. عبد الحميد، مهند (2012): الوفاء للأحرار: الصفقة الأكثر إثارة.

[33]. عليان، عمران علي. (2013). مستوى الاغتراب لدى الأسرى الفلسطينيين، ص41-73.

[34]. المغاري، هشام (2017): جدلية المواءمة بين الحرية والأسر، ص9–10.

وتراوح طول معظمها بين 200–1500م، وعمقها بين 8–15م، وزادت مرة أخرى في عهدي المجلس العسكري والرئيس محمد مرسي لتصل إلى أكثر من 1500 نفق أكثر طولاً وأكثر عمقاً، وجرى استخدامها أساساً في ادخال البضائع والسلع للمواطنين، لكسر الحصار غير الإنساني المفروض على قطاع غزة، وبعضها في إدخال الأفراد وأحياناً بعض الأسلحة للمقاومة[35].

1. السلوك المصري تجاه الأنفاق الحدودية مع قطاع غزة

عبّرت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية الأسبق عن امتعاضها من الأسلوب الذي تتبعه مصر في التصدي لتهريب السلاح عبر الأنفاق الحدودية، وطالبت الولايات المتحدة بوقف المساعدات المخصصة لمصر عن عام 2008، فكان رد الرئيس مبارك حاسماً، حيث قال: "إذا كانت طريقتنا في التصدي لتهريب الأسلحة لا تعجبكم، فنحن نرحب بكم للقيام بالمهمة بأنفسكم"[36]، في إشارة منه أن التصدي لتهريب الأسلحة إلى غزة مهمة صعبة للغاية.

وللتدليل على حجم القلق الذي أبدته إسرائيل من تهريب السلاح، اتهم يوفال شتاينتس رئيس لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، مصر بالسماح لحماس بالحصول على 20 ألف بندقية، و6 آلاف صاروخ مضاد للدبابات، و100 طن من المتفجرات، وعشرات من صواريخ الكاتيوشا والصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف[37]، في دلالة على الكمّ الكبير من الأسلحة التي تمكّنت المقاومة من إدخالها إلى قطاع غزة في عهد مبارك.

ومع ذلك، فقد اتخذت مصر، في عهد مبارك، مجموعة من الإجراءات والتدابير لمواجهة التهريب عبر الأنفاق، كان من أهمها تدمير نحو 120 نفقاً، وبناء جدار فولاذي غائر في الأرض ما بين 20–30م على معظم الحدود مع قطاع غزة، ومزود بأجهزة تقنية تساعد في كشف أعمال الحفر تحت الأرض، ويوازيه أنبوب مياه ضخم بهدف تسريب المياه على طول الحدود لتبقى الأرض رخوة تساعد على انهيار الأنفاق[38].

---

[35] . أبو مدللة، سمير و أبو حطب، غسان (2014): ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة، ص19.

[36]. Jeremy M. Sharp (2008): The Egypt-Gaza Border and its Effect on Israeli. P1, 6.

[37]. Ibid . P6

[38]. مركز الزيتونة للدراسات (2010): التقدير الإستراتيجي (20): "الجدار الفولاذي" مع قطاع غزة.

كما ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في إنجاز وتنفيذ الإجراءات المصرية، حيث أرسلت نائب مساعد وزير الخارجية روبرت دانين ونائب مساعد وزير الدفاع مارك كيميت إلى مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 لتقييم مشكلة التهريب، وقد أوصى المسؤولان بتزويد الولايات المتحدة لمصر بمعدات متطورة لاكتشاف الأنفاق وهدمها، وفي المقابل أوصوا بإنشاء مصر لقناة مائية على طول الحدود بناءً على الفكرة التي اقترحتها إسرائيل قبل عامين من هذا الموعد، وفي السياق ذاته تؤسس الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل لجنة أمنية ثلاثية الأطراف تتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالحدود بين غزة ومصر، مثل تهريب الأسلحة، وتنقّل رجال المقاومة عبر الحدود[39].

وبصرف النظر عن مدى دقة ما ورد من أرقام حول كميات السلاح المهرّبة عن طريق الأنفاق، أو البيانات حول الجهود المصرية لمنع التهريب، فإن من يقيمون في غزة يدركون أن المقاومة الفلسطينية، بجميع فصائلها، كانت تحصل على الأغلبية العظمى من الأسلحة والمواد اللازمة لتصنيعها من خلال التهريب عبر الأنفاق الحدودية مع مصر.

كما استمر استخدام التهريب للبضائع والافراد والاسلحة عبر الأنفاق في عهدي كل من المجلس العسكري والرئيس مرسي[40].

وفي عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، فقد سارع فور انتخابه إلى تعزيز علاقاته مع إسرائيل، منطلقاً من الأسس الثلاثة التي تقوم عليها سياساته الخارجية: مواجهة الأيديولوجية الإسلامية، والمخاوف الجيوسياسية، والتطورات الاقتصادية[41]، وفي ضوء ذلك، تغيّرت السياسة المصرية نحو الأنفاق في عهده، حيث نظّم الجيش المصري حملات مكثفة ضد الأنفاق، تمكّن خلالها من تدمير نحو 1350 منها، بما يمثل 80% من مجموعها[42]، وكل ذلك بذريعة أن المنظمات الإرهابية، مثل القاعدة وتنظيم الدولة، يستخدمونها لتهريب الأفراد ونقل السلاح بين مصر وقطاع غزة؛ مما يهدد الأمن القومي المصري، ويشكل خطورة كبيرة على الجيش والمواطنين المصريين على حدّ سواء.

---

[39]. "U.S. Weighs Plan to Help Egypt Block Arms Smuggling to Gaza.

[40]. ت. أ. ن. (2022): مقابلة.

[41]. Siddiqui, Fazzur (2016a), "Changing Contours of Egypt's Foreign Policy . P10

[42]. أبو عامر، عدنان (2021): العلاقات المصرية الفلسطينية، ص3.

واستكمالاً لخطة السيطرة على الحدود، أنشأ الجيش المصري منطقة عازلة داخل الأراضي المصرية، بمحاذاة قطاع غزة، وأخلاها من السكان المصريين، وحظر تحرك المدنيين فيها، بما يضمن للجيش المصري القدرة على كشف أي نفق جديد يتم فتحه أو استخدامه، كما شرع الجيش ببناء جدار خرساني على حدود قطاع غزة في أوائل عام 2018، بطول 14كم، وارتفاع 6 أمتار فوق سطح الأرض.

وفي السياق ذاته، تعاونت وزارة الداخلية في قطاع غزة مع النظام المصري، حيث أعلنت في حزيران/ يونيو 2017، عن إنشاء منطقة أمنية عازلة على حدود قطاع غزة وسيناء، بطول 12كم وعمق 100م، ونشرت فيها منظومة كاميرات وأبراج مراقبة، لمنع المتسللين من استخدام الحدود المشتركة في التسلل من وإلى الأراضي المصرية[43]، وذلك ضمن اتفاق مع مصر على منع استخدام قطاع غزة من قبل المجموعات العنفية ضد الحكومة المصرية في سيناء.

2. آثار السلوك المصري تجاه الأنفاق الحدودية مع قطاع غزة

مرَّ السلوك المصري تجاه الأنفاق بمرحلتين رئيستين، قبل عام 2013 وبعدها، وبالتالي فإن الآثار المترتبة على ذلك أخذت شكلين:

أ. قبل عام 2013

غضَّ نظام مبارك، ومن بعده المجلس العسكري ثم نظام مرسي، الطرف عن الأنشطة التجارية التي كانت تمر عبر الأنفاق، ووفق بعض التقديرات فإن حجم الاستيراد من مصر بهذه الطريقة وصل في فترة حماس- مبارك إلى أكثر من 650 مليون دولار سنوياً، موزعة على نحو 900 سلعة، وكان يعمل في الأنفاق نحو 15 ألف مواطن فلسطيني[44]، وقد تضاعفت تلك الكميات في فترة المجلس العسكري والرئيس مرسي، ما يعني أن السلوك المصري تجاه الأنفاق الحدودية مع قطاع غزة، في مرحلة ما قبل 2013، أسهم إيجابياً في تحقيق قدر ملحوظ من المصالح الاقتصادية للفلسطينيين حكومة وشعباً، وقد ساعد في تخفيف حدّة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة.

---

[43]. أبو عامر، عدنان (2021): العلاقات المصرية الفلسطينية، ص3، 4.

[44]. أبو عامر (2021): المرجع السابق، ص3.

وينطبق الشيء نفسه على حركة الأفراد من وإلى مصر، وهو ما يحقق مصلحة اجتماعية، ربما تعذّر على مصر تحقيقها من خلال حركة الأفراد والبضائع من خلال معبر رفح بسبب القيود التي تفرضها التفاهمات مع إسرائيل.

ب. بعد عام 2013

شدّد النظام المصري إجراءاته ضد الأنفاق بعد عزل الرئيس محمد مرسي، وقد أدى ذلك إلى قطع الشريان الرئيس الذي كان يمدّ القطاع بالمتطلبات الرئيسة للمواطنين من السلع والبضائع الأساسية في ظل الحصار المشدد، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والوقود ومواد البناء، وحركة الأفراد؛ حيث قدّر بعض الخبراء حجم الخسائر التي تكبّدها القطاع جراء هدم الأنفاق بنحو 230 مليون دولار شهرياً، بمعدل سنوي يصل إلى 2.76 مليار دولار.

خامسًا: اقتحام الحدود بين مصر وقطاع غزة في كانون الثاني/ يناير 2008

بعد اشتداد الحصار على قطاع غزة، وشعور المواطنين هناك باستحالة استمرارهم على ذلك الوضع، قام مجموعة من الشبان بتفجير عدد من العبوات الناسفة، وإحداث فجوات في الجدار المعدني على الحدود بين قطاع غزة ومصر، مما أتاح لأكثر من 200 ألف من الغزيين التدفق داخل مصر (شمال سيناء) والمكوث هناك أياماً عدة، بهدف الحصول على حاجاتهم الإنسانية[45].

1. السلوك المصري تجاه اقتحام الحدود بين مصر وقطاع غزة

لم يكن السلوك الفلسطيني المدني في اقتحام الحدود مع مصر أمراً عادياً، وكانت ظاهره تعدٍّ على السيادة المصرية، بغض النظر عن الأسباب التي دفعت الفلسطينيين لفعل ذلك، وبالتالي فإن تقييم السلوك المصري تجاه الحدث يجب أن يوضع ضمن هذا السياق.

وقد فوجئت قوات حرس الحدود المصرية بتدفق عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى داخل الأراضي المصرية، ومع ذلك حرصت على عدم استخدام العنف في مواجهة جموع الفلسطينيين، بناء على توجيهات الرئيس مبارك نفسه[46]، والذي صرح بقوله: "لقد أصدرتُ أوامري لقوات حرس

---

45. Sharp Jeremy M. (01.02.2008): The Egypt-Gaza Border and its Effect … p9.

46. BBC Website (23.01.2008): Gazans flood through Egypt border.

الحدود بترك الفلسطينيين الذين دخلوا إلى الأراضي المصرية يأكلون ويشترون الطعام، ما داموا لا يحملون السلاح"[47].

وأخذت أعداد الذين حاولوا الدخول إلى مصر بالتراجع بعد أيام قليلة من اقتحام الحدود، إلا إن آلاف الغزيين بقوا في شمال سيناء، وهو ما دفع القيادة المصرية إلى نشر آلاف رجال الشرطة المصرية في شمال سيناء لمنعهم من التوغل أكثر في مصر باتجاه القاهرة وغيرها من المناطق المصرية، وهو، من وجهة نظر المصريين، كافٍ لتحقيق الغرض الذي دفع الغزيين لاقتحام الحدود، وفي الوقت نفسه سيضمن المحافظة على الأمن القومي المصري.

2. الآثار التي ترتبت على الموقف المصري من اقتحام الحدود مع مصر

ساعد الموقف المصري المتساهل مع الفلسطينيين عند تدفقهم عبر الحدود مع مصر على تحقيق جزء كبير من حاجاتهم؛ فقد اشتروا احتياجاتهم بكميات كبيرة، مثل الأدوات الكهربائية والدراجات النارية والأسمنت ومولدات الكهرباء والوقود، والطعام بأنواعه، وغير ذلك من السلع[48]، كما أشارت بعض التقارير إلى أن المواطنين الفلسطينيين استنفدوا احتياطياتهم النقدية المحدودة خلال هذا الحدث؛ ففي العريش وحدها أنفقوا نحو 250 مليون دولار على مدار خمسة أيام[49].

ولم تسجل أي حوادث سرقة أو نهب أو حرق أو اعتداء على ممتلكات المصريين في هذه المناطق، بل كان الإجراء هو الشراء بالمال النقدي المباشر.

سادسًا: معبر رفح الحدودي بين مصر وقطاع غزة

يعدّ معبر رفح المنفذ الوحيد بين مصر وقطاع غزة، ويقع المعبر جنوب مدينة رفح على الشريط الحدودي الذي يفصل الأراضي الفلسطينية عن أراضي جمهورية مصر العربية، وقد تم افتتاحه بعد معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979، وبقي تحت السلطة الأمنية الإسرائيلية الكاملة حتى أيلول/ سبتمبر 2005، عشية انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، ثم انتقلت إدارته في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 إلى السلطة الفلسطينية بمشاركة الاتحاد

---

47. Sharp Jeremy M. (op. cit.) p12.

48 .Sharp Jeremy M. Ibid, p12.

49. Deeb, Sarah (28.01.2008): Border Breach Temporary …

الأوروبي، ورقابة إسرائيلية بناء على اتفاق أبرِم بين الأطراف الثلاثة، أما إدارته من الجانب المصري فبقيت تحت السيادة المصرية الكاملة منذ افتتاحه[50].

1. السلوك المصري في معبر رفح الحدودي

استمر العمل في معبر رفح من 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 إلى 24 حزيران/ يونيو 2006 بالوتيرة المعتادة، والتي سبقت انسحاب إسرائيل أحادي الجانب من قطاع غزة، حيث كان متوسط عدد المسافرين اليومي من خلاله نحو 1320 شخصاً في الاتجاهين.

وفي 25 حزيران/ يونيو 2006، أمرت إسرائيل البعثة الأوروبية بمغادرة المعبر بحجة الدواعي الأمنية، وهو اليوم نفسه الذي تمكنت فيه فصائل المقاومة من اقتحام معسكر للقوات الإسرائيلية وقتل وتدمير جنود ومعدات عسكرية ونجم عنها أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وبناء عليه تم إغلاق المعبر إلا في حالات استثنائية للغاية، لسفر الحالات الخاصة، مثل الطلاب والمرضى وأصحاب الإقامات والحجاج، واستمر ذلك حتى أحداث الانقسام في حزيران/ يونيو 2007، وفي هذه الفترة وصلت نسبة إغلاق المعبر إلى 86% من الأيام، وانخفض عدد المسافرين إلى 468 مسافراً، أي 35% من العدد المعتاد، ثم تقلص العدد مرة أخرى خلال الفترة (2007/06/10- 2009/02/05) إلى أقل من 25 مسافراً، أي نحو 2% من العدد قبل حزيران/ يونيو 2006[51].

وقد شكّل إغلاق المعبر السمة الأبرز في حصار قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومتها عام 2006، وكان يهدف إلى إسقاط حكومة حماس وإفشال تجربتها، ويُعدّ ذلك قاسماً مشتركاً لمصالح وتوجهات أكثر من طرف فلسطيني وعربي وإسرائيلي ودولي؛ فبالنسبة للنظام المصري، فإن سقوط مشروع حركة حماس يعني فشل جماعة الإخوان المسلمين في مصر حسب تقديرات الأمن المصري، فضلاً عن أن فوز الحركة يمكن أن يحوّل قطاع غزة إلى بؤرة للجماعات الإسلامية المصرية كما يعتقد ذات التقدير، وهو حسب وجهة النظر المصرية يهدد أمن مصر بشكل مباشر، أما بالنسبة لحركة فتح، فإن إسقاط

---

[50]. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (05.08.2004): تقرير خاص حول معبر رفح.

[51]. مسلك (آذار 2009): من يحمل مفاتيح معبر رفح؟. ص23، 41.

حكومة حركة حماس يعني رجوع حركة فتح إلى الحكم، والاستمرار في نهج المفاوضات مع إسرائيل وفق ترتيبات إعلان أوسلو 1993.

وبالنسبة لإسرائيل، فهو يعني إعاقة إستراتيجيتها في ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية، وفرض تسوية مع الفلسطينيين تخدم مصالح إسرائيل، أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن إسقاط حماس يعني انتقال مشروعها المتمثل بـ "الشرق الأوسط الجديد" إلى مرحلة متقدمة، وهو ما يمثل ضمانة حقيقية لمصالحها في المنطقة[52].

وقد دافع نظام مبارك عن موقفه من إغلاق معبر رفح، بأنه غير مسؤول عن الإغلاق، كون مصر ليست طرفاً في الاتفاق الذي ينظم عمل المعبر، وهو الذي يضم إسرائيل والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، وفضلاً عن ذلك فإن انسحاب الحرس الرئاسي الفلسطيني من المعبر بعد أحداث الانقسام، وهو الجهة المسؤولة عن إدارته من الجانب الفلسطيني، جعل من غير الممكن تنظيم عملية السفر للفلسطينيين بطريقة قانونية، حسب مصر.

وبعد تسلّم المجلس العسكري السلطة في مصر عام 2011، أعاد فتح معبر رفح بشكل يومي، من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 5 مساءً، ابتداء من 28 أيار/ مايو 2011، بعد إغلاق دام نحو أربع سنوات، وأوضح أن "فتح المعبر يأتي في إطار الجهود المصرية لإنهاء حالة الانقسام والتخفيف عن الفلسطينيين في القطاع"[53]، واستمر العمل بهذه الآلية في فترة حكم الرئيس محمد مرسي حتى 3 تموز/ يوليو 2013، وهو ما رحب به الفلسطينيون، واعتبروه خطوة جيدة في اتجاه تخفيف الحصار وإنهائه.

ثم عاد إغلاق معبر رفح من جديد بعد عزل الرئيس محمد مرسي وتولي الجيش بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي زمام الأمور في مصر، حيث تم إغلاق المعبر بشكل شبه كامل حتى عام 2017، فقد أغلق عام 2014 نحو 241 يوماً مقابل فتحه نحو 123 يوماً، وأُغلق نحو 343 يوماً عام 2015، مقابل فتحه 21 يوماً فقط[54]، وفي عام 2017 حتى الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، تمّ فتح المعبر نحو 29 يوماً فقط مقابل إغلاقه نحو 269 يوماً[55].

---

[52]. أبو البهاء، مراد (2012): مرجع سابق، ص40.

[53]. صحيفة الشعب اليومية (26.5.2011): مصر تقرر فتح معبر رفح البرى بشكل يومي.

[54]. الدنان، ربيع محمد (2016): مصر بين عهدين، ص29.

[55]. الكومي، أحمد (11.01.2019): "حماس" تتسلّم إدارة معبر رفح.

وقد حدث ذلك في سياق حملة مكثفة شنَّها كلٌّ من القضاء المصري والإعلام المصري على حركة حماس، كان من أبرز محطاتها: اتهام القضاء المصري لحماس بتفجيرات في سيناء، واقتحام عناصرها السجون المصرية أثناء ثورة 2011، وإخراج بعض الشخصيات المصرية وغيرها من السجن، فضلاً عن اتهام الرئيس محمد مرسي بالتخابر مع حركة حماس[56].

وفي ضوء الاتفاق بين السلطة وحركة حماس برعاية مصرية، أعادت مصر فتح معبر رفح بشكل شبه دائم في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، وبإشراف السلطة الفلسطينية[57]، واستمر ذلك حتى 7 كانون الثاني/ يناير 2019، حيث عادت حماس لتدير شؤون المعبر، وتم فتحه بشكل متدرج إلى أن وصل إلى طاقة استيعابية تبلغ نحو 700 مسافر يومياً، فضلاً عن دخول معظم احتياجات القطاع من البضائع، باستثناء ما تمنع إسرائيل دخوله مما تصفه بالاستخدام المزدوج (مدني/ عسكري)[58].

2. آثار السلوك المصري في معبر رفح الحدودي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

شهدت الفترة (يونيو/ حزيران 2007- كانون الثاني/ يناير 2011) وفاة نحو 500 مواطنٍ بسبب نقص الدواء وعدم القدرة على السفر للعلاج بالخارج، وأصيب نحو 50% من أطفال غزة بأمراض فقر الدم وسوء التغذية، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 65%، ودخول نحو 80% من السكان تحت خط الفقر[59].

وفي السياق ذاته، تسببت القيود الصارمة المفروضة على إدخال مواد البناء، منذ حزيران 2007، عن تجميد مشاريع البناء، ومن ضمنها بناء أقسام في المستشفيات والمدارس والطرق، وكذلك خطط تطوير شبكات المياه والصرف الصحي، والتزود المنتظم بالوقود، ما أدى إلى انهيار شبكات المياه والنظافة العامة، وإغلاق 95% من المنشآت الصناعية، وزيادة نسبة البطالة إلى 49% في فترة حكم مبارك، وقد منع الإغلاق المحكم لمعبر رفح حركة البضائع والناس بشكل منتظم، فضلاً عن أعمال التجارة الخارجية، وعمل المواطنين الغزيين

---

56. سلامة، شيماء فاروق (2021): مراحل تطور العلاقات المصرية مع حركة حماس.

57. الكومي، أحمد (11.01.2019): "حماس" تتسلّم... مرجع سابق.

58. نوفل، سامي (09.09.2022): لقاء جمع الباحث معه في مدينة غزة.

59. أبو البهاء، مراد (2012): مصر وحماس. مرجع سابق، ص40.

خارج البلاد، خاصة مع عدم وجود بديل لممارسة هذه الأنشطة في ظل الإغلاق المفروض على القطاع[60].

وقد ذكر التقرير الصادر عن مؤسستي "الدفاع عن حرية الحركة"، و"أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل" عدداً كبيراً من الآثار الناجمة عن إغلاق معبر رفح، أو عدم فتحه بالطريقة التي تتناسب مع حرية الحركة وفق القوانين الدولية[61].

سابعًا: جولات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

واجه قطاع غزة، خلال فترة الدراسة، تحت حكم حركة حماس، خمس جولات رئيسة من العدوان الإسرائيلي، فضلاً عن عدد كبير من الجولات المحدودة والقصيرة، بالإضافة إلى المواجهات المتعلقة بمسيرات العودة وفك الحصار، وقد لعبت مصر خلال هذه الجولات دوراً أساسياً لتحقيق التهدئة ووقف العدوان.

1. السلوك المصري تجاه جولات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

اتسم السلوك المصري تجاه جولات العدوان الإسرائيلي على غزة، من حيث الإصرار على وقف القتال وقدرتها على التوصل إلى تهدئة، بالثبات النسبي، إلا إن طبيعة التدخل المصري اختلفت من جولة إلى أخرى؛ فقد ألمحت إسرائيل عن نيتها العدوان على غزة في شتاء 2009/2008 على لسان وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني خلال مؤتمر صحفي من القاهرة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2008، وبوجود نظيرها المصري أحمد أبو الغيط، حيث هددت بإسكات الصواريخ التي تنطلق من قطاع غزة، وإنهاء حكم حماس الذي أصبح يشكّل مشكلة لإسرائيل، وفي هذا إشارة ضمنية بالموافقة المصرية على العدوان، أو على الأقل عدم الاعتراض على إعلان التهديد من داخل أراضيها[62].

فضلاً عن ذلك، فقد حمّل الرئيس مبارك المسؤولية الرئيسة عن عدوان 2009/2008 لحركة حماس، خلال كلمة له أذاعها التلفزيون المصري في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2008،

---

60. مسلك (آذار 2009): مرجع سابق، ص54-58.

61. مسلك (آذار 2009): المرجع السابق، ص53-97.

62. أبو الهطل، عبير جمال (2015): مرجع سابق، ص68.

بحجة أن حركة حماس أعاقت الجهود المصرية لتمديد التهدئة مع إسرائيل، والتي بدأت في حزيران/ يونيو 2008، وانتهت في 19 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، ومع ذلك، تمكنت مصر، بصفتها الوسيط الرئيس، من التوصل إلى وقف إطلاق النار بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية بعد نحو 22 يوماً من بدء العدوان[63]، دون أن يحقق أهدافه من العدوان.

كما شنّت إسرائيل عدوانها الثاني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 في فترة حكم الرئيس مرسي، حيث بدأ العدوان باغتيال قائد كتائب القسام أحمد الجعبري، إلا أن مصر في هذه المرة لم تتردد في إدانة إسرائيل وتحميلها المسؤولية عن العدوان، وأعلنت بشكل واضح أنها ليست وسيطاً بل تقف في الجانب الفلسطيني، وهو ما جاء على لسان سفير مصر لدى السلطة الفلسطينية، ومن قبله قول الرئيس محمد مرسي في أحد خطاباته تعليقاً على العدوان: "لن نترك غزة وحدها"[64].

فضلاً عن ذلك، نشطت الدبلوماسية المصرية الداعمة للفلسطينيين، بما في ذلك زيارات كبار المسؤولين إلى غزة أثناء العدوان، بمن فيهم رئيس الوزراء المصري هشام قنديل، وقد امتد العدوان ثمانية أيام، تمكّنت مصر بعدها من إلزام إسرائيل بوقفه دون أن تحقق أهدافها.

أما فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي فقد شهدت ثلاث جولات واسعة من العدوان على غزة (تموز/ يوليو 2014، أيار/ مايو 2021، آب/ أغسطس 2022)، وسعت مصر خلالها جميعاً لوقف العدوان، إلا إن موقفها خلال عدوان 2014 كان أقل حماساً، وأكثر تشدداً في ضرورة التزام المقاومة الفلسطينية بشروط المجتمع الدولي، وقد يكون ذلك ناجماً عن توتر العلاقة بين حركة حماس والنظام المصري في تلك الأثناء، أما في جولتي 2021، و2022، فقد تحركت منذ اللحظات الأولى وأبدت جدية عالية لوقف العدوان والتوصل إلى تهدئة[65]، وأظهرت قدرة عالية على التحرك السريع بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي أفضى إلى قبول الهدنة ووقف إطلاق النار، قبل أن تتفاقم الأمور بشكل أكبر.

---

63. المرجع السابق: ص69.

64. Jean, Pierre Filiu (2014): The Twelve Wars on Gaza ... p 57.

65. مركز الأهرام (يوليو 2021): تداعيات ما بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، ص18.

2. انعكاسات السلوك المصري تجاه جولات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

يمكن الإشارة إلى أهم انعكاسات السلوك المصري تجاه جولات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في النقاط الآتية[66]:

أ. الاعتراف الدولي بالدور المصري في تسوية القضية الفلسطينية وضمان السلام الإقليمي، وهو بدوره ينعكس على دور مصر وتأثيرها في شئون قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية.

ب. عودة القضية الفلسطينية إلى سلم الأولويات المصرية بعد أن تراجعت بفعل تداعيات الثورة المصرية 2011، وانشغال مصر بظروفها الداخلية، ومن شأن ذلك أن يعطي الفرصة لبلورة علاقة محددة المعالم بين مصر وقطاع غزة وحركة حماس، تبلور عن اتفاق أمني أشير له آنفاً بخصوص الوضع الأمني في سيناء، في مقابل تمديد فترات فتح معبر رفح للمواطنين الفلسطينيين ومعابر البضائع، وشملت مجالات العلاقة حتى اليوم الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ت. أسهم التدخل المصري في التوصل إلى تهدئة في تقصير عمر جولات العدوان التي شنَّها الاحتلال ضد قطاع غزة، الأمر الذي منع زيادة حجم الخسائر المادية والبشرية أكثر مما وصلت إليه، وهو ما يعني وقف نزيف التداعيات الاقتصادية الاجتماعية، جراء العدوان.

الخاتمة

انعكست طبيعة الأنظمة المصرية المتعاقبة على علاقة مصر مع قطاع غزة وحركة حماس، فقد حرص نظام مبارك على احتوائهما، وتجنّب الصدام معهما، وتعامل معهما المجلس العسكري بحذر إيجابي، أما في عهد مرسي فقد تحسّنت العلاقات إلى درجة معقولة، ثم تحوّلت إلى شبه عدائية في مرحلة منصور وسنوات السيسي الأولى، وغلب عليها الطابع البراغماتي بعد عام 2017.

وفي هذا السياق، انطلقت الحكومات المصرية، في علاقاتها مع حركة حماس، من قاعدة الأمر الواقع، باعتبار سيطرة حماس على القطاع مشكلة لا يمكن التهرب منها، وفي ضوء ذلك، تعاملت الحكومات المصرية مع قطاع غزة وحركة حماس، ولا زالت، ضمن إطار أمني من خلال المخابرات العامة في الأغلب.

---

66. المرجع السابق: ص18، 19. ومركز حوار للدراسات (2022): تقييم أداء المقاومة. و(ت. أ. ن.) (2022) مرجع سابق.

وقد شكل الحرص على استقرار قطاع غزة أحد ثوابت السياسة الخارجية لمصر، بغض النظر عن اختلاف الأنظمة التي تعاقبت على حكم مصر، وهو ما جعلها حريصة على إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، والسعي لإنجاز التهدئة مع الاحتلال، وتخفيف الحصار عن القطاع، إلى القدر الذي يسمح بحركة البضائع والأفراد ولو بالحد الأدنى، وفي هذا السياق، غضّت مصر الطرف عن تهريب البضائع وحركة الأفراد، في عهود كل من مبارك والمجلس العسكري ومرسي. إلا إن الأزمات الحادة التي شهدتها مصر عقب عزل الرئيس مرسي، وتفاقم الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين، أسهم في تشديد الحصار على غزة، بما في ذلك إغلاق معبر رفح، وهدم الأنفاق الحدودية، وشلّ حركة الأفراد والبضائع، والحدّ من قدرة المقاومة على تهريب السلاح إلى القطاع.

ومع ذلك، فقد عادت حركة البضائع والأفراد، في عهد الرئيس السيسي بعد عام 2017، إلى أفضل مما كانت عليه منذ عام 2007، وقد كان للتعاون الأمني بين مصر وحركة حماس بعد عام 2017، أثر كبير في ذلك.

ومن الجدير الإشارة إلى أن الجهود المصرية في الوساطة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، أسهمت في الحدّ من تدهور الحالة الأمنية والاجتماعية، والتخفيف من آثارها، كما أسهم إبرام اتفاقية تبادل الأسرى بجهود مصرية، في وضع حد لمعاناة أكثر من ألف أسير وأسيرة، فضلاً عن تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على اعتقالهم وغيابهم عن عائلاتهم وذويهم.

وفي السياق ذاته، كان للدور المصري في التوصل إلى التهدئة دور كبير في تقصير عمر جولات العدوان التي شنها الاحتلال ضد غزة، الأمر الذي منع زيادة حجم الخسائر المادية والبشرية أكثر مما وصلت إليه، وهو ما يعني وقف نزيف التداعيات الاقتصادية الاجتماعية، جراء العدوان.

وبذلك كشفت الدراسة عن العلاقة القسرية بين مصر وقطاع غزة من جهة، وبينها وبين حركة حماس من جهة أخرى، وذلك رغم تفاوت أنماط العلاقة وحجمها ومداها، وكذلك في حجم الثقة بين الطرفين، الأمر الذي يشير إلى أهمية التمسك بهذه العلاقة من الطرفين بغض النظر عن الاختلافات السياسية تجاه بعض الملفات الساخنة في القضية

الفلسطينية وفي المنطقة، حيث لا تزال حماس القوة الأكبر في قطاع غزة، وتبقى مصر بوابة استراتيجية للقطاع على العالم، ولا تزال مصر بحاجة إلى حركة حماس في البعد الأمني، وفي فتح الباب للدخول على الملف الفلسطيني باستمرار، وتكريس دور مصر الإقليمي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبراش، إبراهيم (2015): العلاقات الفلسطينية – المصرية: تغير المنطلقات وتعدد الأطراف الفاعلة (https://www.prc.ps) الزيارة (2022/06/16).
2. أبو البهاء، مراد (2012): مصر وحماس.. ضرورة العلاقة ومسارها. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. رام الله.
3. أبو الهطل، عبير جمال (2015): السياسة المصرية تجاه قطاع غزة (2006 – 2013). رسالة ماجستير. جامعة الأزهر. غزة.
4. أبو زايدة، حاتم (2022): مقابلة شخصية أجراها الباحث بتاريخ 2022/08/10. (حاصل على درجة الدكتوراه، ويعمل رئيسًا لمركز حوار للدراسات في غزة).
5. أبو عامر، عدنان (2021): العلاقات المصرية الفلسطينية منذ 2013. المعهد المصري للدراسات.
6. أبو مدللة، سمير وأبو حطب، غسان (2014): ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة: الاقتصاد المدمر، الزواج الكاثوليكي، الحصاد المر. مركز دراسات التنمية. جامعة بيرزيت. رام الله.
7. أبو نحل، أسامة (2022): مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2022/08/27. (هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة).
8. الأغا، وفيق وأبو مدللة، سمير (2011): اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة. ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية. مجلة جامعة الأزهر بغزة. سلسلة العلوم الإنسانية. مجلد 13، عدد B1.
9. بركة، طاهر (26.06.2014): "العربية" تستعرض تعاقب نظم الحكم بمصر على مر العصور. موقع العربية. الزيارة 10.06.2022 (https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt).
10. ت. أ. ن. (2022): مقابلة 2022/07/20. (ت. أ. ن. هو قائد برتبة لواء في الداخلية بغزة).
11. الجزيرة نت (08.02.2009): أيمن نوفل من سجون إسرائيل إلى السجون المصرية (https://www.aljazeera.net/news/arabic) (الزيارة بتاريخ 17.06.2022).
12. الجزيرة نت (26.01.2008): مصر تبقي حدودها مفتوحة مع غزة. (https://www.aljazeera.net/news/arabic) (الزيارة 17.06.2022).
13. الجزيرة نت (30.09.2009) (https://www.aljazeera.net/news/arabic) الزيارة 17.06.2022
14. الدنان، ربيع محمد (2016): مصر بين عهدين، مرسي والسيسي: دراسة مقارنة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

15. سلامة، شيماء فاروق (2021): مراحل تطور العلاقات المصرية مع حركة حماس منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي (https://democraticac.de/?p=74948).
16. الشرق الأوسط (04.03.2022): مشاريع إعمار في غزة تستلهم النموذج المصري. نقلاً عن "ناجي سرحان" وكيل وزارة الأشغال في غزة. (https://aawsat.com)
17. صالح، محسن (2008): صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية (2006 – 2007). ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.
18. صحيفة الشعب اليومية (26.5.2011): مصر تقرر فتح معبر رفح البري بشكل يومي... (الزيارة 03.09.2022 (http://arabic.people.com.cn/31662/7391325.html).
19. عبد الحميد، مهند (2012): الوفاء للأحرار: الصفقة الأكثر إثارة بين صفقات تبادل الأسرى. مجلة الدراسات الفلسطينية. عدد 89.
20. عليان، عمران علي (2013). مستوى الاغتراب لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين ضمن صفقة وفاء الأحرار.. دراسة تطبيقية على عينة من الأسرى المحررين ضمن صفقة وفاء الأحرار في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، غزة، 21(3)، (41 - 73)
21. القاسم، باسم وسعد، وائل (21.06.2012): الرئيس محمد مرسي والقضية الفلسطينية. موقع المسار للدراسات الإنسانية. الزيارة 13.06.2022. (https://almasarstudies.com/).
22. الكومي، أحمد (11.01.2019): "حماس" تتسلّم إدارة معبر رفح بعد سحب السلطة الفلسطينيّة موظّفيها. المونيتور (الزيارة 03.09.2022) (https://www.al-monitor.com).
23. مركز الأهرام (يوليو 2021): تداعيات ما بعد الحرب الإسرائيلية على غزة. ملفات (5). مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.
24. مركز الزيتونة للدراسات (2010): التقدير الاستراتيجي (20): "الجدار الفولاذي" مع قطاع غزة: الخلفيات والتبعات. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. الزيارة (19.06.2022). (https://www.alzaytouna.net/2010/02/10)
25. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (05.08.2004): تقرير حول معبر رفح. (الزيارة بتاريخ 17.08.2022). (**https:**//pchrgaza.org/ar/).
26. مركز حوار للدراسات (2022): تقييم أداء المقاومة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في أبعاده المختلفة. مركز حوار للدراسات. غزة. أوراق غير منشورة. (ورشات عمل امتدت أربع جلسات 06/20 – 2022/08/20
27. مركز دراسات الشرق الأوسط (2006): حماس تتسلم السلطة من فتح.. قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية. عمان.

28. مركز الزيتونة للدراسات (2009): مصر وحماس. تقرير معلومات رقم (7). إعداد قسم الأرشيف والمعلومات. بيروت.
29. مسلك (آذار 2009): من يحمل مفاتيح معبر رفح؟. مسلك: مركز للدفاع عن حرية الحركة. إسرائيل.
30. المغاري، هشام (2017): جدلية المواءمة بين الحرية والأسر لدى الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الإنسانية. مج 25، ع 2. (76 – 102).
31. موقع الجزيرة نت (26.07.2012): مرسي وهنية يبحثان المصالحة الفلسطينية. الزيارة بتاريخ 13.06.2022. (https://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/7/26).
32. موقع الرسالة نت (05.09.2012): مرسي: سنكمل تحقق المصالحة الفلسطينية. الزيارة 13.06.2022. (https://alresalah.ps/post/58593).
33. نوفل، سامي (09.09.2022): لقاء جمع الباحث معه في مدينة غزة. (سامي نوفل: هو رئيس هيئة المعابر التابعة للحكومة في غزة)
34. وكالة الأنباء الفلسطينية "سما" (11.02.2015): حماس ومصر: مستقبل العلاقة الشائكة. تقدير استراتيجي. (https://samanews.ps)
35. وكالة الأنباء والمعلمات الفلسطينية (2011): اتفاق المصالحة (04.05.2011) وثيقة. الزيارة بتاريخ 13.06.2022. (https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20135).
36. وكالة الأنباء والمعلمات الفلسطينية (2011): آليات تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني. (20.12.2011) وثيقة. الزيارة 13.06.2022. (https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20135).
37. وكالة الأنباء والمعلمات الفلسطينية (2011): بيان التفاهمات حول المصالحة الفلسطينية (27.04.2011). محضر اجتماع. وثيقة. الزيارة 13.06.2022(https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5143).
38. وكالة الأنباء والمعلمات الفلسطينية (2011): بيان صادر عن لقاء وفد م. ت. ف. ووفد حركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية (12.11.2017) وثيقة. الزيارة 13.06.2022. (http://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/23-4-2014.pdf).
39. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (د. ت): النص الحرفي لإعلان القاهرة الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 17.03.2005.
(https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4894).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. "U.S. Weighs Plan to Help Egypt Block Arms Smuggling to Gaza," Ha'aretz, December 17, 2007. (**http://www.infopig.com/news/.html**)
2. Abo Toameh, Khaled (25.09.2014): Text of Fatah-Hamas agreement. Shown in (13.06.2022) (**https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/**) (Jerusalem post website)
3. BBC Website (23.01.2008): Gazans flood through Egypt border **http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7204029.stm** (visited on 18.06.2022).
4. Deeb, Sarah (28.01.2008): Border Breach Temporary Boost for Gaza. Associated press (AP) https://web.archive.org/web/20080202093502/ (visited on 18.06.2022).
5. International Committee of the Red Cross (ICRC) (15.06.2007): Gaza and West Bank. ICRC Bulletin No. 22 / 2007 (Shown in 15.06.2022).
6. Jean, Pierre Filiu (2014): The Twelve Wars on Gaza. Journal of Palestinian studies. Vol. 44. pp (52 – 60). University of California Press.
7. Jeremy M. Sharp (2008): The Egypt-Gaza Border and its Effect on Israeli-Egyptian Relations. Congressional research service. Washington
8. João Pedro (2020): Egyptian-Israeli Relations: Past, Present and Future in the Gaza Strip. ISCTE - Instituto Universitário de Lisboa, Center of International Studies. Master.
9. Roy, Sara (2011), Hamas and Civil Society in Gaza, New Jersey, Princeton University Press.
10. SALİH, Muhsin (2010); Elmeclisü'tteşrii'ül Filistini fi daffaetü'l Garbiye ve'l Kıt'a Gazze 1996-2010, Merkezü'l Zeytün Lildırasat ve'l İştişarat, Beyrut.
11. Siddiqui, Fazzur (2016a), "Changing Contours of Egypt's Foreign

Policy in the Aftermath of Uprising", Indian Council of World Affairs.

12. Siddiqui, Fazzur (2016a), "Changing Contours of Egypt's Foreign Policy in the Aftermath of Uprising", Indian Council of World Affairs. P10

13. TAFLIOĞLU, M. Serkan (2013); Niğde Üniversitesi İİBF Dergisi, 2013, Cilt: 6, Sayı: 1, s. 1-8.

المقالات والتقارير

مراكز الدراسات العربية، بين الدور المتوقع والقيود المفروضة

د. طلال عتريسي*

الملخص

احتل الاهتمام بمراكز الدراسات في العقود الأربعة الماضية موقعاً متميزاً في الأوساط الأكاديمية والاجتماعية والثقافية والتنموية في معظم بلدان العالم، بما فيها بعض دولنا العربية والإسلامية، وساهمت متغيرات عدة سياسية واجتماعية وثقافية في تأسيس مراكز الدراسات وتعزيز أدوارها والحاجة إليها.

ويناقش هذا التقرير الدور الذي يُفترض أن تلعبه مراكز الدراسات في مشروع النهضة والتقدم، خاصة في بلداننا العربية والإسلامية، وبمعنى آخر كيف تساهم مراكز الدراسات في تحقيق أهداف المشروع الحضاري العربي، أو في استشرف التحديات، أو التهديدات التي تواجه المجتمع الذي تنتمي إليها مراكز الدراسات.

وقد أشار التقرير إلى أن مراكز الدراسات العربية لم تتمكن من تحقيق الوظيفتين الأساسيتين لها: وهي الاستجابة للتحولات المعرفية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمعات العربية، وتقديم الرؤى والتصورات لترشيد صنّاع القرار، لتحقيق التنمية والاستقلال.

وقد خلُص التقرير إلى أن مراكز الدراسات العربية تعيش إشكالات عدة أبرزها قضايا التمويل والاستقلالية، والتنسيق فيما بينها وضعف تعامل صنّاع القرار معها بالجديّة المناسبة، أما البعد الآخر لهذه الأزمة فهو بُعد معرفي ويتمثل في هيمنة مناهج التفكير والبحث الغربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية، ما يعني أن مسؤولية تفعيل دور هذه المراكز تقع على عاتق صنّاع القرار من جهة من حيث رؤيتهم لأهمية هذه المراكز ودعمها وتمويلها، وتقع على عاتق الباحثين أنفسهم في هذه المراكز من حيث قدرتهم على تقديم الأبحاث والرؤى "الأصيلة" التي تنسجم مع أولويات وحاجات مجتمعاتهم لتحقيق نهضتها واستقلالها.

الكلمات المفتاحيّة: مراكز بحثية، دراسات، التمويل البحثي، البحث العلمي، الاستقلالية العلمية، صنّاع القرار، صناعة القرار، النهضة، التنمية.

Arab Studies Centers
The Expected Role and Challenges

Dr. Talal Atrissi

ABSTRACT

In the last few decades, the interest in research centers occupied a significant position in the academic, social, cultural, and developmental circles

* أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية– بيروت، وعميد سابق للمعهد العالي للدكتوراه.

in most of the states of the world's states, including our Arab and Islamic states. Moreover, many political, social and cultural changes have contributed to the founding of research centers, enhancing their role and the needs.

The critical issue that needs to be discussed in our Arab and Islamic countries, in particular, is the role the research centers should play in the project of revival and progress; that is, how do the research centers contribute to achieving the Arab project or to anticipating the challenges and threats that face the societies where the research center belongs.

The Arab research centers were not able to carry out their two main tasks: to respond to the social, epistemological, cultural, and economic transformations in the Arab societies and provide the decision makers with the visions and perceptions to guide them so as to accomplish development, and political and economic independence.

The Arab research centers are suffering of several crises, the most important of which are funding, independency. Coordination among themselves and the lack of adequate serious treatment with them by the decision makers. The other dimension of these crises is epistemological and it is embodied in the hegemony of western methodology and thinking in human and social sciences in the Arab universities. This means that the responsibility of activating the role of these centers lies, on the one hand, on the decision makers, through their understanding of their importance, supporting and funding them. It is also, on the other hand, the responsibility of the researchers themselves, who should present the "original" researches and visions that conform with the priorities and the needs of their societies to accomplish their revival and independence.

Keywords: research centers, studies, funding, scientific research, decision makers, renaissance, civilization.

مقدمة

لقد احتل الاهتمام بمراكز الدراسات في العقود القليلة الماضية موقعاً متميزاً في الأوساط الأكاديمية والاجتماعية والثقافية والتنموية في معظم بلدان العالم بما فيها بعض دولنا العربية والإسلامية، ويعود مصدر هذا الاهتمام إلى العوامل التالية:

- تلبية الحاجات المتنامية لتطوير البُنى والهياكل الإدارية والصناعية والتعليمية التي تواجه تحديات جديدة في عصرنا الحالي، وتختلف عن تلك التي عرفتها هذه البنى والهياكل منذ الاستقلال في منتصف القرن العشرين.

- التحولات السياسية والجيوسياسية التي شهدها العالم العربي وجواره الإسلامي خلال الثمانينيات والتسعينيات، بما في ذلك الحروب الكبرى والانقسام السياسي والشعبي، وما تطلبه ذلك من بناء مراكز تفكير وبحث متقدمة، لخدمة صناع القرار باتجاهات النهضة والتنمية والاستقلال والوحدة.
- الحاجة إلى مواكبة التطور المتسارع في المجالات العلمية التقنية والإلكترونية التي غيّرت الكثير في وسائل الإنتاج والتصدير والتسويق، كما غيّرت في الوقت نفسه الكثير في طبيعة العلاقات الإنسانية والاجتماعية.
- تطور التعليم وتزايد أعداد الملتحقين به من فئات المجتمع كافة، والأدوار الجديدة المتوقعة من هذا التعليم في خدمة المجتمع وتطويره.
- رغبة الدول الغربية في مزيد من التقدم والقدرة على السيطرة والتنافس على المستوى العالمي.
- رغبة الدول العربية والإسلامية ودول الجنوب عموماً في اللحاق بركب التطور والتقدم، حتى إن البعض ذهب إلى حد المبالغة في اعتبار "أن البحث العلمي هو نافذة البشرية الوحيدة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والفكري ..."[1]، علماً أن البشرية حققت قبل مئات السنين إنجازات فكرية وفلسفية ومعرفية وهندسية وعمرانية وسواها، ولم يكن البحث العلمي، أو حتى مراكز الدراسات آنذاك على ما هي عليه اليوم من تطور في البرامج والخطط أو في استخدام التقنيات.

لقد ساهمت متغيرات عدة سياسية واجتماعية وثقافية في تأسيس مراكز الدراسات وتعزيز أدوارها والحاجة إليها؛ فمع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة على سبيل المثال تأسست في الولايات المتحدة وفي أوروبا مراكز دراسات اهتمت بمتابعة أوضاع المجتمعات الأوروبية اجتماعياً واقتصادياً، والتي خرجت مدمّرة من هذه الحرب، واهتم بعضها الآخر بمواكبة ما يجري في داخل الاتحاد السوفييتي في الوقت نفسه، وقد عملت هذه المراكز على تقديم رؤى وتصورات استهدفت التأثير سياسياً وإعلامياً ونفسياً على المواطنين في داخل الاتحاد السوفييتي، وعلى حلفائه والمؤيدين له في العالم، فتأسس معهد أنتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسات العامة عام 1943،

[1]. عامر صالح، "لماذا يتهالك البحث العلمي في بلادنا؟" شبكة النبأ المعلوماتية، 2018/9/5.

ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أمريكا عام 1948، وتأسست كذلك مؤسسة راند في العام نفسه، وفي لندن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عام 1958، وغيرها الكثير من المراكز في أوروبا والولايات المتحدة [2].

كما تأسس في مصر عام 1968 مركز الأهرام للدراسات السياسية الذي استهدف دراسة الصراع العربي- الإسرائيلي وفهم الواقع الإسرائيلي بعد الهزيمة القاسية التي تعرض لها العرب إثر ما عُرف بنكسة أو هزيمة حزيران عام 1967، كما تأسست مراكز أخرى لأهداف متعددة فكرية وسياسية وثقافية وتنموية.

وعلى الرغم من غياب الإجماع على تحديد مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات، فإن المتعارف عليه "أن الدور الرئيسي لهذه المراكز هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة، وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصنّاع القرار"[3].

إن المسألة المهمة التي تحتاج إلى نقاش، خاصة في بلداننا العربية والإسلامية، هي الدور الذي يُفترض أن تلعبه مراكز الدراسات في مشروع النهضة والتقدم، مقارنة مع ما تقوم به في واقعها الحالي، خاصة وأن الهدف من تأسيس مركز للدراسات هو التعرّف إلى حاجات أو مشكلات المجتمع على المستويات الثقافية والعلمية والتقنية والاقتصادية وسواها.

وتعمل مراكز الدراسات في الوقت نفسه لتقديم التصورات والخطط والرؤى لترشيد القرار السياسي أو الاقتصادي لحل هذه المشكلات، ما يدفع المجتمع إلى التقدم والاستقلال والاعتماد على الذات، ما يعني أن أولويات هذه المراكز وبرامجها وخطط عملها ليست واحدة، ولا شك أنها ستختلف من بلد أو من مجتمع لآخر.

إن الاختلاف بين مراكز الدراسات لا يقتصر فقط على أولوية البرامج، وطبيعة الخطط، وحجم الدعم والاهتمام، بل إن هذا الاختلاف واقع حول وظيفة هذه المراكز في خدمة المشروع السياسي أو الثقافي أو التنموي الذي تنتمي إليه هذه المراكز أو تُعبّر عنه أو تمهّد له، أي كيف

---

[2] خالد وليد محمود "دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الدوحة، قطر، ص7-8.

[3]. نفسه، ص5، وص14.

تساهم مراكز الدراسات في فهم ما يجري في المجتمع، أو كيف تساهم في استشرف التحديات، أو التهديدات التي تواجه الدولة التي تنتمي إليها مراكز الدراسات. وهذا ما يمكن ملاحظته على سبيل المثال عندما نقارن بين مراكز الدراسات التي تأسست في الغرب، واستجابت للتحولات المجتمعية الغربية، وحظيت في الوقت نفسه برعاية رسميّة، وبين مراكز دراسات في بلدان عربية عدة.

التجربة الغربية لمراكز الدراسات

كان عصر النهضة هو نقطة التحول في تاريخ الغرب على المستويات كافة، بما في ذلك على مستوى البحث العلمي الذي أدى إلى تطور متسارع في حركة التصنيع والابتكار، وعلى مستوى العلوم الإنسانية التي قدمت رؤى مختلفة لمجتمعات ما بعد إزاحة سلطة الدين والكنيسة، أي إن البحث العلمي في مجالي العلوم الطبيعية والإنسانية في تلك المرحلة من التحول التاريخي في الغرب كان يهدف إلى تحقيق التقدم العلمي والطبي لتحسين نوعية حياة الإنسان الأوروبي والخدمات التي يحتاج إليها من جهة، وإلى تحقيق المشروع الأوروبي الغربي الذي اعتبر نفسه ذروة ما وصلت إليه الحضارة البشرية من تقدم ومن عقلانية من جهة أخرى.

ولهذا سوف يكون الغرب والمجتمع الغربي ومشكلات هذا المجتمع وتطلعاته وتحولاته هي الموضوعات التي ستهتم بها مراكز الدراسات الغربية، والتي ستعتبرها في الوقت نفسه موضوعات كونيّة، لأن الغرب يعدّ نفسه مركز العالم الحديث[4].

وستفرض هذه التحولات الكبرى السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية على المفكرين والقادة السياسيين أن يلجؤوا إلى البحث العلمي النظري والميداني لفهم كيفية التعامل مع هذه التحولات العميقة في المجتمعات الأوروبية، وبهذا المعنى كانت مراكز الدراسات في الغرب، سواء في الجامعات أو خارجها، تسعى لتقديم ما تعتقده ملائماً للتعامل مع هذه التحولات الكبرى.

والدور الآخر لمراكز الدراسات الغربية والأبحاث العلمية التي تجري فيها هو تلبية حاجات الواقع الاستعماري الجديد للغرب الأوروبي، بعدما أدت تحولات الصورة الصناعية، وما بعدها من تطورات، إلى خروج أوروبا من حدودها وسعيها إلى السيطرة على الموارد والثروات التي تحولت منذ

---

[4]. ريتشارد تارناس، آلام العقل الغربيّ، فهم الأفكار الَّتِي قامت بصياغة نظرتنا إلى العالم، دار العبيكان، المملكة السّعوديّة، 2010، (269 و272.)

منتصف القرن التاسع عشر إلى احتلال كولونيالي لمعظم القارة الأفريقية والبلاد العربية والإسلامية، ما يعني أن مراكز الدراسات، سواء كانت في داخل الجامعات أو خارجها، أو متّصلة بمؤسسات صناعية أو سياسية أو خاصة أو حكومية، فإن من مهامها الأساسية هو التعرف على بلدان "المستعمرات" ومجتمعاتها، لسببين: الأول هو التعرف إلى أفضل السبل لدوام السيطرة على هذه المجتمعات ثقافياً وإعلامياً وسياسياً، والثاني هو معرفة أفضل السبل لتسويق منتجات الغرب الاستهلاكية في هذه البلدان[5].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان للمراكز البحثية دور بارز في التأثير على صانع القرار السياسي تجاه القضايا الدولية[6].

التجربة العربية لمراكز الأبحاث والدراسات

لدى مراكز الدراسات العربية وظيفتان أساسيتان: الاستجابة للتحولات المعرفية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمعات العربية، وتقديم الرؤى والتصورات لترشيد القرار لتحقيق التنمية والاستقلال وعدم التبعية، أو من أجل الوحدة والتحرر ورفض الهيمنة الدولية، وتنقسم مراكز الأبحاث في التجربة العربية إلى نموذجين أساسيين:

النموذج الأول هو مراكز الدراسات في الجامعات، ويفترض بهذه المراكز، حسب موقعها، أن تساهم في تطوير العمل البحثي في الجامعة وفي وضع الخطط والبرامج البحثية في مراحل الماجستير والدكتوراه، والقيام بالدراسات التي تلبي حاجات المجتمع على كافة المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسواها، من خلال التعاون مع الوزارات المعنية، لكنّ واقع هذه المراكز لا يشير إلى تحقّق هذه الأهداف؛ فعلى المستوى المعرفي في العلوم الإنسانية لا تزال الجامعات العربية تنقل العلوم الغربية، ومناهجها في البحث والتفكير كما هي، وهناك ضعف في التعاون مع الوزارات لجهة القيام بالدراسات التنموية والاجتماعية وسواها، بل تلجأ الحكومات عادة إلى التعاقد مع

---

[5]. جيرار لوكلرك، الأنثروبولوجيا والاستعمار، منشورات مؤسسة مجد، بيروت، ط2، 1990، ص6-7، وراجع كذلك عبد الحكيم خالد الحسبان الدراسات السوسيولوجية والأنتروبولوجية في الأردن، الإشكاليات الإبيستيمولوجية والعلمية، في "مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2014، ص219.

[6]. هادي محمد حسين برهم، "دور مراكز الأبحاث والدراسات الأميركية في صنع السياسة الخارجية الأميركية، مجلة العلوم السياسية والقانون، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، عدد 25 مجلد 4/ تشرين الثاني/ 2020، ص47.

مجموعات أو مراكز دراسات خارجية أوروبية أو أمريكية للقيام بمثل هذه الدراسات، ما يعني أن أحد أهم أهداف وجود مثل هذه المراكز لا يتحقق بشكل مناسب، علماً بأن وجود مثل هذه المراكز أصلاً غير متوفر في معظم الجامعات الحكومية العربية.

النموذج الثاني هو مراكز الدراسات الخاصة التي وضعت لنفسها أهدافاً للعمل عليها والترويج لها ثقافياً ومعرفياً من خلال المؤلفات والندوات والمؤتمرات وسواها مما تقوم به عادة مراكز الدراسات، وعلى الرغم من التفاوت في عمل وجديّة ما تقوم به هذه المراكز، إلا أنها تواجه ثلاث عقبات أساسية، هي أولاً عقبة التمويل التي قد تقيّد حركتها البحثية من جهة، أو ترغمها على التبعية لجهة التمويل الحكومية أو الخاصة المحلية أو الخارجية من جهة ثانية، والتي قد تفرض عليها أولويات بحثية لا علاقة لها بأهدافها وأولوياتها. والعقبة الثانية هي ضعف اهتمام صانع القرار بما تقوم به هذه المراكز من دراسات وأبحاث يمكن الاستفادة منها، وخلافاً لمراكز الدراسات الغربية التي تتلقى التمويل من مصادر وجهات عدة حكومية وغير حكومية، والتي يؤخذ برأيها وتقديراتها في كثير من القضايا والقرارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فإن مراكز الدراسات في الدول العربية لا تحصل على مثل هذا الدعم ولا على مثل هذا الاهتمام بما تقوم به.

أما العقبة الثالثة فهي ضعف توفّر الحرية الفكرية اللازمة للبحث العلمي، والتي غالباً ما تكون مقيّدة بالرقابة الذاتية، إضافة إلى الضعف الكبير في توفّر حرية الحصول على المعلومات كما في المراكز الغربية من خلال قوانين حرية المعلومات، وبقاء الأرشيف الحكومي مغلقاً أمام الباحثين.

لماذا لا تعمل مراكز الدراسات العربية مثل تلك التي تعمل في الغرب؟

لا يتعلق الأمر بعقبة التمويل فقط، فما هو أهم من التمويل هو الأهداف التي تسعى المراكز إلى تحقيقها، بحيث يصبح السؤال: ما الأهداف العربية التي تريد المراكز التوجه نحوها أو المساهمة في ترشيد القرار حولها؟

يُفترض في هذه الأهداف أن تكون أهداف المشروع العربي في خضم هذه التحولات الكبرى التي تمر بها منطقتنا والعالم، ومع غياب مثل هذا المشروع الموحّد تعمل مراكز الدراسات العربية في اتجاهات شتى، دون تنسيق أو تعاون، وهذا هو أحد أبعاد الأزمة التي تواجهها مراكز الدراسات العربية.

والبُعد الآخر لهذه الأزمة هو بعد معرفي يتمثل في هيمنة مناهج التفكير والبحث الغربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية، وهذه العلوم هي الأساس الذي سيعمل الباحثون من خلاله في مراكز الدراسات، سواء لدراسة المجتمع أو لوضع الرؤى والتصورات المستقبلية.

وما يؤكد هذه الأزمة المعرفية على مستوى البحث والباحثين أن جامعات ومراكز بحثية عربية عدة عقدت منذ عقود إلى اليوم في دول مثل مصر وتونس والمغرب والجزائر والأردن وغيرها، عشرات المؤتمرات والندوات حول البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وكان القاسم المشترك بين هذه الندوات والمؤتمرات هو **الاعتراف بوجود أزمة واقعية وحقيقية في التعامل المنهجي النظري والبحثي مع العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية،** ما يعني أن المراكز البحثية التي تقوم بالدراسات في هذه العلوم تواجه بدورها أزمة مماثلة منهجية ونظرية وبحثية.

ويبدو أن السبب الرئيس لهذه الأزمة التي تشكو منها الجامعات ومراكز الدراسات في العلوم الإنسانية يعود إلى تشكّل هذه العلوم خارج السياق التاريخي والمجتمعي للمجتمع العربي، وتبعيتها للسوسيولوجيا والعلوم الإنسانية الغربية، ما أدى إلى انفصال الفكر والنظرية في هذه العلوم وحتى في مراكز الدراسات عن واقع وخصوصيات المجتمعات العربية[7]، ولهذا السبب كان "الربيع العربي" مفاجأة، وكانت "داعش" مفاجأة، وكذلك كانت "التصدعات المجتمعية" والمناطقية، والدينية، والمذهبية، في أكثر من بلد عربي، كانت كلها مفاجآت للباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية.

ولهذا بدت مراكز الدراسات بعيدة عن التغيّرات التي تحصل في المجتمع فكرياً وسياسياً وثقافياً، وبحيث "عجزت سوسيولوجية المجتمعات العربية عن إنتاج نظرية واحدة للعالم الاجتماعي، وبقينا دائماً ننظر إلى واقعنا بعيون غيرنا، وببراديغمات[8] بناها فاعلون ينتمون إلى واقع مختلف عنا

---

7. طلال عتريسي، "تهافت اليقين المعرفي، إشكاليات المنهج في العلوم الإنسانية، مجلة الاستغراب، بيروت، عدد 19 2020، ص199-201.

8. براديغم يُمَثل نموذجا في كيفية تفكير الإنسان في الأمور والأشياء والأحداث المرتبطة بالواقع، اعتماداً على مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تَرسم وجهة نَظر معينة حول موضوع محدد، سواء كان في الفن أو الأدب أو السياسية أو قوانين الفيزياء.

وعن واقعنا"[9]، ما يعني أن منهجية التبعية وتقليد المفاهيم الغربية، كما يشير إلى ذلك بعض علماء الاجتماع العرب، ستكون موجودة بطبيعة الحال في مراكز الدراسات التي يعمل فيها هؤلاء العلماء والباحثون.

ولا يقتصر الأمر على ما تقدّم من مشكلة معرفية ومنهجية، وهي مشكلة أساسية في عمل الباحثين في مراكز الدراسات العربية، بل ثمة الكثير من الدراسات حول واقع مراكز الدراسات العربية والتي تكاد تتفق على أن هذه المراكز تواجه مشكلات كثيرة، سواء لجهة التمويل أو الأهداف التي تريد تحقيقها أو الأدوار التي تقوم بها، أو لجهة تحديدها لأولويات المشكلات التي تعيشها مجتمعاتنا العربية.

ويصف بعض الباحثين ما يجري في هذا المجال بـ "الفوضى البحثية"، وبغياب استراتيجية للبحث العلمي، وتكرار البحوث نفسها، وعدم التنسيق بين المراكز، وانفصال البحوث عن المشكلات الاجتماعية، وهي بمعظمها لا تخدم قطاعات زراعية أو صناعية، ولا تواكب حاجات المجتمع.

هذا بالإضافة إلى ضآلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي وللباحثين في الجامعات وفي الدول العربية بصورة عامة بسبب غياب استراتيجية واضحة في هذا المجال وتخلّف النظرة إلى الإنفاق باعتباره إهداراً واستهلاكاً للأموال وغير مُجدٍ، وليست استثماراً طويل الأمد يأتي أضعاف ما ينفق عليه ..."[10].

وفي البحث الذي قدمه مركز "سمت" للدراسات حول مراكز الابحاث العربية التحديات وآفاق المستقبل[11] الذي استند فيه إلى نحو ثلاثين مرجعاً عن مراكز الدراسات العربية ومشكلاتها وهمومها وآفاقها، عرضٌ وافٍ لهذا التنوع في مراكز الدراسات العربية من حيث هويتها واهتماماتها وإصداراتها والأنشطة التي تقوم بها، والمعوّقات التي تواجهها؛ فهناك مراكز تُعنى بالأبحاث التاريخية،

---

9. محسن بوعزيزي، كلمات الافتتاح في كتاب مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2014، ص22-23.

10. عامر صالح، مرجع سابق.

11. مراكز الأبحاث العربية التحديات وآفاق المستقبل، مركز سمت للدراسات، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018/2/18.

وأخرى بالأبحاث السياسية والشؤون العالمية من خلال الدراسات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية، وهناك مؤسّسات أخرى تتبنّى الأبحاث المعنيّة بالسياسات المحلية، بما فيها القضايا الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وسياسات البيئة والطاقة والزراعة ... إلخ.

وثمّة مراكز بحثية تصنَّف بحسب مجال الاهتمام، إذ تركز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة، مثل مراكز الأبحاث المهتمة بقارة أو بنطاق جغرافي ما، مثال ذلك: (مراكز الدراسات الآسيوية، ومركز البحوث والدراسات الأفريقية، ومركز الدراسات الفلسطينية، ومركز دراسات الشرق الأوسط، وغيرها)، بينما تهتم مراكز أخرى بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية، واستطلاعات الرأي.

ويعتبر هذا البحث أن مراكز الدراسات العربية تواجه العديد من التحديات والمعيقات التي منعتها من ممارسة دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار، أو في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة، وبدا دور معظمها باهتاً وغير فاعل في عملية التنمية المجتمعية بكافة أبعادها.

ويؤكد البحث أن قضية التمويل تقع على رأس المعوّقات التي تواجه عمل مراكز البحوث والدراسات، كما تفتقر مراكز الدراسات إلى الاستقلالية التي لا يمكن أن تتحقق إلا بهامش مناسب من الحرية، بعيداً عن أي مؤثِّرات خارجية، ولن يتحقّق ذلك إلّا من خلال توفير تمويل عربي وطني مستقل غير مشروط، من شأنه عدم التأثير في تحديد الأولويات البحثية ومخرجاتها، ومنهجية التحليل العلمي والتّوصيات.

وفي النهاية قد تدفع معضلة التمويل قطاعاً كبيراً من المراكز البحثية الخاصّة نحو المؤسسات المانحة الغربية والدولية التي تفرض أجندتها الخاصة عليها، وتقع في حبائل التمويل الأجنبي بكل أشكاله، والذي قد يفرض أولويات الجهات التمويلية، والتي تشكل عبئاً على حيادية الأبحاث وموضوعيتها، خاصة أن أولويات ووضع البحوث والدراسات تختلف في العالم العربي عنها في المجتمعات الغربية، وذلك لاعتبارات الثقافة والبنية الاجتماعية من جهة، والفارق الحضاري من جهة أخرى.

ويعتبر هذا التقرير أن من مشكلات مراكز الدراسات العربية أن بعض هذه المراكز ليس لديها وضوح في الوظيفة، أي إنها تتصف بغياب مجال معين للتخصص.

ومن مشكلات مراكز الدراسات العربية ضعف التعاون والشراكة الحقيقية بين مراكز الدراسات الخاصة والحكومية والأكاديمية على المستوى العربي، وعدم توفّر قنوات اتصال وشبكة تنسيق بين مراكز الأبحاث العربية والعالمية، لنقل الخبرة وتأسيس شراكة معرفية، ما أوجد نوعاً من الهدر المعرفي، وضياعاً في الجهد العلمي.

الخلاصة

يستعيد التقرير في خاتمته مقترحات لتفعيل مراكز الدراسات العربية، من خلال معالجة ما سبقت الإشارة إليه من عقبات ومشكلات، ويرى أن مراكز الدراسات بحاجة إلى مصادر تمويل بديلة عن طريق الأوقاف أو الشركات، أو المانحين المحليين، وإلى التخصص والموضوعية، وإلى ربط مراكز الأبحاث بالواقع العملي.

ولا شك أن هذه المقترحات لتفعيل دور مراكز الدراسات العربية هي تعبير حقيقي وواقعي عن الأزمة التي تعيشها هذه المراكز، سواء من حيث التمويل وعدم التنسيق فيما بينها وغياب الأهداف العربية الموحدة، أو من حيث تبعية الباحثين المنهجية للغرب، وعدم ترتيب الأولويات وفق الحاجات المجتمعية والتنموية، وتهميش صناع القرار لهذه المراكز وعدم تقدير أدوارها، ما يعني أن مسؤولية تفعيل هذه المراكز تقع على عاتق صناع القرار من جهة من حيث رؤيتهم لأهمية هذه المراكز ودعمها وتمويلها، وتقع على عاتق الباحثين أنفسهم في هذه المراكز من حيث قدرتهم على تقديم الأبحاث والرؤى "الأصيلة" التي تنسجم مع أولويات وحاجات مجتمعاتهم لتحقيق نهضتها واستقلالها، وتقع مسألة تحقيق حد أدنى من الكفاية المالية على المراكز ذاتها، والتي تحدّ من تبعيتها للمانحين أصحاب الأجندات غير العربية.

كما يتحمل قطاع رجال الأعمال مسؤولية كبرى في حماية هذه المراكز ودعمها لتكون سنداً حقيقياً للدولة والمجتمع وللأعمال والاقتصاد في وقت واحد، وبما يحقق الأهداف القطرية والقومية والعربية، بالنهضة والاستقلال والتقدم والتطور وحل المشكلات حلاً علمياً واقعياً وفق حاجات مجتمعاتها ودولها.

ولا بد في النهاية من الإشارة الضرورية إلى ما عرفته مراكز الدراسات العربية من نمو وتطور في العقود القليلة الماضية، على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي واجهتها؛ فقد بادرت هيئات

أكاديمية وسياسية وبحثية في بلدان عربية عدة إلى تأسيس مراكز دراسات متخصصة سواء في الجامعات، أو بشكل مستقل، وكان الهدف الأساس من مراكز الدراسات الجامعية هو التفاعل مع طلبة الدراسات العليا على مستوى التدريب البحثي، أو تحديد موضوعات الرسائل والأطروحات الجامعيّة، في حين كان الهدف من المراكز الأخرى متابعة قضية معينة مثل قضية فلسطين، أو متابعة أوضاع وقضايا الشرق الأوسط أو الوحدة العربية، أو قضايا الخليج، أو قضايا تربوية وتعليمية، أو تنموية واحصائية، بالإضافة إلى دراسات مستقبلية وإسلامية.

وسيجد المتتبع لهذا الموضوع مراكز دراسات عربية تعمل بشكل جدّيّ وتصدر التقارير والأبحاث والترجمات والدوريات العلمّية، وتعقد الندوات والمؤتمرات في كل من لبنان والأردن والعراق ومصر والسودان والمغرب والجزائر ودول الخليج وغيرها من بلدان عربية تتمتع بحدّ مقبول من الاستقرار.

ولا شك أن الأزمات الاقتصادية التي تعصف بأكثر من بلد عربي أثرت سلباً على أنشطة هذه المراكز فتراجع بعض إنتاجها، وتوجهت نحو الندوات والمؤتمرات الافتراضية.

ولا شك أن قسماً كبيراً من إصدارات هذه المراكز، خاصة على مستوى الدوريّات البحثيّة أو المؤلفات والترجمات، ساهم في نشر المعرفة العلميّة، وقدّم فائدة ملحوظة للطلبة والباحثين في أكثر من مجال من مجالات اختصاص هذه المراكز.

يبقى في نهاية المطاف أن التقارير الجديّة والمتخصصة والنوعية التي تصدرها هذه المراكز وتستجيب لتحديات راهنة، هي التي تجعلها أيضاً حاجة وضرورة لا يمكن لصانع القرار تجاهلها أو الاستغناء عنها.

ملامح الاستراتيجية العربية الجديدة للتعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي 2022 -2030

مركز دراسات الشرق الأوسط*

الملخص

شهد الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية خلال العقد الماضي (2011-2021) تحولات وتحدّيات عديدة مستجدة، كما شهد تباين الرؤى العربية تجاه النظرة للقضية الفلسطينية وموقعها على سلم الأولويات، حتى أصبحت مستحيلات الصهيونية عندها ممكنة، والممكنات العربية مستحيلة حسب الرؤية العربية الرسميّة، وذلك في ظل انغلاق أفق التسوية للقضية الفلسطينية.

ورغم ذلك فقد حافظت القضيّة الفلسطينيّة على حضورها على المستوى الدوليّ دبلوماسياً وإعلامياً، وظهرت مواقف واضحة فلسطينية وعربية ودولية رافضة للسياسات الأمريكية والغربية المنحازة لإسرائيل في عدة محطات خلال العقد الأخير، مثل صفقة القرن، وخطة الضمّ، والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، كما شهد الصراع العربي- الإسرائيلي تطورات كبيرة، أهمها تزايد وتعاظم قدرات الشعب الفلسطيني، ووحدة موقفه وثبات إرادته في مواجهة العدوان والاحتلال الإسرائيلي.

وتُقدّم هذه الرؤية ملامح استراتيجيّة عربيّة جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي، انطلاقاً من تحليل البيئة الاستراتيجية للصراع واتجاهاتها حتى عام 2030.

وترى الاستراتيجية المقترحة أنّ الرؤية الواقعية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي هي مواجهة واحتواء وتحجيم التمدد الإسرائيلي والمشروع الصهيوني التوسّعي، وخفض مخاطره على القضية الفلسطينية وعلى الأمن القومي العربي ومصالح الأمة العليا، وذلك في ظلّ انسداد أفق التسوية للقضية الفلسطينية، وفي ظلّ استمرار الانقسام الفلسطينيّ وغياب المشروع الوطني الجامع، واستئناف اتجاهات التطبيع العربي، وتعدد الأزمات الإقليمية المتداخلة، والتوجه دولياً نحو احتواء أزمات المنطقة بقصد التهدئة دون التوصل بالضرورة لحلها، والذي ينطبق على القضية الفلسطينية.

وتتطلع الاستراتيجية إلى استثمار الإمكانات والمقوّمات على مختلف المستويات، كعدالة القضية الفلسطينية، وامتلاك الدول العربية عموماً، ودول الطوق خصوصاً، إمكانات عسكرية نظامية كبيرة، مع تفوّق من حيث العدد على جيش الاحتلال، إضافة إلى المقاومات الشعبية المسلحة الفلسطينية واللبنانية، والتعاطف العربي والإسلامي الشعبي والدولي.

وفي المقابل، تركّز الاستراتيجية على معالجة مكامن الضعف والتغلب عليها، مثل تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، وتزايد حاجة الشعب الفلسطيني للمساعدات الخارجية واستغلالها سياسياً في الضغط على الموقف

*** شارك في بلورة هذه الاستراتيجية عشرات السياسيين ورجال الدولة والمفكرين وقادة الرأي العام العرب من أكثر من 14 دولة عربية، مستعينين بدراسات ونتاجات مؤتمرات ومناقشات رعاها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردنّ على مدى 17 عاماً، وشارك فيها حوالي 200 من الباحثين والخبراء العرب.**

الفلسطيني، وكذلك استمرار التزام الأردن ومصر باستحقاقات معاهدات السلام مع إسرائيل، واستمرار تمسك الأطراف الرسمية العربية بالتسوية السياسية والمفاوضات خياراً استراتيجياً ووحيداً في إدارة العلاقة مع إسرائيل، وكذلك معالجة تراجع دور وفاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك تجاه القضية الفلسطينية.

وقد حدّدت هذه الاستراتيجية أهدافاً تنفيذية على المستويين القريب والمتوسط متمثلة بإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة إنتاج مشروع وطني فلسطيني، ودعم وإحياء وتفعيل خيار المقاومة كحقّ مشروع، وتعبئة الشعوب العربية وتوعيتها بمخاطر وعدائية إسرائيل، ووقف وإنهاء مسارات التطبيع العربية- الإسرائيلية، وعدم السماح لإسرائيل بالتأثير في العلاقات الفلسطينية والعربية على أي مستوى كان، إضافة إلى تثبيت وتعزيز المكتسبات الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية فلسطينياً وعربياً.

وترى الاستراتيجية أن تحقيق أهدافها يتم على عدة مستويات: مستوى فلسطيني بتوافق سياسيّ وطنيّ، ومقاومة شعبية نشطة في الضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، ومقاومة مسلحة ضد الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية، ودور حيوي ونشط لفلسطينيي الشتات في مسيرة النضال الفلسطيني والمواجهة مع إسرائيل والمشروع الصهيوني في العالم.

ومستوى أردنيّ بتعزيز معادلة الردع وتعديل ميزان القوى لصالح الأردن، وإعادة تقييم شامل لسياسة الأردن تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، واستمرار تفعيل السياسات والدبلوماسية النشطة في إدانة إسرائيل، والنظر في بدائل التموضع السياسي الأردني عربياً وإقليمياً ودولياً.

ومستوى عربيّ بإعادة إنتاج مشروع عربي تكاملي يضمن الحد الأدنى من تحقيق المصالح للدول العربية وشعوبها، وإعادة النظر في "المبادرة العربية للسلام" مع إسرائيل، بدءاً بتجميدها، والتلويح بالتراجع عن كافة الالتزامات العربية التي نصّت عليها، وإطلاق مبادرة عربية عالمية منفتحة على كل الدول والهيئات والشخصيات التي تناهض إسرائيل واحتلالها لفلسطين كبديل للمبادرة العربية، ودعم جهود ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين دولياً، وعزل إسرائيل سياسياً على المستوى الدولي، ودعم كافة أشكال المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل والمشروع الصهيوني.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية عربية، الصراع العربي- الإسرائيلي، الأمن القومي العربي، القضية الفلسطينية، المشروع الصهيوني، مواجهة الاحتلال، مسار المقاومة، مسار السلام.

A New Arab Strategy concerning the Arab-Israeli Conflict 2022-2030

Middle East Studies Center (MESC)

ABSTRACT

The Arab-Israeli conflict and the Palestinian cause during the past decade (2011-2021) witnessed many new transformations and challenges. Changes showed some variant Arab visions regarding the perception of the Palestinian cause and its position on the priority of some Arab governments.

On the other hand, the Palestinian issue has maintained its presence at

the international level diplomatically and in the media. As a result, clear Palestinian, Arab, and international positions have emerged, rejecting the united State's policies that are biased toward Israel at several stations during the last decade, such as in the deal of the century, the annexation plan, and the American recognition of Jerusalem as the unified capital of Israel .

Arab-Israeli conflict showed many significant developments, including the increasing and growing capabilities of the Palestinian resistance forces, the unity broad of the Palestinian people and political parties' position, and the firmness of their will in the face of Israeli aggression and occupation.

Based on the transformations and developments with its strategic dimensions, the Middle East Studies center Published a new Arab strategy to deal with the Arab-Israeli conflict. It is also based on the analysis of the strategic environment of the conflict and its possible trends until 2030.

The proposed strategy considers a realistic vision and approach to dealing with the future of the Arab-Israeli conflict. Its main components include confronting, containing, and limiting the Israeli expansion project and reducing its risks to the Palestinian cause, Arab national security, and the higher interests of the Arabs .

This strategy has crystalized in light of the obstruction of the Palestinian political settlement horizon for the Palestinian cause, the absence of a Palestinian comprehensive national project, and the resumption of Arab normalization trends. It also considered the multiplicity of overlapping regional crises and the international orientation toward containing the region's problems with the intent of calming without necessarily solving them, including the Palestinian cause.

The strategy looks forward to investing potentials and capabilities at various levels, such as the justice of the Palestinian cause, and the possession of Arab countries in general, and the countries of the Ring in particular, with excellent regular military capabilities, with superiority in number over the Israeli army, in addition to the Palestinian and Lebanese armed popular resistance, and Arab and Islamic widespread and international sympathy with the Palestinian cause.

On the other hand, the strategy focuses on addressing and overcoming weaknesses, such as the dependence of the Palestinian economy on Israel, the increasing need of the Palestinian people for foreign aid, and its political exploitation to put pressure on the Palestinian position. It also considered the continued commitment of Jordan and Egypt to the entitlements of peace treaties with Israel regardless of its grave violations of these treaties and Palestinian rights.

These weaknesses also include the continued adherence of the official

Arabs to political settlement negotiations as the only strategic option in managing the relationship with Israel. Moreover, the strategy addresses the decline in the role and effectiveness of joint Arab action institutions toward the Palestinian cause.

The suggested strategy has set operational objectives at the near and medium levels, represented by ending the Palestinian division, reproducing a Palestinian national project, supporting, reviving, and activating the option of resistance as a legitimate right. It also suggests mobilizing Arab peoples and making them aware of the dangers and hostility of Israel, stopping and ending the Arab-Israeli normalization paths. In addition to obstructing Israel from influencing Arab and Palestinian relations at any level. Furthermore, consolidating and strengthening the regional and international gains of the Palestinian cause.

At the Palestinian level, the strategy addresses all concerned geography of the conflict to reach its goals of ending the Israeli occupation, including the occupied lands in 1967 (West Bank & Gaza Strip), the Palestinian Arab society under the Israeli State since 1948, and the diaspora of Palestinian refugees.

Accordingly, they must implement the strategy regarding their capabilities, chances, and constraints. Such performances include popular civil resistance against Israel at all levels, armed resistance against Israeli terror and military aggressions, activating political, legal, and human rights institutions against Israel, and creating international public opinion worldwide against Israeli occupation and its violations of the Palestinian people's rights.

At the Jordanian level, it calls upon strengthening the equation of deterrence and adjusting the balance of power with Israel in favor of Jordan, a comprehensive re-evaluation of Jordan's policy towards Israel and the Palestinian cause. It also affirmed the continuation of active policies and diplomacy in condemning Israel internationally and looking into alternatives to Jordan's political re-positioning at the Arab, regional and international levels.

At the Arab level, the strategy affirms reproducing an integrating Arab project that guarantees the realization of Arab interests, reconsidering the "Arab Peace Initiative" with Israel, and launching a global Arab initiative to face Israel with its violations of international treaties and human rights. This approach aims at personalities who oppose Israel and its occupation of Palestine as an alternative to the Arab initiative, support efforts to pursue Israeli war criminals internationally, isolate Israel politically at the international level, and support all forms of Palestinian resistance against Israeli occupation and terror.

Keywords: Arab strategy, Arab-Israeli conflict, Arab national security, Deal of the Century, annexation plan, recognition of Jerusalem.

مقدمة

لقد شهد الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية خلال الفترة (2011-2021) تحولات وتحدّيات متنوعة، ورغم ما شكّله المشروع الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي التوسّعي من مخاطر متزايدة على القضيّة الفلسطينيّة وعلى الأمن القومي العربي ومصالح الأمة العليا، غير أن أولوية وأهمية الصراع تراجعت في سياسات وأجندات عدد من الدول العربيّة لصالح الانشغال بالشؤون والأزمات الداخليّة والصراعات البينيّة والإقليميّة، خاصّة بعد اندلاع ما عرف بالربيع العربي وتداعياته ومآلاته، مما فتح المجال أمام تباين الرؤى العربية تجاه النظرة للقضية الفلسطينية وموقعها على سلم الأولويات.

وجاءت هذه الظروف في ظل انغلاق أفق التسوية للقضية الفلسطينية، واستمرار الانقسام الفلسطيني وغياب المشروع الوطني الجامع، ما وفّر مبرراً وذريعةً لدى بعض العرب للانفكاك التدريجي عن القضية الفلسطينية، وصولاً إلى إقامة بعض الدول العربية علاقات مع إسرائيل قبل إنجاز الحقوق الفلسطينيّة والعربيّة.

ورغم ذلك، فقد حافظت القضيّة الفلسطينيّة على حضورها على المستوى الدولي دبلوماسياً وإعلامياً، وظهرت مواقف واضحة فلسطينية وعربية ودولية رافضة للسياسات الأمريكية والغربية المنحازة لإسرائيل في عدة محطات خلال العقد الأخير، مثل صفقة القرن، وخطة ضمّ الأراضي، والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحّدة لإسرائيل.

كما شهد الصراع العربي- الإسرائيلي تطورات كبيرة، أهمها تزايد وتعاظم قدرات الشعب الفلسطيني، ووحدة موقفه وثبات إرادته في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، والسعي لتغيير الواقع وتحصيل الحقوق المشروعة، وعبّرت المواجهات الأخيرة في أيار/ مايو 2021 بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي عن ذلك في مختلف المناطق داخل فلسطين، بالمقاومة الشعبية والمسلحة، مما حافظ على القضية الفلسطينية حيّة لدى الشعوب العربية والرأي العام العالميّ، بل وأعادها إلى الواجهة مرّة أخرى، ما كان له تداعيات كبيرة على صورة إسرائيل كدولة احتلال تنتهك القانون الدولي والإنساني من جهة، وعلى صورة المشروع الصهيوني بأنه مشروع قابل للاحتواء والتحجيم والتراجع من جهة أخرى؛ حيث أثبتت المواجهات مع إسرائيل في قطاع غزة هشاشة المجتمع

الإسرائيلي وضعف جبهته الداخلية، وكشفت وجود ثغرات في نظريّة الأمن الإسرائيليّة، ناهيك عن انعكاسات انعدام العمق الاستراتيجيّ لإسرائيل عليها.

وفي ظل غياب استراتيجية عربية جامعة شاملة في معظم مراحل الصراع العربي- الإسرائيلي، وفشل جميع الجهود العربية المرتكزة على قاعدة التسوية السلمية في تغيير نهج إسرائيل في عدوانها على حقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية، وفي ظل تطورات المواجهة مع المقاومة الفلسطينية عام 2021، برزت أهمية صياغة استراتيجية عربية موحّدة جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي ومواجهة المشروع الصهيوني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ولتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالتحرير والعودة وتقرير المصير، وتحقيق أهداف الأمة العربية والإسلامية بالتحرر والاستقلال، وأن تكون مبنيّة على الأداء العربي السابق واتجاهات المستقبل.

وتُقدّم هذه الرؤية ملامح استراتيجيّة عربيّة جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي، انطلاقاً من تحليل البيئة الاستراتيجية للصراع وتحديد الرؤية والأهداف الاستراتيجيّة على المدى القريب والمتوسط، وتحديد الإمكانات ونقاط القوّة والضّعف والفرص المتاحة على مختلف المستويات، كما تطرح الوسائل والأساليب اللازمة لتحقيق هذه الرؤية والأهداف الاستراتيجية.

المحور الأول: البيئة الاستراتيجية

أولاً: البيئة الفلسطينية

شكّلت المقاومة الفلسطينية رأس الحربة في مقاومة المشروع الصهيوني، خاصةً بعد خروج مصر من دائرة الصراع إثر توقيعها معاهدة (كامب ديفيد) في عام 1979 وصولاً إلى انتفاضة عام 1987، والتي أُجهِضت عقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ثم التوصُّل إلى اتفاقيات أوسلو عام 1993؛ حيث استغلّتها إسرائيل عملياً للخروج من مأزق مجابهة الشعب الفلسطيني مباشرة والتعامل مع سلطة هي بمثابة "حكم ذاتيّ فلسطينيّ" تحت الاحتلال.

وبالرغم من القمع الصهيونيّ قبل أوسلو وبعده، والذي أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 بنتائجها الكبيرة، وتطوّر الأحداث بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية عام 2006، وانهيار الاتفاق بينها وبين حركة فتح عام 2007، وتنامي القمع والبطش الإسرائيليّ ضد الشعب الفلسطينيّ في الضفة الغربية، ومحاصرة قطاع غزة لخمسة عشر عاماً، وشنّ الحروب

عليه ابتداء من عام 2008 وصولاً إلى عام 2021، واستمرار التنسيق الأمنيّ بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيليّ، إلا أنّ المقاومة الفلسطينية استمرّت وتنامت وتطورت إلى آفاقٍ نوعيّة جديدة.

وفي المقابل بقي الانقسام على حاله بين الإدارة الرسميّة في الضفّة الغربيّة وبين إدارة حركة "حماس" لقطاع غزة تحت الحصار، وبقي الوضع الفلسطينيّ الداخليّ يشهد تراجعاً مستمراً منذ أوسلو قبل 25 عاماً؛ حيث أصبحت السلطة الفلسطينية تخضع للتنسيق مع دولة الاحتلال لإدامة مؤسساتها، ولم تستطع المقاومة في غزة، رغم إنجازاتها وتضحياتها البشرية والمادية، أن تُحدِث تراكماً للإنجاز يُفضي إلى نجاحات على المستوى الاستراتيجيّ، في ظل غياب استراتيجية فلسطينية موحّدة ذات أهداف عملية متفق عليها بين غزة والضفة، ومع ذلك فقد توحّد الشعب الفلسطيني في رفضه لصفقة القرن التي كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تنويان تصفية القضية الفلسطينية بموجبها وفرضها على الشعب الفلسطينيّ والشعوب العربية.

ولا تزال المؤشرات غير كافية للإيحاء بأن ثمة تغييراً مهماً في هذه البيئة؛ فعلى الصعيد الإسرائيليّ لم يعد هناك شريك إسرائيليّ للسلام، ولم يعد هناك من يتحدث عن حل الدولتين على الجانب الإسرائيليّ، فالحكومة الإسرائيلية أشد تطرّفاً فيما يتعلق بعمليّة السلام وبإصرارها على الاستيطان، وترفض حتى مجرد التفاوض مع الجانب الفلسطينيّ، وليس ثمة ما يشير بأن إسرائيل بصدد تنفيذ أيٍّ من التزاماتها بموجب اتفاقات أوسلو أو الانخراط في أيّ مبادرات سلمية تتعدّى تحسيناً محدوداً للظروف الاقتصاديّة للفلسطينيين تحت الاحتلال، وتثبيت التهدئة مع غزة.

كما أنّ الاحتلال الإسرائيلي ماضٍ في الاستيطان وبشكل متسارع، بالإضافة إلى التضييق على الفلسطينيين بهدم البيوت والتهجير وزيادة الانتهاكات للمسجد الأقصى، وعلى الصعيد المقابل لا تظهر ملامح خطة موحّدة لدى الجانب الفلسطينيّ أو العربيّ لإيقاف هذه السياسات العدوانية رغم خطورتها البالغة، ليس على فلسطين وحدها، وإنّما على دول الجوار الفلسطينيّ وفي مقدمتها الأردنّ.

ويشكّل ثبات الشعب الفلسطيني على أرضه ومقاومته المستمرة للاحتلال على صعيد الضفة وأراضي عام 1948 تحدياً مستمراً واستراتيجياً لإسرائيل ومشروعها الصهيوني التوسّعي، بالإضافة إلى التحدّي المسلح الذي شكّلته وتشكّله غزة لهذا الكيان، ويُبقي القضية الفلسطينية حية لدى الشعب الفلسطينيّ والأمة العربية والعالم.

ثانياً: البيئة العربية

لم تشهد البيئة العربية منذ الحرب العالمية الثانية عام 1945 مثل هذه الفوضى والنزاعات الداخلية والسيولة السياسية، حيث ما زالت الدول العربية، ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مروراً بالربيع العربي عام 2011، تعاني من الضعف والانقسام والصراعات والحروب الداخلية، بدءاً من دول محيطة بفلسطين، ثمّ في العراق واليمن وليبيا، وأخيراً تفاقم الأوضاع في كلٍّ من تونس والسودان وما بين المغرب والجزائر.

كما لم يتمكّن ما عُرِف بالربيع العربي من تحقيق أهداف الشعوب العربية وتطلّعاتها كاملة خلال العقد الأخير 2011-2021، وبرزت إسرائيل كعقبة رئيسيّة في التحول الديمقراطي في الدول العربيّة، حيث ترى إسرائيل أن مصلحتها تكمن في اتساع الفجوة بين الشعوب والحكومات العربيّة، وفي إدامة انشغال الدول العربيّة بأزماتها الداخليّة، لإبقائها بعيدة عن ممارسة دور فاعل وموحّد فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي، كما استمر غياب دور النظام الرسميّ العربيّ عن مقاومة إسرائيل والمشروع الصهيونيّ، ولا زال يتبنّى مسارات التسوية السلمية التي غادرت إسرائيل محطتَها وتجاوزتها علنياً وعملياً على الأرض من خلال الاستمرار في سياسات التهويد والاستيطان والضمّ، كما تسببت بوقف مسار المفاوضات الفلسطينية واللبنانية والسورية.

وعلى الرغم من امتلاك الدول العربية المحيطة بفلسطين ودول الخليج إمكانات بشرية وعسكرية وماديّة قادرة على تحدّي المشروع الصهيوني وإسرائيل والحدّ من تطلعاته، تمهيداً لاحتوائه وهزيمته، إلا أن كثيراً من الحكومات العربية تحتاج للإرادة في هذا المضمار، والتراجع عن إقامة علاقات سياسية مع الاحتلال الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة والشعوب العربية المحيطة بفلسطين، والتي ما زالت مستهدَفة من قبل هذا المشروع الصهيوني الذي قد يعزّز توسّع إسرائيل وغطرستها، ويضعف أدوات المشروع العربي لمواجهتها.

ويدلّ ذلك على أهمية إدراك الأمة لطبيعة المشروع الصهيوني وخطورته على المنطقة العربية؛ حيث إن إقامة العلاقات مع إسرائيل لا علاقة له بتحقيق الأمن والاستقرار لأي دولة عربية وفق ما تؤكده التجربة التاريخية العملية منذ العام 1978، كما أنّ هذه العلاقات تخدم تنامي قوة اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي لا يؤمن أساساً بالسلام مع العرب ولا مع الفلسطينيين على الإطلاق،

لاعتبارات أيديولوجية راسخة لديه، كما شجّعت هذه العلاقات إسرائيل على مواصلة سياسة التهويد، والتوسع، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس، وعزّزت سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية، كما استمرت في سياساتها التي تستهدف الأمن العربي في أكثر من خاصرة محيطة.

ثالثاً: البيئة الإقليمية

نتيجة للصراعات والحروب الداخلية في العالم العربي، والانقسامات الحادة بين بعض الدول العربية، وغياب التنسيق حول علاقاتها البينية وعلاقاتها بدول الإقليم، وفي ظل غياب مشروع عربي موحّد، اندفعت الدول الإقليمية لمتابعة مصالحها في الإقليم وفي تنافس فيما بينها مع تفاوت الدوافع والسياسات، فأصبحت الجغرافيا العربية مسرحاً للحروب الإقليمية بالوكالة، بالإضافة لكونها مسرحاً للتنافس بين الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا.

كما ازداد نفوذ كلٍّ من إيران وتركيا في المنطقة من العراق وحتى ليبيا، ولم يعد العالم العربي قادراً على إدارة أزماته بنفسه بعيداً عن التدخلات الإقليمية والدولية. وفي حين تنظر بعض الدول العربية إلى إيران على أنها التهديد الأكبر، يرى آخرون أنّ المشروع الصهيوني وإسرائيل هو التهديد الاستراتيجي للأمة العربية من المحيط إلى الخليج، وخاصةً مصر وبلاد الشام.

وفي ظل هذه الظروف، تراجعت القضية الفلسطينية إلى مواقع متأخرة في أولويات عدد من الدول العربية، وسعت بعض الحكومات العربية لتحقيق مصالحها الخاصة من خلال الاستعانة بالدول الكبرى أو بالدول الإقليمية، ووجدت إسرائيل في هذا المشهد الفوضوي بيئة خصبة لإحداث اختراقات وإقامة علاقات سياسية جديدة مع عدد من الدول العربية ممن لا تقع على حدودها، ودون حلّ القضية الفلسطينية أو استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني المغتصَبة.

ومن جهة أخرى تلعب إيران دوراً بارزاً في دعم القضية الفلسطينية، من خلال تقديم الدعم العسكري والمالي لقوى المقاومة الفلسطينية، وقد استمرت على نهجها برفض الاعتراف بإسرائيل والدعوة إلى مواجهتها. ورغم التهديدات المتبادلة بين ايران وإسرائيل تبقى احتمالات الصدام المباشر منخفضة؛ حيث تخضع هذه التهديدات لحسابات معقّدة تتأثر بعوامل مختلفة، أهمها الملف النووي الإيراني وتطورات المفاوضات حوله مع الغرب والولايات المتحدة، كما أنه سيكون لأي

مواجهة شاملة بين الطرفين تداعيات كبرى في المنطقة، لما يملكه كل طرف فيها من نقاط قوة، حيث تتمثل عناصر قوة إيران بوجود ترسانة من القدرات العسكرية التي يمكن لها، لو أرادت، أن تستهدف العمق الإسرائيلي، إضافة إلى وجودها في كلٍّ من سوريا والعراق ولبنان، سواء بشكل مباشر مثل سوريا، أو من خلال حلفائها في لبنان والعراق.

ولعبت تركيا دوراً مهماً في دعم القضيّة الفلسطينيّة، حيث احتفظت بعلاقات متوازنة مع السلطة الفلسطينيّة ومع قوى المقاومة، وانتقدت بشدة السلوك الإسرائيلي تجاه القدس وحصار قطاع غزة، ويشكّل تعزيز تركيا لحضورها الاستراتيجي في المنطقة العربيّة وفي البحر الأبيض المتوسط، وتقدّمها المتصاعد في مجال تصنيع التكنولوجيا العسكرية، تهديداً بعيد المدى من وجهة النظر الإسرائيلية.

وما تزال قضية فلسطين تحظى بتفاعل ودعم واسع في بلدان إسلامية كثيرة أخرى، خصوصاً ماليزيا وإندونيسيا وباكستان ونيجيريا وغيرها.

رابعاً: البيئة الدولية

تسارعت الحالة السياسية بين المحاور الإقليميّة في المنطقة في ضوء تراجع الشرق الأوسط عن سُلّم الأولويات الأمريكية، وخاصةً بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وإعادة التموضع للقوات الأمريكية في المنطقة، ودخلت العلاقات الأمريكية مع معظم دول المنطقة، وخاصة دول الخليج، في مرحلة إعادة التقييم، مع استمرار الولايات المتحدة في حوارها مع إيران للوصول إلى اتفاق حول ملفها النووي، والذي يتوقع أن تكون له تداعيات سياسية على المنطقة في حال إبرامه.

كما فقدت منطقة الشرق الأوسط الأولوية في الأجندة الأمريكية لصالح التركيز الحالي، وخلال العقد القادم على الأقل، على مواجهة الصعود المتسارع للصين، وكذلك مواجهة تزايد النفوذ الروسي، وتحوّلت أولويتها العسكرية من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة المحيطين الهادي والهندي.

وقد نتج عن ذلك تراجع أولويات أزمات المنطقة، ليصبح الاتجاه نحو احتوائها بقصد التهدئة دون التوصّل بالضرورة لحلها، وهذا ما ينطبق على القضية الفلسطينية، حيث تسعى القوى الدوليّة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلى تحسين بعض الظروف المعيشية للفلسطينيين، والمحافظة على

التهدئة على جبهة غزة، وحثّ الحكومة الإسرائيليّة على احتواء الوضع القائم ما أمكن، ولا تخرج سياسات أوروبا عن التوجه الأمريكي كثيراً، خاصةً في ظل تنامي النزعة العملية البراغماتية في السياسة الدوليّة على حساب النزعة الأيدولوجيّة و القانون الدولي.

وتنعكس هذه التوجهات الدوليّة سلباً على القضيّة الفلسطينيّة رغم زيادة التعاطف الشعبي العالمي مع الحقوق الفلسطينيّة، ولذلك تبقى الاستفادة من التوجهات الإيجابيّة نحو القضية الفلسطينية، سواء كانت شعبية أو رسمية، محسومة بالقدرة الفلسطينية والعربيّة على توظيف هذه التغيرات لصالح الحقوق الفلسطينية ضمن استراتيجيّة عربية موحدة.

المحور الثاني: الرؤية والأهداف الاستراتيجية

الرؤية الاستراتيجية

مواجهة واحتواء وتحجيم التمدد الإسرائيلي والمشروع الصهيوني التوسّعي، وخفض مخاطره على القضية الفلسطينية وعلى الأمن القومي العربي ومصالح الأمة العليا على المديين القصير والمتوسط، من خلال تطوير استراتيجية عربية جديدة واضحة الأهداف وقابلة للتطبيق.

الأهداف الاستراتيجية

1. احتواء التمدد الإسرائيلي ومواجهة المشروع الصهيوني في العالم العربيّ، ومنعه من التوسّع، وردع إسرائيل عن المضيّ بسياسات وخطط الضمّ والتهويد في الأراضي المحتلة عام 1967، وخاصة في القدس.
2. إنهاء الانقسام الفلسطيني وإعادة إنتاج مشروع وطني فلسطيني يتلاءم مع تطورات القضيّة الفلسطينيّة، وعلى أسس ومرتكزات وأهداف محددة وواضحة توحّد موقف الشعب الفلسطيني وفعله الميداني والسياسي المتنوّع بوصفه العامل الحاسم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان عودة اللاجئين.
3. دعم وإحياء وتفعيل خيار المقاومة كحق مشروع، عربياً ودولياً، ومنع تصنيفه بالإرهاب دولياً، وحشد الدعم الفلسطيني والعربي والدولي لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات، ودعم نضاله وصموده على أرضه.

4. تعبئة الشعوب العربية وتوعيتها بمخاطر وعدائية إسرائيل والمشروع الصهيوني عليها وعلى الدول العربية، ووقف وإنهاء مسارات التطبيع العربية- الإسرائيلية واحتواء انعكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية وعلى الأمّة.
5. إنهاء الخلافات والتجاذبات العربية الداخلية والبينية، وتوظيف أفضل ما يمكن من الجهد والتوافق العربي الرسمي والشعبي في مواجهة إسرائيل والمشروع الصهيوني.
6. وقف وتحجيم التدخلات الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً في الشأن الفلسطيني الداخلي، وفي العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية.
7. عدم السماح لإسرائيل بالتأثير (سياسيّاً، عسكريّاً، أمنيّاً، اقتصاديّاً، اجتماعيّاً، أو غيره) على العلاقات الفلسطينية- العربية، والعربية- العربية، والعربية مع كلٍّ من تركيا وإيران، وكذلك العلاقات العربية- الإقليمية الأخرى والدولية.
8. تثبيت وتعزيز المكتسبات الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية فلسطينياً وعربياً، والبناء عليها بوصفها فرصاً متاحة.

المحور الثالث: الإمكانات ونقاط القوة

تتوفر للاستراتيجية العربية المقترحة لمواجهة إسرائيل والمشروع الصهيوني العديد من الإمكانات الكامنة، ونقاط القوة التي يمكن توظيفها واستغلالها، ومن أبرزها:

أ. على المستوى الفلسطيني

1) النجاح في إبقاء قضية فلسطين حيةً طوال العقود السابقة، وتنامي إرادة الصمود والمواجهة، والاستعداد للتضحية لدى الشعب الفلسطيني.
2) صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، والثبات السكاني الفلسطيني المتزايد في كافة أرجاء فلسطين مقارنة بالوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين التاريخية، مما يساعد على توفير خيارات كثيرة للمواجهة مع الاحتلال، إضافة إلى تواجد أكثر من 4 ملايين لاجئ ونازح فلسطيني في المحيط الجغرافي العربي لفلسطين.
3) استعداد أكبر لتوحّد الشعب الفلسطيني في مختلف مواقع وجوده (الضفة، قطاع غزة، الداخل المحتل عام 1948، الشتات الفلسطيني، بما في ذلك في أوروبا والأمريكتين) في مواجهة الاحتلال وسياساته، وتبادل الأدوار في ذلك، كلٌّ حسب ظروفه وإمكاناته.

4) تطوّر القدرات القتاليّة النوعيّة للمقاومة الفلسطينيّة، وامتلاكها زمام المبادرة في معركة "سيف القدس"، وتعزيز حالة التنسيق الميداني بين مجموعات المقاومة عبر غرفة العمليات المشتركة، إضافة إلى تطور أساليب المقاومة الشعبية كمسيرات العودة وفعاليات الإرباك الليلي والبالونات الحارقة وغيرها.
5) انحياز غالبية الشعب الفلسطيني لخيار المقاومة، وتراجع الرهان على خيار المفاوضات والتسوية.
6) التحرك القوي في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 في إطار المقاومة الشعبية أثناء معركة "سيف القدس"، وتعزيز الروح الوطنية وإحياء الهويّة الوطنيّة لديه بعد محاولات طمسها، وصولاً إلى حالة الانفصال النفسي عن الاحتلال الإسرائيلي، وبروز استعداد أكبر لممارسة أدوار نضالية متقدّمة.
7) عدالة القضية الفلسطينية وشرعية الحق الفلسطيني في القوانين والمواثيق الدولية، وتزايد عدد الدول الأعضاء المصوِّتة لصالح القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتنامي تبني الرأي العام الدولي لعدالة القضية وشرعيتها التاريخية والقانونية.
8) امتلاك موروث حضاري ثقافي وديني وتاريخي راسخ يؤكد الحق العربي- الفلسطيني ويدحض الافتراءات الصهيونية، وامتلاك فكر قويّ رافع للنضال الوطني الفلسطيني المرتبط بالتضحية والاستشهاد في مواجهة الاحتلال.

ب. على مستوى دول الجوار

1) الارتباط القويّ للأردنّ على المستويين الرسمي والشعبي بالقضية الفلسطينية، وتوحّد الشارع الأردني على دعم المقاومة الفلسطينية ومواجهة المشروع الصهيوني، وإدراك أهمية دورها كرأس حربة وخط دفاع متقدم عن الأردن في مواجهة الخطر والتهديدات الإسرائيلية.
2) شرعية الدور الأردني في حماية المقدسات في مدينة القدس، وإسناده فلسطينياً وعربياً ودولياً.
3) تزايد الحاجة الإسرائيلية لأدوار أطراف ثالثة عربية في العلاقة مع فصائل المقاومة للتوصل إلى تفاهمات تهدئة خاصة في قطاع غزة، وكذلك تبادل الأسرى، مثل الدور المصريّ.

4) استمرار حالة الرفض القوي سوريّاً ولبنانياً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل رغم الضغوط المبذولة لتحقيق ذلك.

ج. على المستوى العربي

1) توفر عوامل القوة الاستراتيجيّة الأساسيّة (الجغرافيا والديمغرافيا والعامل الاقتصادي)؛ حيث يعدّ العالم العربي من أغنى مناطق العالم بموارد الطاقة خصوصاً النفط والغاز، وكذلك امتلاك عدد من الدول العربية اقتصادات كبيرة الحجم، حيث يزيد الناتج القومي العربي الإجمالي على ٣ ترليون دولار.
2) الرفض الشعبي العربي والإسلامي لإسرائيل، ورفض الاعتراف بشرعيتها وقبولها كياناً طبيعياً في المنطقة.
3) تزايد التفاعل الشعبي عربياً وإسلامياً مع قضية القدس، خاصة بعد الربط بين المقاومة في غزة والقدس، وتعاظم التأييد والتعاطف مع حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله على المستويين الإسلامي والدولي.
4) تنامي ارتباط وتأييد الشعوب العربية، وخاصة الشباب، للقضية الفلسطينية وحقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، واعتباره الخيار المجدي لاستعادة الحقوق المغتصبة، وفقدان القناعة بجدوى مسار التّسوية والمفاوضات.
5) تطوّر دور الجاليات العربية والإسلامية في الدول الغربية لدعم القضية الفلسطينية ومناصرة الشعب الفلسطيني.
6) امتلاك الدول العربية شبكات إعلامية عديدة فاعلة وواسعة الانتشار، ممّا يُمَكِّن من الوصول والتأثير في بناء رأي عام إيجابي يخدم القضية الفلسطينية.
7) امتلاك الدول العربية علاقات سياسية مميّزة مع معظم دول العالم، وخصوصاً الدول الكبرى التي لها مصالح في المنطقة العربية، وامتلاك الدول العربية لأدوات سياسية ودبلوماسية عديدة ترتكز على عناصر القوة الاستراتيجية العربية.
8) توفر إمكانات هائلة من الموارد البشرية، حيث يقارب تعداد سكّان الدول العربية 400 مليون عربي، يتواجد أكثر من 150 مليون منهم في الدول العربية المحيطة

بفلسطين، وتعدّ هذه الكتل البشرية مصدراً متاحا للاستخدام في مواجهة إسرائيل والمشروع الصهيوني بأشكال المواجهة كافة.

9) الجغرافيا العربية الطبيعية التي تقدّم العديد من الخيارات والإمكانات للاستراتيجية العربية؛ حيث تتفوق من حيث المساحة بشكل مطلق، ومن حيث الإحاطة الجغرافية بفلسطين المحتلة من جميع الجهات البرية، مع توفير إمكانات عملياتية واستراتيجية كبيرة.

10) امتلاك الدول العربية عموماً، ودول الطوق خصوصاً، إمكانات عسكرية نظامية كبيرة، مع تفوّق في العدد، كثيراً على جيش الاحتلال، إضافة إلى المقاومات الشعبية المسلحة الفلسطينية واللبنانية، خاصة مع تطوير إمكاناتها وأساليبها بشكل نوعي ونجاحها في فرض معادلات جديدة، ووجود حاضنة وقاعدة شعبية تشكّل قيمة نوعية مضافة في المواجهات.

المحور الرابع: التحديات ونقاط الضعف

أ. على المستوى الفلسطيني

1) استمرار الانقسام السياسي والجغرافي في الساحة الفلسطينية، وحالة التجاذب بين تياري المقاومة والتّسوية، وغياب المشروع والبرنامج الوطني الفلسطيني الجامع، والخلاف على خريطة طريق عملية للخروج من المأزق القائم في البيت الفلسطيني.

2) التمسك الرسميّ الفلسطيني، ممثلاً بالسلطة الوطنية الفلسطينية، بخيار المفاوضات كطريق وحيد لعملية التسوية، والذي ثبت فشله عملياً، وكان سبباً أساسياً لإضعاف الموقف الفلسطيني وترسيخ الانقسام الوطني، خصوصاً في ضل عدم التزام اسرائيل بما توقّع عليه مع القيادة الفلسطينية.

3) تراجع الشعور الجمعيّ بقوة شرعية النظام السياسي الفلسطيني في ظل تعطّل إجراء الانتخابات الفلسطينية الشاملة منذ عقود.

4) تعطيل دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وبخاصة منظمة التحرير الفلسطينية، وفشل محاولات إعادة بنائها.

5) استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال بموجب استحقاقات اتفاقية أوسلو وانعكاسه على العلاقات الفلسطينية الداخلية والوحدة الوطنية.
6) استمرار الحصار على قطاع غزة واستخدام ورقة المعابر للضغط على حركات المقاومة.
7) تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، وتزايد حاجة الشعب الفلسطيني للمساعدات الخارجية، واستغلالها سياسياً في الضغط على الموقف الفلسطيني.
8) ضعف استثمار إمكانات وقدرات الشتات الفلسطيني في المشروع الوطني الفسطيني.

ب. على مستوى دول الجوار

1) التزام الأردن ومصر باستحقاقات معاهدات السلام مع الجانب الإسرائيلي، والتي تحدّ من مستوى دعم القضية الفلسطينية.
2) استمرار الأزمة السياسية في سوريا واستنزافها في صراع داخلي ساهم في تعطيل دورها تجاه القضية الفلسطينية.
3) تأزّم الأوضاع الداخلية في لبنان سياسياً واقتصادياً، وانشغال الساحة اللبنانية بمعالجة أزماتها ومشكلاتها المستعصية.

ج. على المستوى العربي

1) تمسّك الأطراف الرسمية العربية بالتسوية السياسية والمفاوضات خياراً استراتيجياً ووحيداً في إدارة العلاقة مع إسرائيل، وتبنّي مسار التسوية السلمية عبر "المبادرة العربية للسلام"، والتي رفضتها إسرائيل منذ عام 2002، وذلك في ظل غياب أي خيارات موازية وضاغطة.
2) استمرار حالة التراجع في مكانة القضية الفلسطينية ضمن أولويات بعض الأطراف العربية لصالح تطبيع العلاقات مع إسرائيل.
3) تراجع دور وفاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك تجاه القضية الفلسطينية.

المحور الخامس: الفرص المتاحة

1) نجاح تجربة المقاومة الفلسطينية في خوض المواجهات العسكرية مع الجيش الإسرائيلي،

وتوفير فرصة لتعديل ميزان القوى، وتحقيق حالة من الردع النسبي في المواجهة مع الجيش الإسرائيلي تسهم في لجم اندفاعاته العسكرية.

2) تراجع حدّة النزاعات العربية، وانتهاء الأزمة الخليجية، وانفتاح السعودية ومصر والإمارات على قطر، الأمر الذي يتيح فرصة لإعادة تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك لصالح القضيّة الفلسطينيّة.

3) استمرار الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيليّة لسيادة دول عربية عديدة، الأمر الذي يوفّر دافعاً لبناء حالة مقاومة باستراتيجية مشتركة لمواجهة إسرائيل.

4) استمرار الموقف الأوروبي التقليدي، المتوازن نسبياً، تجاه القضية الفلسطينية وخصوصاً ما يتعلق بالقدس ورفض الاستيطان.

5) تبنّي الإدارة الأمريكية الديمقراطية مواقف أقل عدائية تجاه الشعب الفلسطيني، والعودة إلى الموقف الأمريكي التقليدي تجاه الاستيطان، وتزايد تأثير التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي والكونغرس الأمريكي.

6) تزايد التعاطف في أوساط الرأي العام الدولي مع القضية الفلسطينية والذي برز بصورة قوية في معركة "سيف القدس"، وارتفاع حدة الانتقادات الدولية لجرائم إسرائيل، وتنامي حركات المقاطعة لبضائعها ورموزها الدبلوماسيين.

7) تصاعد حدة التنافس والاستقطاب الدولي بين الولايات المتحدة والصين، بما يتيح الاستفادة من هذه التنافسات الدولية لصالح دعم القضية الفلسطينية والقضايا العربية.

8) تبنّي الدول الإسلامية المؤثرة، كتركيا وباكستان وإيران وماليزيا، مواقف قويةً في دعم القضية الفلسطينية وتجاه مدينة القدس، ما يوفر فرصة لتحرك عربي إسلامي جماعي قوي في خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عن القدس دولياً.

المحور السادس: الأساليب والإجراءات

بناءً على ما سبق، تشتق هذه الاستراتيجية مجموعة من الأساليب والإجراءات القابلة للتطبيق، رغم أنها تتباين في مدى إمكانية تطبيقها وتبنّيها على المستويات المختلفة الرسمية والشعبية، الفلسطينية والعربية والدولية، غير أن تطبيقها بشكل فعّال ومتوازٍ ومتكامل على

كافة المستويات من شأنه أن يحقق الأهداف المحددة لهذه الرؤية الاستراتيجية على المديين القصير والمتوسط.

وتستند الرؤية الاستراتيجية على استخدام كافة الأدوات المشروعة والقانونيّة، كما تعتمد سياسة فتح المسارات والتخلّي عن الخيار التفاوضي كخيار وحيد من قبل الجانب الرسمي الفلسطيني والعربي، لصالح العمل بمسارات متوازية ومتكاملة،

أولاً: على المستوى الفلسطيني

وتقوم هذه الاستراتيجية فلسطينياً على ما يلي:

1- برنامج سياسي متوافق عليه وطنيًا، ويمكن اعتماد وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني لعام 2006 التي توافقت عليها مختلف القوى الفلسطينية كبرنامج سياسي مشترك للتحرك.

2- مقاومة شعبية نشطة في الضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨.

3- مقاومة مسلحة ضد الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس.

4- دور حيويّ ونشط لفلسطينيي الشتات في مسيرة النضال الفلسطيني والقيام بدورهم وفق المشروع الوطني الفلسطيني الموحد، والمواجهة مع إسرائيل والمشروع الصهيوني في العالم على مختلف المستويات السياسية والإعلامية والقانونية والإنسانية والاقتصادية والدبلوماسية وفق قدرات كل بيئة ومحيط وظروفهما.

ويمكن تحقيق هذه الاستراتيجية وفق ما يلي:

أ. العلاقات الداخليّة والحراك الوطني

1. إنجاز ملف المصالحة الفلسطينية كمدخل لتحقيق الوحدة الوطنية، وإطلاق مشروع سياسيّ نضاليّ مرحليّ موحّد بالحد الأدنى من القواسم المشتركة، وعلى قاعدة الثوابت الوطنيّة، وإعادة تشكيل المؤسسات السياسية الوطنيّة وإنهاء حالة التردد والتأجيل المتكرر، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني لتجديد الشرعية الوطنية وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني في الداخل والخارج، وتشكيل قيادة فلسطينيّة موحدة مؤقتة تضم كافة المكوّنات الجغرافيّة والتنظيميّة والسياسيّة الفلسطينيّة بمسؤوليات مرجعيّة وقيادية عليا، تمهيداً لبلورة الهياكل التنظيميّة والمؤسسيّة لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية والإدارات كافة.

2. إعادة النظر في مواصلة الالتزام باتفاقيات أوسلو، ووقف مسار التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، ووقف الحملات والاعتقالات الأمنية لاعتبارات سياسية، ووقف التضييق على الحريّات.
3. تحقيق الشراكة الوطنية وتكامل الأدوار في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بين مناطق الوجود الفلسطيني بما يتناسب مع إمكانات كل ساحة وظروفها، والقيام بإصلاحات سياسية تعيد إنتاج مشروع وطني فلسطيني يضم كافة المكونات الفلسطينية، وإصلاحات هيكلية وبنيوية اقتصادية، وسياسات تعزز الاعتماد على الذات، وتوفير مصادر دعم مالي فلسطيني وعربي وإسلامي ودولي.

ب. المقاومة والمواجهة مع الاحتلال

1. اعتماد المقاومة بكافة أشكالها خياراً استراتيجيّاً لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وبذل المزيد من الجهد في توفير حاضنة سياسيّة عربيّاً وإسلاميّاً لدعمها والدفاع عنها، والسعي لتوفير الغطاء القانوني لشرعيّة عملها ومواجهة أي محاولات لإدانتها بالارهاب.
2. إطلاق إطار وطني لتنسيق جهود المقاومة وتطوير نموذج غرفة العمليات المشتركة، وإدامة الاحتكاك المقاوِم مع الاحتلال الإسرائيلي في المناطق كافة بالأدوات والوسائل والفعاليات الممكنة والمناسبة لكل ظرف وموقف ومنطقة، والحفاظ على عنصر المبادرة، ونقل المواجهة إلى ساحة العدو، وتجنّب المواجهات الدفاعية إلا عند الضرورة، وربط المقاومة دوماً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والقدس والقضايا الوطنية الكبرى، وتجنّب ربطها بالحصار والأوضاع المعيشية والإنسانية ما أمكن.

ت. التحرك عربياً ودولياً

1. استثمار نتائج المواجهات الفلسطينية- الإسرائيلية لتعزيز مكانة القضية الفلسطينية، وإدانة الاحتلال الإسرائيلي سياسياً وقانونياً في المؤسسات الدولية والمجالس البرلمانية.
2. تطوير العلاقة الفلسطينية مع الأردن إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في مواجهة خطر إسرائيل والمشروع الصهيوني على فلسطين والأردن، والتوافق على رؤية مشتركة في الدفاع عن القدس، والتصدي لمشاريع التهجير والتوطين والوطن البديل.

3. طمأنة الدول العربية والإسلامية بأنّ حالة النهوض الميداني والشعبي فلسطينياً لا تهدد استقرار أيٍّ منها.
4. استثمار حالة الوعي والتعاطف الشعبي الدولي مع الشعب الفلسطيني لبناء مراكز قوى شعبية داعمة لعدالة القضية الفلسطينية، والتواصل النشط مع التيارات المعتدلة والتقدمية والحركات الشعبية والشبابية الأمريكية والأوروبية التي اتخذت مواقف مميزة، للتأثير في مواقف الإدارة الأمريكية المنحازة للكيان الصهيوني، والسعي لتكون القضيّة الفلسطينيّة قضية عالمية، ورمزاً للنضال والتحرر الإنساني العالمي.
5. التحرك بقوة لتطوير مواقف كلّ من الصين وروسيا ودول آسيوية وأفريقية أخرى لإدانة الإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والضغط بالوسائل الممكنة على إسرائيل لإنهاء احتلالها العسكري للأراضي الفلسطينة المحلتة.

ث. الجانب الفكريّ والثقافيّ

1. إعادة الاعتبار لمشروع التحرير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتعامل معه كخيار واقعي ممكن التحقيق رغم الصعوبات والمعوقات أمامه، وتكريس مفهوم أنّ الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الصهيوني صراع إرادات ووجود لا تحكمه موازين القوى المادية فقط.
2. تكريس رمزية القدس ومكانتها الدينية والروحية عنواناً للمواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي كأداة من أدوات الصراع مع الاحتلال، وتوظيفها في إدانة إسرائيل، وفي الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته وتأكيد شرعية المقاومة.
3. تطوير استراتيجية إعلامية على المستوى العربي والدولي، لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وترويج الرواية التاريخية الفلسطينيّة بخطاب إنساني حضاري ومعاصر، وإحياء ذكرى النكبة كل عام، مقابل فضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ومواجهة رواية الاحتلال المزوَّرة.
4. العمل مع المنظمات الدولية غير الحكومية والنقابات العمالية والمهنية والشبكات والائتلافات والفنانين والكُتّاب والصحفيين وقادة الرأي لفضح الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

ثانياً: على المستوى الأردني

بلورة استراتيجية بناء ومواجهة وطنية لإحداث نقلة نوعية في الحالة الوطنية الأردنية في مواجهة إسرائيل والمشروع الصهيوني التوسعي، والذي يستهدف الأردن ومصالحه العليا وهويته الوطنية، وخصوصاً في المجالات التالية:

أ. الدفاع والأمن

تعزيز معادلة الردع وتعديل ميزان القوى لصالح الأردن من خلال امتلاك الأدوات المتاحة والمشروعة اللازمة لذلك على المستويات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، والتكيف الاستراتيجي والعملياتي مع الحالة الجديدة التي تفرضها خطط الضم والتهويد الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، والانتقال من حالة السلم إلى الاستعداد للصِدام والمواجهة عند اللزوم.

ب. السياسة الداخلية

تقوية المجتمع والدولة ومؤسساتهما، وبناء جبهة داخلية صلبة تقوم بدورها في هذه الاستراتيجية المقترحة، وتعزيز دور الأحزاب والنقابات ومختلف الأطر الاجتماعية في البلاد بشكل يتكامل مع دور الدولة ويسانده في مواجهة مخطط إسرائيل لاستهداف الأردن، ولدعم الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ت. السياسة الخارجية

1) إعادة تقييم شاملة لسياسة الأردن تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، بما يحقق حماية مصالح الأردن وكيانيته السياسية وهويته الوطنية وأمنه الخارجي واستقراره الداخلي، واستمرار تفعيل السياسات والدبلوماسية النشطة في إدانة إسرائيل، ودعم القضية الفلسطينية، واعتماد الدبلوماسية المباشرة والحاسمة بخطاب أكثر وضوحاً لمواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدد المصالح الأردنية العليا بما في ذلك مواجهة مشروع "الوطن البديل".
2) دعم وحدة الشعب الفلسطيني ونضاله مادياً وإعلامياً وسياسياً ومعنوياً، وإدامة وتمتين العلاقة مع مختلف المكونات السياسية الفلسطينية، ومحاولة التأثير باتجاه إنجاز المصالحة بين الأشقّاء الفلسطينيين.

3) النظر في بدائل التموضع السياسي الأردني عربياً وإقليمياً ودولياً لتقوية وحماية الاستراتيجية الأردنية في ضوء المخططات الإسرائلية التي تهدد المصالح الوطنية، ولخدمة القضية الفلسطينية ومحاصرة العدوان التوسعي الإسرائيلي.
4) السعي لتطوير موقف عربيّ موحد وعملي يتجاوز الخلافات ويوظف الإمكانيات العربية لتحجيم واحتواء العدوان الإسرائيلي.
5) اتخاذ مواقف وسياسات تعبّر عن رفض محاولات التطبيع العربية مع إسرائيل والقفز على القضية الفلسطينية، والتي لها انعكاسات خطيرة على الأردن وفلسطين، وتشكل تهديداً للدور الأردني ورؤيته الاستراتيجية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي- الإسرائيلي.
6) إحداث اختراق للمكونات والهيئات السياسية الفاعلة في دوائر صنع القرار وتكوين الرأي العام في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المؤثرة.

ثالثاً: على مستوى دول الطوق العربية

تعدّ هذه الدول الأكثر استهدافاً وتعرّضاً لخطر المشروع الصهيوني وإسرائيل بعد فلسطين والأردن، مما يستدعي تبنّي استراتيجيات بناء ومواجهة وإجراءات حاسمة حيال ذلك، وفق ما يلي:

1. إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، والإسراع في حل الصراعات والخلافات الوطنية الداخلية، وتجاوز الخلافات البينية في المواقف لصالح توحيد الشعوب في دعم صمود الشعب الفلسطيني.
2. اعتماد خطط بناء القوة عسكرياً واقتصادياً والتخطيط العملياتي الميداني لأي مواجهات محتملة مع إسرائيل، وتبنّي مواقف وسياسات مواجهة، وتوفير عوامل قوتها ونجاحها، وتبنّي قواعد اشتباك ميدانية تعتمد الردع والرد المناسب، وتوفير الوسائل والأنظمة المناسبة وفق الظروف والمعطيات.
3. دعم المقاومة المسلحة والشعبية والجهود السياسية والقانونية والإعلامية الفلسطينية، وتقديم الدعم والمساعدة الممكنة لكافة أشكال وأطياف المقاومة الفلسطينية، وتخفيف آثار الحصار على الشعب الفلسطيني، خصوصاً في غزة.
4. تسهيل وتشجيع الفعاليات الشعبية المناهضة لإسرائيل في الأردن ودول الطوق العربية،

وإحياء القضية الفلسطينية في مجتمع الشتات الفلسطيني وتوفير متطلبات نجاحها، وإعادة مقرّرات القضية الفلسطينية إلى مناهج التعليم العام والتعليم العالي.

5. تسهيل عقد مؤتمرٍ سنويّ لفلسطينيي الشتات واللاجئين، ودعم إجراء انتخابات تمثيلية للمجلس الوطني الفلسطيني في الشتات.

رابعاً: على مستوى الدول العربية عامة

1. إعادة إنتاج مشروع عربي تكامليّ يضمن الحد الأدنى من تحقيق المصالحة بين الدول العربية وشعوبها، وإحياء الدور العربي في رسم مستقبل الشرق الأوسط ومنه القضيّة الفلسطينيّة.
2. إصلاح جامعة الدول العربية بما يضمن بثّ الروح والقوة والفاعلية لوجودها ولدورها الفاعل في الصراع العربي- الإسرائيلي، والتوافق على آليات وأشكال دعم ومساندة الشعب الفلسطيني لتعزيز صموده ومقاومته وتمكينه من مواجهة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تصفية قضيته.
3. زيادة الوعي بماهية الصراع العربي- الإسرائيلي بوصفه صراعاً حضارياً ومصيرياً للأمة ويستهدف جوهر الأمن القومي العربي، وبأنّ المشروع الصهيوني يتناقض مع أي مشروع وحدويّ عربي، والعمل على رد الاعتبار لمحورية هذا الوعي في العقلية العربية، وكذلك نشر الوعي دولياً بحقيقة الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الصهيوني بوصفه استعماراً استيطانياً إحلالياً عنصرياً توسعياً.
4. تعزيز مشاريع التكامل والتعاون الاقتصادي العربي لتعزيز أمن الدول العربيّة، خاصّة في القطاعات الحيويّة كالماء والطاقة والغذاء، والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعيّة والبشريّة لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وللحد من معدلات الفقر والبطالة، وكذلك لإفشال أي محاولات لدمج إسرائيل في المنطقة العربيّة من خلال بوابة المشاريع الاقتصادية، خاصة مع دول الطوق العربية.
5. الدعوة إلى وقف جميع أشكال العلاقات مع إسرائيل، السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والتكنولوجيّة والثقافية والرياضية والسياحية؛ لما تحمله من مخاطر استراتيجيّة على أمن الدول العربيّة التي تقيم مثل هذه العلاقات، فضلاً عن ضررها البليغ بالقضيّة الفلسطينيّة.

6. تطوير جهود مقاطعة إسرائيل على المستوى الشعبي العربي والإسلامي وتأطيرها، وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والأكاديمية والسياسية والإعلامية وغيرها، والاهتمام بالنخبة والمجتمع المدني العربي ودعم مؤسساته لأهمية دورها في حماية المجتمع فكرياً وثقافياً من أي اختراق إسرائيلي.
7. إعادة النظر في "المبادرة العربية للسلام" مع إسرائيل بدءاً بتجميدها، والتلويح بالتراجع عن كافة التعهدات العربية التي نصّت عليها، وإطلاق مبادرة عربية عالمية منفتحة على كل الدول والهيئات والشخصيات التي تناهض إسرائيل واحتلالها لفلسطين كبديل للمبادرة العربية السابقة.
8. قيادة حراك دبلوماسي دوليّ نشط ضد الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدوليّة، كالجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الدوليّة المختلفة، كاليونيسكو وغيرها، ودعم جهود ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين دولياً، والسعي لعزل إسرائيل سياسياً واقتصادياً على المستوى الدولي.
9. دعم كافة أشكال المقاومة الفلسطينية سياسيّاً وإعلاميّاً واقتصادياً باعتبار المقاومة حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال العسكري.

قراءة في الأعداد المئة من مجلة دراسات شرق أوسطية

د. علي محافظة*

الملخص

حرص مركز دراسات الشرق الأوسط منذ إنشائه في العاصمة الأردنية على تحقيق أهدافه السياسية والثقافية والعلمية والإعلامية، وكان إصدار مجلة "**دراسات شرق أوسطية**" وسيلة مهمة لتحقيق هذه الأهداف؛ حيث تعد المجلة الأولى في المملكة الأردنية الهاشمية التي تصدر كمطبوعة متخصصة محكَّمة في المراكز البحثية، وتُعنى بالدراسات والتحليلات والمراجعات المتعلقة بالتحولات في منطقة الشرق الأوسط ومستقبلها، وكذلك بالتحولات العالمية ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط.

وقد جاء هذا التقرير لرصد المواد العلمية الصادرة في المجلة وتحليل مضمونها في سلسلة أعداد المجلة، والتي صدر العدد 100 منها مؤخراً بداية شهر تموز/ يوليو 2022.

وخلُص التقرير إلى أن موضوعات الأعداد المئة تتوزع على سبعة محاور رئيسة: قضايا وشؤون أردنية بنسبة 11%، والقضية الفلسطينية بنسبة 26%، والقضايا والشؤون والعلاقات العربية بنسبة 25%، وقضايا ومواقف وعلاقات دولية بنسبة 10%، وقضايا وأحداث وعلاقات إقليمية بنسبة 6%، وأحداث وشؤون إسرائيلية وصهيونية بنسبة 5%، وكتب ورسائل جامعية للمراجعة وملفات بيبلوغرافية بنسبة 17%.

ويوصي التقرير بضرورة أخذ المجلة مكانتها في مكتبات الجامعات الأردنية والعربية الرسمية والخاصة، وفي مكتبات معاهد الدراسات العليا والمنتديات الفكرية والمراكز الثقافية والمكتبات العامة العربية، لما تحتويه من بحوث ودراسات علمية محكّمة وتقارير وتحاليل استراتيجية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا بدّ من اطّلاع الأساتذة والطلبة والقراء عليها.

الكلمات المفتاحية: مجلات محكّمة، دراسات شرق أوسطية، مراكز بحثية، مجلات ومكتبات، بحوث ودراسات علمية، بيبلوغرافيا.

An Overview of the 100 Issues of the Middle Eastern Studies Journal, MESJ

Dr. Ali Mahafza

ABSTRACT

Since its establishment in the Jordanian capital in 1991, the "Middle East Studies Center"(MESC) has been keen to achieve its political, cultural, scientific, and media goals. The center's Journal, the "Middle Eastern Studies journal"(MESJ), is essential to achieving these goals. It was published for the first time in 1996. MESJ is the first Journal in the Hashemite Kingdom of Jordan as a specialized refereed publication. The

* **أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية، ورئيس مجلس أمناء جامعة آل البيت، وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية، ورئيس جامعة اليرموك سابقاً.**

Journal is concerned with studies, analyses, and reviews related to the dynamic transformations in the Middle East and its future. In addition, the global changes related to the Middle East are under publication interest.

This report overviewed the academic materials issued in the Journal and analyzed its content in the series of issues of the Journal; the 100th was published at the beginning of July 2022.

The report concluded that the topics of the hundred numbers are divided into seven main axes: Jordanian issues and affairs by 11%, the Palestinian cause by 26%, Arab matters, experiences, and relations by 25%, international issues, positions, and concerns by 10%, regional issues, events and concerns by 6%, Israeli and Zionist events and affairs by 5%, and books and university theses and dissertations for review and bibliography files by 17%.

The report recommends that the Journal is in the libraries of Jordanian and Arab official and private universities because it contains research papers, scientific studies, and political, economic, social, and cultural analyses that teachers, students, researchers, and readers have to know.

Keywords: refereed journals, Middle Eastern studies journal, Middle East, research centers, journals and libraries, scientific research, studies, bibliography, Jordan, Palestine, and Israel.

مقدمة

حرص مركز دراسات الشرق الأوسط منذ إنشائه في العاصمة الأردنية على تحقيق أهدافه السياسية والثقافية والعلمية والإعلامية، وكان إصدار مجلة بعنوان "قضايا شرق أوسطية" وسيلة مهمة لتحقيق هذه الأهداف، واستمر صدور المجلة بهذا العنوان منذ صدور العدد الأول في آذار/ مارس 1996 وحتى العدد العاشر الصادر عام 1999، واعتباراً من العدد الحادي عشر حملت المجلة عنواناً جديداً هو **"دراسات شرق أوسطية"**.

وقد احتلت المجلة مكانتها بين المجلات العلمية المحكمة التي تصدر في الأردن، وأصبح لها منذ العدد الثاني عشر هيئة استشارية تكوّنت بداية من عشرين شخصية أكاديمية وعلمية.

وبدأت منذ عددها 11 بتنويع أبوابها الثابتة والمتغيرة في كل عدد، مثل المقال الافتتاحي (الافتتاحية)، والبحوث والدراسات، والمقالات والتقارير، والتحليل الاستراتيجي، وندوة العدد، ومقابلة العدد، وملف العدد، والملف الببليوغرافي، وباب اللغة الإنجليزية. وشرعت منذ صدور العدد 19 بتقديم ملخص باللغة الإنجليزية للأبحاث والمقالات والتقارير الواردة في كل عدد من أعدادها،

أما موضوعات الأعداد المئة الرئيسة فقد توزعت في سبعة محاور، على النحو الموضح في الشكل أدناه.

الموضوعات الرئيسة للأعداد المئة

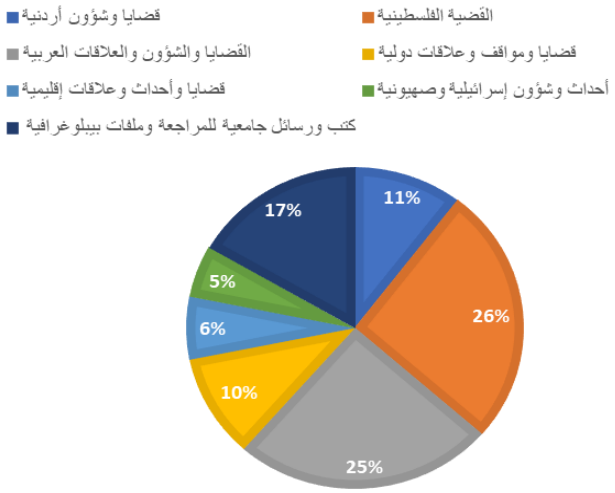

أولًا: قضايا وشؤون أردنية

بلغ مجموع ما ورد في أعداد المجلة المئة من مقالات افتتاحية وبحوث ودراسات ومقالات وتقارير وندوات ومقابلات في القضايا والشؤون الأردنية نحو 100 موضوع، حيث دارت هذه الموضوعات حول الانتخابات النيابية عام 2001، وقانون الانتخاب الأردني الجديد عام 2001، وقراءة في قوانين الانتخاب الأردنية منذ عام 1923 وحتى عام 2001، وانعكاسات القانون 2001 على الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد بعامة وعلى الأحزاب السياسية بخاصة، ومقارنته بقانون الانتخاب المصري، ونتائج انتخاب مجلس النواب الأردني عام 2003، وقانون الانتخابات الأردني المقترح عام 2011، والانتخابات النيابية التي أجريت عام 2013 ونتائجها، والانتخابات النيابية التي أجريت عام 2016 ونتائجها، والانتخابات البلدية واللامركزية التي أجريت عام 2017 ونتائجها، والانتخابات النيابية الأردنية عام 2021.

ومن الموضوعات الأردنية التي تضمنتها أعداد المجلة الإصلاح السياسي في الأردن والمطالب الحزبية والشعبية به؛ ففي مقابلة مع الأستاذ طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، عام 2005 تحدّث

عن مؤسسات المجتمع المدني العربية ودورها في الإصلاح السياسي، وتضمنت أعداد المجلة دراسات وبحوثاً ومقالات وتقارير حول الإصلاح السياسي والديمقراطية بين عامي 2005 و2010، وآفاق التغيير والإصلاح في الأردن عام 2011، ومقابلة مع الأستاذ أحمد عبيدات، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، حول الإصلاح السياسي عام 2011، ومقالات عن مستقبل مسيرة الإصلاح في الأردن عام 2012 وحول دوافع هذه المسيرة ومعوقاتها، والإصلاح السياسي: إنجازاته وفرصه عام 2022.

ومن الموضوعات الأردنية أيضاً الحياة الحزبية السياسية في الأردن وعلاقتها بالحكم، وتفاعل المواطن الأردني مع الحياة الحزبية عام 2001، والأحزاب السياسية الأردنية وقانون الانتخاب لسنة 2001، وتوازن القوى في الديمقراطية الأردنية عام 2007، والأردن والحركة الإسلامية وعلاقات الحكومة الأردنية مع حركة حماس عام 2008، والأزمة بين الحكومة الأردنية والحركة الإسلامية عام 2015، وتطور الفكر السياسي للحركة الإسلامية في الأردن بين عامي 2007 و2017.

واحتلت موضوعات الحريات العامة وحرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وحقوق الإنسان مكاناً بارزاً في أعداد المجلة المئة، كما احتل الوضع الاقتصادي في الأردن مكانة كبيرة في أعدادها ولا سيما التنمية الاقتصادية عام 2000، وانعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن عام 2001، والانعكاسات المعيشية لضريبة المبيعات الأردنية عام 2001، وفرص الاستثمار وآفاقه في الأردن عام 2001، والواقع الزراعي في البلاد عام 2002، وتطبيق التخاصية في الأردن ونتائجه عام 2003، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع الأسعار في الأردن عام 2008، والعلاقة بين تطور الاستثمار ومستوى المعيشة في الأردن عام 2010، واتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن عام 2011، وأثر التضخم الاقتصادي وانعكاساته على المواطن الأردني عام 2014، ودافوس الأردن: فرصة غير مستغلة عام 2015، والأداء الاقتصادي الأردني بين عامي 2011 و2015، والاستثمار الأجنبي في الأردن: إلى أين؟ عام 2016، وواقع الاقتصاد الأردني في عامي 2016 و2017، ومعدلات البطالة وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن عام 2019، ودور القطاع الخاص في تخفيف الأزمة الاقتصادية عام 2019، والاقتصاد الأردني عام 2019، والآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في الأردن عام 2020، واتجاهات التنمية الاقتصادية في الأردن بين عامي 2022- 2024.

ولم يَغفَل الباحثون والكتّاب في المجلة عن تناول علاقات الأردن الخارجية مع الدول العربية الشقيقة ودول الإقليم والدول الكبرى، فتناولوا قمّة عمان والقضايا العربية عام 2001، والدور الإقليمي للأردن واتجاهات التحول فيه عام 2011، وتداعيات الأزمة السورية على الأردن عام 2013، والأردن في إقليم عاصف عام 2014، ومقابلة مع الأستاذ طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، حول علاقات الأردن وخياراته بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 2018، وكان عنوان افتتاحية العدد (84): علاقات الأردن الدولية إلى أين؟ عام 2018، والعلاقات الأردنية– الإسرائيلية بعد إبرام معاهدة السلام الأردنية– الإسرائيلية عام 1994، ولا سيما عام 2020، وتوقيع اتفاقية الغاز الأردنية– الإسرائيلية عام 2015، والصمود الأردني– الفلسطيني أفشل تصفية القضية الفلسطينية وشطب دور الأردن من المعادلة عام 2020 إزاء محاولات ترامب ونتنياهو رئيس وزراء إسرائيل، ومئوية الأردن وآفاق المستقبل عام 2021.

ثانيًا: القضية الفلسطينية

من الطبيعي أن تحتل القضية الفلسطينية المقام الأول في عدد المقالات الافتتاحية والدراسات والبحوث والمقالات والتقارير والندوات والمقابلات في المجلة، والتي بلغ عددها نحو 250 مادة علمية، وأولها العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل بعد إبرام اتفاق أوسلو في أيلول 1993، ومنها اتفاق الخليل بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عام 1997، وتشريع التعذيب في إسرائيل ضد المعتقلين الفلسطينيين عام 2000، والمفاوضات على المسار الإسرائيلي– الفلسطيني عام 2000، وتقرير منظمة العفو الدولية حول هدم السلطات الإسرائيلية المساكن الفلسطينية ونزع الملكية عام 2000، والحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 2001، والاغتيالات وعمليات القتل غير المشروعة التي تنفذها إسرائيل عام 2001، ومتابعات عملية السلام بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل عام 2001، واجتياح إسرائيل للشعب الفلسطيني عام 2002، وخريطة الطريق لا تحقق الحكم الفلسطيني عام 2003، ورؤية اليمين الإسرائيلي لخريطة الطريق ومستقبلها عام 2003، والاجتياح الإسرائيلي لمدينة رفح الفلسطينية عام 2003، واستمرار الاستيطان اليهودي يهدد مستقبل الشعب الفلسطيني عام 2003، وبناء الجدار الفاصل: سياسة عنصرية إسرائيلية مستمرة عام 2004، وتقرير وضع الجدار الفاصل في القانون الدولي الصادر

عن منظمة العفو الدولية في شباط 2004، وقرار محكمة العدل الدولية حول جدار الفصل العنصري عام 2004، وعملية السلام في الصحف الإسرائيلية عام 2004، وخطة الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية عام 2005، والاندحار الإسرائيلي من غزة وتداعياته عام 2005، وآفاق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية (2007-2008)، واتفاقية معبر رفح 2005/11/15-2008/2/23 ومركزه القانوني عام 2008، والمفهوم الإسرائيلي للسلام في عهد حكومة كديما الإسرائيلية عام 2008، وإسرائيل تقضم المقدسات في القدس والخليل عام 2010، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات بين السلطة وإسرائيل عام 2010، والحرب الإسرائيلية على الرموز والشعائر الدينية عام 2011، والمفاوضات السرية الفلسطينية والإسرائيلية عام 2011، وإضراب الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية عام 2012، وقانون تسوية أوضاع المستوطنات في الأراضي المحتلة: أداة مستحدثة عام 2017، والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية من حل الصراع إلى إدارته: قراءة نقدية عام 2017، سياسات إسرائيل تجاه القدس والمسجد الأقصى عام 2017، وصفقة القرن خلال سنوات 2018-2020، وضم إسرائيل لأجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية والقدس والأغوار والمستوطنات عام 2020، ومتاهة مسار السلام مع إسرائيل وتداعياتها عام 2021، والمواجهة الفلسطينية- الإسرائيلية: الأبعاد الاستراتيجية عام 2021، أحداث حي الشيخ جراح والمسجد الأقصى والمواجهة العسكرية عام 2021 وعام 2022.

وتناول الباحثون والكتّاب مواقف الدول العربية والإقليمية والدولية من القضية الفلسطينية بشكل عام، ومن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خاص، ومنها الدولة الفلسطينية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999، والعرب وخيار الدولة الفلسطينية المستقلة عام 2000، والتوجهات العربية والإسلامية لمقاطعة إسرائيل والمنتوجات الأمريكية عام 2001، وتوجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية عام 2003، وسياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية عام 2006، والسياسات العربية اللازمة لدعم القضية الفلسطينية عام 2007، والحصار الأوروبي على حكومة حماس بين عامي 2006 و2008، ومحددات السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية عام 2008، ومطالبة البرلمان الأوروبي برفع الحصار عن غزة عام 2009، والمبادرة الأمريكية للتسوية في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما

عام 2009، ورسالة أوباما التصالحية مع العرب عام 2009، والبرلمانات الأوروبية والاعتراف بالدولة الفلسطينية عام 2016، وبريطانيا والاعتراف بالدولة الفلسطينية: قراءة في موقف مجلس العموم البريطاني عام 2017، وأبرز مبادرات السلام الأمريكية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي: من مبادرة روجرز عام 1970 إلى صفقة القرن عام 2020.

وتضمنت أعداد المجلة موضوعات تتعلق بمقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي وانتفاضاته المتتالية من عام 1996 وحتى عام 2022، أي من انطلاق حركة المقاومة الإسلامية حماس عام 1987 حتى عام 2022. واحتوت على تجربة حركة حماس عام 1998، وانتفاضة الأقصى عام 2000 وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشعب الفلسطيني وعلى الشعوب العربية والإسلامية، وانتفاضة الأقصى في أعوامها الخمسة (2000- 2004)، واغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين عام 2004، والاندحار الإسرائيلي من غزة عام 2005، والقضية الفلسطينية بقيادة حماس عام 2006، وحكومة حماس عام 2007، ودور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عام 2007، والعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008-2009، وفشل إسرائيل في هزيمة المقاومة الفلسطينية عام 2009، ونتائج المواجهة: الخسائر والإنجازات العسكرية والميدانية للطرفين عام 2009، ونهوض حركة حماس في الضفة الغربية عام 2010، وعملية إيلات عام 2011، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014 ونتائجها، وانتفاضة القدس عام 2015، ومسيرات العودة في قطاع غزة عام 2018 وتقييم إسرائيل لها، ودور فلسطينيي عام 1948 في خدمة القضية الفلسطينية عام 2021، ومقاومة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المسجد الأقصى عام 2022.

وقد تضمنت أعداد المجلة الخلاف بين منظمة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة وحركة حماس من جهة أخرى، ومحاولات المصالحة بينهما التي أجريت في القاهرة ومكة بين سنوات 2003 و2007، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام 2007، والحوار بين الطرفين عام 2008، وفشل حوار القاهرة بينهما عام 2008، واستئناف الحوار بينهما عام 2009، ومساعي المصالحة بينهما عام 2011 وعام 2014 وعام 2017، ووثيقة الاتفاق بينهما عام 2018، وتجدد مساعي المصالحة بينهما عام 2021.

ثالثًا: القضايا والشؤون والعلاقات العربية

لم يقلّ اهتمام الباحثين والكتّاب في المجلة بالقضايا والشؤون والعلاقات بين الدول العربية عن اهتمامهم وعنايتهم بالقضية الفلسطينية، وقد تجاوز عدد موضوعاتها في هذا المجال (240) موضوعاً، وكانت أزمة السودان الداخلية من الموضوعات التي عالجها الباحثون والكتّاب منذ عام 1996، واحتوت هذه الموضوعات تجربة الحركة الإسلامية في السودان عام 1999، والاتفاق السوداني على فصل جنوبي السودان عن الدولة السودانية عام 2004، وأزمة دارفور في السودان وأبعاد التدخل الأمريكي فيها عام 2004، والأزمة الوطنية السودانية عام 2009، والانتخابات السودانية عام 2010، والمشهد السوداني عام 2011 في ضوء الاستفتاء على مصير الجنوب، وأثر انفصال جنوبي السودان على الأمن القومي العربي عام 2012، والتكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة عام 2013، ويوميات الحراك الشعبي في السودان عام 2019، ومركزية إقليم شرقي السودان في الأمن الوطني السوداني عام 2022.

وتابع الباحثون والكتّاب في المجلة الأزمة الجزائرية في التسعينيات من القرن الماضي، وتجربة الحركة الإسلامية في الجزائر عام 1999، والانتخابات البرلمانية في الجزائر عام 2010، والحراك الشعبي في الجزائر عام 2019: أسبابه وتطوره وسيناريوهاته المحتملة، والانتخابات التشريعية في الجزائر عام 2021.

وكان لتطور الأوضاع في مصر موضوعات كثيرة في المجلة، حيث اشتملت على الحركة الإسلامية في مصر عام 1998، وانتخابات الرئاسة في مصر عام 2005، وثورة 25 يناير 2011 في مصر: الخلفيات والتداعيات، وأزمة الانتقال السياسي في مصر عام 2012، والاستفتاء الدستوري في مصر عام 2013، والمشهد السياسي في مصر عام 2013، والجيش والسياسة في المشهد المصري عام 2013، وانعكاسات الأزمة المصرية على إسرائيل وعلى قطاع غزة والقضية الفلسطينية عام 2013، والمواقف الدولية والإقليمية والعربية من الأزمة المصرية عام 2013، والتوجهات السياسية نحو الدولة المدنية بعد ثورة 25 يناير 2011 المصرية: مراجعة تحليلية نقدية عام 2014، وتأثير التغيرات السياسية المصرية في العلاقة بين مصر وتركيا عام 2017، وتحالف الشام الجديد بين مصر والأردن والعراق عام 2021.

واحتل العراق مكاناً بارزاً في موضوعات المجلة لا سيما: الحصار الدولي على العراق (1991- 1999)، والحرب الأمريكية على العراق عام 2003، والأوضاع الإنسانية في العراق تحت الاحتلال الأمريكي عام 2003، وحقوق الإنسان في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي عام 2003، وتصاعد المقاومة للاحتلال الأمريكي عام 2005، وتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عامين عام 2005، ومحنة البترول العراقي بعد أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي عام 2007، والمشهد العراقي عام 2014، والانتخابات النيابية العراقية عام 2014، والحراك الشعبي في العراق عام 2020، والأزمة العراقية في عامي 2019 و2020.

أما سوريا فقد تابع الباحثون والكتّاب في المجلة تطور الأحداث فيها، لا سيما المفاوضات السورية- الإسرائيلية عام 2000، والسياسة السورية ما بعد وفاة حافظ الأسد عام 2001، والمفاوضات السورية- الإسرائيلية في تركيا عام 2008، والمبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية عام 2013، وأزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية عام 2016، والدور الروسي في سوريا عام 2018، وموقف إسرائيل من التدخل الإيراني في سوريا بين عامي (2011- 2019)، واتجاهات التحول الممكنة في سياسة تركيا نحو سوريا عام 2022.

واحتلت تونس مكانة في بحوث ومقالات المجلة وتقاريرها، وذلك بدءًا من مؤتمر القمة العربي في تونس عام 2004، وانتخابات المجلس التأسيسي في تونس عام 2012، والانتخابات النيابية فيها في العام نفسه، وآفاق التحول السياسي في تونس في ضوء إقرار الدستور وتشكيل حكومة توافق وطني عام 2014، والمشهد التونسي بعد إعلان الحالة الاستثنائية عام 2021.

وكانت العناية بتطور الأحداث في المملكة المغربية ظاهرة في موضوعات المجلة بدءاً من تجربة الحركة الإسلامية في المغرب عام 1999، والانتخابات المغربية النيابية عام 2012، والتطبيع المغربي- الإسرائيلي عام 2020.

وكان لليبيا وأحداثها موقعها في موضوعات المجلة، لا سيما الإدارة الأمريكية- الأوروبية للأزمة الليبية أثناء ثورة 2011- 2012، وإشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد عام 2011، وليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح عام 2015.

وكان لليمن أيضاً ولأحداثها نصيب من موضوعات المجلة، مثل تجربة الحركة الإسلامية في اليمن عام 1998، وآفاق التحولات في اليمن في ضوء التمدد الحوثي عام 2015.

واحتلت أحداث لبنان وأزمته موقعها في موضوعات المجلة بدءاً من تجربة حزب الله اللبناني عام 1998، والانسحاب الإسرائيلي من جنوبي لبنان عام 2000، ومؤتمر القمة العربي الذي عقد في العاصمة اللبنانية عام 2002، والحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، والحراك الشعبي في لبنان عام 2020، ولبنان في الذكرى المئوية الأولى عام 2020، والأزمة الاقتصادية اللبنانية 2021، والأزمة اللبنانية ومسار الخروج عام 2022.

وكان لدول الخليج العربية موضوعاتها في المجلة، وأهمها موقف المملكة العربية السعودية من الثورات العربية عام 2011، وأمن الخليج العربي في ضوء سيناريوهات إيران النووية عام 2016، وتطور العلاقات السعودية- الإيرانية عام 2016، والأزمة الخليجية بين قطر وسائر دول مجلس التعاون الخليجي عام 2018.

ولم يتجاهل الباحثون والكتّاب في المجلة الصومال وأحداثه، ولا سيما: الصومال ما بعد المرحلة الانتقالية عام 2013.

أما قضايا العرب العامة وعلاقاتهم بالعالم فقد شملتها الموضوعات الآتية: المشاركة الأوروبية- المتوسطية: رؤية نقدية عام 2001، والأمن الغذائي العربي عام 2001، والاختراق الإسرائيلي لأفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي عام 2002، وندوة العلاقات العربية- الصينية في بكين 11- 2005/12/12، والسياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط عام 2007، والسياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عام 2008، والعلاقة العربية مع الفاتيكان عام 2009، ودلالات التحول الديمقراطي في الوطن العربي عام 2011، والثورات العربية بين المطالب الشعبية والتدخلات الخارجية عام 2011، وتداعيات المواجهة مع تيار الإسلام السياسي في العالم العربي عام 2014، ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي عام 2014، والحروب الأهلية العربية ومستقبل الدولة الوطنية عام 2016، والعالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني عام 2017، وجائحة كورونا وتداعياتها على العالم العربي عام 2020، ودور ومستقبل حركات الإسلام السياسي في العالم العربي (2010-2020)، وظاهرة المصالحات العربية: الدوافع والنتائج عام 2022.

رابعًا: قضايا ومواقف وعلاقات دولية

بلغ عدد المقالات الافتتاحية والبحوث والدراسات والمقالات والتقارير التي تناولت القضايا والمواقف والعلاقات الدولية في أعداد المجلة المئة نحو (100) مادة علمية، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المقام الأول بينها. واشتملت هذه الموضوعات انتخابات الرئاسة وأعضاء الكونغرس بمجلسيه الشيوخ والنواب الأمريكيين وانعكاساتها على الشرق الأوسط بعامة والصراع العربي- الإسرائيلي بخاصة بين عامي 1996 و2020، وأحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والنظام العالمي الجديد بعد هذه الأحداث، وإعلان الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001، واتهام الولايات المتحدة الأمريكية للعراق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل عام 2003، والأزمة المالية الأمريكية والدولية وتحولات النظام الدولي في عامي 2008 و2009، وانعكاسات هذه الأزمة المالية على أسواق المال والاقتصاد العربي عام 2009، والسياسة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2008- 2012، وفوز الجمهوريين في انتخابات الكونغرس في عهد الرئيس الديمقراطي أوباما عام 2010، واستراتيجية حلف شمالي الأطلسي حتى عام 2020 وأثرها على الشرق الأوسط، وقيادة أمريكا للعالم برسم السؤال، عام 2011، وسياسات أمريكا في المنطقة مع اندلاع الربيع العربي والحركة الإسلامية 2011- 2012، والانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2012، والموقف الأمريكي من الثورات العربي والإصلاحات في المنطقة العربية عام 2013، وجذور الإسلاموفوبيا في الغرب ومآلاتها المستقبلية، وانتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية عام 2016 وردود الفعل العربية والإقليمية والدولية عام 2017، ونتائج انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأمريكية للكونغرس بمجلسيه عام 2018، والإخفاق الأمريكي في الأمم المتحدة عام 2019، والتوتر الأمريكي- الصيني عام 2022.

ويلي الولايات المتحدة الأمريكية في الأهمية على الصعيد الدولي الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين. ونبدأ بمواقف الدول الغربية من الإسلام السياسي في الشرق الأوسط عام 1999، وموقف أوروبا الموحدة من الوطن العربي عام 2000، وقيام الاتحاد الأوروبي وأثر استعمال اليورو كعملة له على اقتصادات أوروبا عام 2002، والعداء للإسلام في أوروبا عام 2010، وتوجهات الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة العربية عام 2011، وبروتوكول باريس الاقتصادي عام 2012.

والدور الروسي في الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين، وزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للشرق الأوسط عام 2005 ودلالاتها، والتحول في مكانة روسيا الدولية عام 2014، وروسيا بوتين: استراتيجية استعادة المكانة في رسم السياسة الدولية عام 2018، وتنامي الدور الروسي في الشرق الأوسط (2019)، وأوراسيا الجديدة وجيوبولتيك السياسة الخارجية الروسية عام 2020، والحرب الروسية- الأوكرانية: المخاوف والعبر الأولية عام 2022، وتداعيات هذه الحرب على الأمن الغذائي في العالم العربي عام 2022.

ويتجلى الدور الصيني في الشرق الأوسط في الموضوعات الآتية: السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط عام 2011، والتحول في الموقف الصيني من الإرهاب وأثره على المصالح العربية والفلسطينية عام 2017، والتوتر الصيني- الأمريكي عام 2022.

ومن الموضوعات الدولية المهمة: انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي في عامي 2000 و2001، ودور الأمم المتحدة بعد أحداث 2001/9/11 في الولايات المتحدة الأمريكية، والأبعاد الدولية لمشكلة القرصنة في البحر الأحمر وتأثيرها على الدول المشاطئة له عام 2009، ومجازر المسلمين في ميانمار عام 2013، ومنطقة الساحل الأفريقي عام 2013، ومعاداة السامية: المفهوم والتعريف العملي والاستعمال عام 2021.

خامسًا: قضايا وأحداث وعلاقات إقليمية

تجاوز عدد المقالات الافتتاحية والبحوث والدراسات والمقالات والتقارير التي تناولت قضايا وأحداث وعلاقات إقليمية في المجلة الستين. واحتلت تركيا وإيران المقام الأول، فعن تركيا نجد الآتي: السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي عام 1996، والعلاقات التركية- الإيرانية عام 2003، ومؤتمر الشرق في تركيا 9-2005/11/13، والمصلحة العربية وتوازن الدورين التركي والإيراني في الشرق الأوسط عام 2007، والمسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا بين النجاح والإخفاق عام 2007، والدور التركي بعد معركة غزة عام 2009، والعلاقات التركية- الإسرائيلية بين التوتر والاستقرار عام 2009، وإيران وتركيا في الشرق الأوسط بين تبادل المصالح وتوازن الأدوار عام 2009، والعرب وتركيا: التباس العلاقة والدور في المعادلات الإقليمية والدولية عام 2010، وتركيا وعلاقتها بالمصالح العربية العليا عام 2010، وتركيا وإسرائيل بعد اعتداء إسرائيل على أسطول

الحرية عام 2010، والتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية عام 2011، استراتيجية التعامل مع الثورات العربية لدى تركيا وإيران والسعودية عام 2012، والتحرك التركي المعاصر في أفريقيا عام 2013، والنفوذ الإقليمي التركي في ضوء الأزمة السورية عام 2014، ونتائج الانتخابات البلدية التركية لعام 2014، وتركيا حتى عام 2023: حراك داخلي نشط وانكفاء خارجي مؤقت عام 2014، ونتائج الانتخابات البرلمانية التركية عام 2015 ودلالاتها الداخلية، والعلاقات التركية- الإيرانية وانعكاسها على الشرق الأوسط عام 2019، والنزاع التركي- اليوناني في شرقي المتوسط: أسبابه ومواقف الأطراف الإقليمية عام 2020.

وعن إيران نجد الموضوعات الآتية: الدور الإيراني في منطقتي الخليج العربي وآسيا الوسطى عام 1997، والتحولات الأساسية في الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين عام 2000، والتوجهات الإيرانية نحو العالم العربي عام 2001، وأزمة البرنامج النووي الإيراني عام 2007، والأزمة الأمريكية- الإيرانية عام 2007، والمصالح العربية والعلاقة مع إيران عام 2010، وإيران والولايات المتحدة الأمريكية واحتمالات الصدام عام 2010، والملف النووي الإيراني بين العقوبات الغربية والتهديدات الإسرائيلية عام 2011، وآفاق العلاقات الإيرانية- الغربية في ظل رئاسة روحاني عام 2013، وخيارات التحول في العلاقات الأمريكية- الإيرانية وتداعياتها عام 2013، والاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته عام 2015، وملف الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، والانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني: التداعيات والآفاق عام 2018.

وعن دول أخرى نجد الموضوعات الآتية: الصراع بين أريتريا وأثيوبيا في القرن الأفريقي عام 2000، والصراع الهندي- الباكستاني عام 2002، ومؤتمر السلام الصومالي في نيروبي عام 2003، وأزمة العلاقات الباكستانية- الأمريكية عام 2012.

سادسًا: أحداث وشؤون إسرائيلية وصهيونية

كان نصيب الأحداث والشؤون الإسرائيلية والصهيونية ما يربو على الخمسين من البحوث والدراسات والمقالات والتقارير والندوات في أعداد المجلة المئة. وخضعت هذه الأحداث والشؤون للتحليل العلمي والنقد الموضوعي والعمق الاستراتيجي، وكان أبرز هذه الأحداث انتخابات الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي عام 1996، وانتخابات الكنيست عام 2000، والانتخابات عام 2003،

وانتخابات الكنيست عام 2013 وعام 2015 وعام 2019، وصاحب هذه الانتخابات تشكيل حكومات يمينية متطرفة. وتناول الباحثون والكتّاب في المجلة تحليل المجتمع الإسرائيلي وتوجهه نحو اليمين المتطرف، والأحزاب السياسية في إسرائيل وتوجهاتها اليمينية المتطرفة، وقراءة في استطلاع بيو حول الانقسام الديني في المجتمع الإسرائيلي، وتعامل الحكومات الإسرائيلية المتطرفة مع الفلسطينيين بقسوة وعنف وإرهاب، والاستيلاء على أراضيهم وتدمير بيوتهم. وتناولوا أيضًا المساعدات الأمريكية لإسرائيل عام 1997، واليهود الأمريكيون وإسرائيل عام 2002، والتدخل الإسرائيلي في شمالي العراق عام 1999، والدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، وأمريكا وإسرائيل تحالف استراتيجي وأزمات تكتيكية عام 2010، وقراءات في مؤتمرات هرتسيليا عام 2010 وعام 2015 وعام 2019، وقانون القومية الإسرائيلي وتداعياته عام 2018، وعرض وترجمة التلمود البابلي الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط عام 2012.

سابعًا: كتب ورسائل جامعية للمراجعة وملفات بيبلوغرافية

حرص محرر المجلة وهيئة التحرير فيها على تلخيص وتعريف كثير من المؤلفات الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية لقراء المجلة. كما حرصوا أيضًا على ذكر مراجع عدد كبير من موضوعات المجلة لتمكين الباحثين والكتّاب من الرجوع إليها في إعداد بحوثهم ودراساتهم ومقالاتهم وتقاريرهم، من خلال ملفات العدد والملفات البيبلوغرافية ومراجعات الكتب والرسائل الجامعية، والتي توزعت على ما يقارب 160 مادة علمية.

خلاصة

خلاصة القول أنّ أعداد المجلة المئة أصبحت من المصادر الأولية والمراجع العلمية لدراسة ربع قرن من تاريخ الشرق الأوسط بعامة، والأردن وفلسطين بخاصة بين عامي 1996 و2022.

ومن المهم ذكره أن هذه المجلة العلمية جديرة بأن تحتل مكانتها في مكتبات الجامعات الأردنية والعربية الرسمية والخاصة، وفي مكتبات معاهد الدراسات العليا والمنتديات الفكرية والمراكز الثقافية والمكتبات العامة العربية، لما تحتويه من بحوث ودراسات علمية محكمة وتقارير وتحاليل استراتيجية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا بدّ من اطّلاع الأساتذة والطلبة والقراء عليها.

حلقة علمية دراسية

"العلاقة بين الأردن وحماس واتجاهات المستقبل"

أ. موسى سليمان*

الملخص

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، نهاية شهر آب/ أغسطس 2022، حلقة علمية دراسية تحت عنوان "العلاقة بين الأردن وحركة حماس واتجاهات المستقبل"، بمشاركة شخصيات سياسية واستراتيجية وأكاديمية ونواب ووزراء سابقين.

وناقش المشاركون التحوّلات التي شهدتها المنطقة واتجاهات المستقبل في ضوء المتغيرات الحالية مثل انتهاء فكرة حل الدولتين للصراع العربي– الإسرائيلي وبروز قوى فلسطينية فاعلة، وتنامي قوى اليمين المتطرف في الداخل الإسرائيلي، وتطورات الواقع الجيوسياسي المرتبط بالدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية وعلاقاته بالأطراف الفلسطينية الفاعلة.

وأجمع المشاركون على أهمية محافظة الأردن على علاقاته مع كافة الأطراف الفلسطينية، في حين تباينت آراؤهم حول شكل العلاقة ومستقبلها مع حركة حماس، حيث رأى بعض المشاركين أهمية المحافظة على قنوات الاتصال الحالية مع الحركة دون الحاجة إلى تطويرها لمستوى أعلى تجنباً للضغوط الإقليمية والدولية، فيما دعا آخرون إلى تطوير العلاقة وتوسيعها لتأخذ طابعاً استراتيجياً يضمن أدواراً أكثر شمولية للأردن في القضية الفلسطينية، مؤكدين أن مسألة الضغوط مبالغ فيها أمام هذا التغيير.

كما استعرض المشاركون محددات تطوير علاقة الأردن بحركة حماس، ومن ذلك عدم المفاضلة بين العلاقة مع حماس والعلاقة مع أطراف أخرى، واعتماد مبدأ الواقعية السياسية، وبلورة شكل جديد للعلاقة يخدم المصالح الأردنية ويمنع الحلول المستقبلية للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، وفي نفس الوقت بما يعزز الدور الإقليمي الأردني، ويوسع الخيارات الأردنية ويزيد من ثقل أوراقه السياسية والاستراتيجية المؤثرة في القضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الأردن، حماس، العلاقة بين الأردن وحماس، المصالح الأردنية العليا، القضية الفلسطينية، الأطراف الفلسطينية، القوى الفلسطينية.

Academic Seminar

"The Relationship between Jordan and Hamas and Future Directions"

Mr. Musa Solaiman

ABSTRACT

The seminar was held in Amman at the end of August 2022. It is entitled "The Relationship between Jordan and Hamas and Future

* مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

Directions," with the participation of distinguished political, strategic, and academic figures, MPs, and former ministers.

The participants discussed the transformations in the region and future directions in light of the current changes, such as the end of the idea of a two-state solution to the Arab-Israeli conflict, the emergence of active Palestinian resistance forces, the growth of the extremist right forces inside Israel, and developments in the geopolitical reality related to the Jordanian role towards the Palestinian cause and its relations with Palestinian actors.

The participants unanimously agreed on the importance of Jordan maintaining its relations with all Palestinian parties, while their opinions differed on the shape and future of the relationship with Hamas specifically. Some participants saw the importance of preserving the current communication channels with the Movement without developing them to a higher level to avoid supposed regional and international pressures. Others called for developing and expanding the relationship to take a strategic character that guarantees more comprehensive roles for Jordan in the Palestinian cause, stressing that the pressure issue is exaggerated as the US President called on Jordan twice to contact Hamas in 2021 for a truce agreement.

The participants also reviewed the determinants of developing Jordan's relationship with Hamas. They called on the government to adopt the principle of political realism and the crystallization of a new form of the relationship that serves Jordanian interests to prevent future solutions to the Palestinian cause at Jordan's expense. While simultaneously enhancing the Jordanian regional role, expanding the Jordanian options, and increasing the weight of its political and strategic cards affecting the Palestinian issue.

Keywords: Jordan, Hamas, Jordanian interests, the Palestinian cause.

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، يوم الأربعاء 2022/8/31 حلقة دراسية علمية بعنوان "**العلاقة بين الأردن وحركة حماس واتجاهات المستقبل**"*، ناقش المشاركون فيها

* **المشاركون// د. حسن المومني**- أستاذ العلاقات الدولية والدراسات الإقليمية في الجامعة الأردنية. **أ. عاطف الجولاني**- رئيس تحرير صحيفة السبيل الأردنية سابقا. **د. قاصد محمود**- فريق متقاعد وخبير استراتيجي. **أ. محمود اراديسات**- لواء متقاعد وخبير استراتيجي. **أ. فاضل فهيد**- فريق ركن متقاعد ومدير الأمن العام الأسبق. **د. أمين مشاقبة**- وزير أسبق. **أ.وائل السقا**- نقيب المهندسين الأسبق. **د. أحمد الشناق**- أمين عام حزب الوطني الدستوري. **د. موسى بريزات**- المفوض العام الأسبق للمركز الوطني لحقوق الإنسان. **أ.صالح العرموطي**- عضو المجلس النواب الأردني **أ. جواد الحمد**- رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط. **د. بيان العمري**- مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

المصالح المشتركة وعوامل التقارب والتحولات الدولية والإقليمية والمحلية ودورها في تشجيع إعادة رسم العلاقة بين المملكة وحركة حماس كفصيل فلسطينيّ فاعل ومؤثر في القضية الفلسطينية ومستقبلها.

وأكدوا أن محددات ضبط أي علاقة مستقبلية بين الطرفين، تعتمد على خدمة مصالحهما ومراعاة الواقع السياسي والمصالح المشتركة، ومنع أي حلول للقضية الفلسطينية على حساب المصالح الأردنية العليا، والحفاظ على دور الأردن الإقليمي الفاعل، خاصة في القضية الفلسطينية.

واستعرض المشاركون العلاقة التي كانت قائمة بين الأردن وحركة حماس قبل عام 1999 ورأوا أنها خدمت الطرفين، وحققت مصالح متبادلة للطرفين في مواجهة المشروع الصهيوني، كما خدمت إدامة نضال الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي.

ورأوا أن العلاقة مع حركة حماس كفصيل فلسطيني فاعل، ما زالت تخدم المصالح الاستراتيجية العليا للأردن في ظل التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، وفي ظل حركات الاستدارة المتعددة في ملف العلاقات السياسية بين عدد من الدول العربية والإقليمية التي كانت بينها العديد من الخلافات.

وبين المتحدثون أن العوامل السياسية والاجتماعية والجغرافية تشجع على بناء علاقات أردنية مع كافة الأطراف الفلسطينية بلا استثناء، بما يضمن أدوارًا أكثر شمولية وتأثيرًا، وأن تلاشي حل إقامة الدولة الفلسطينية المستند إلى المسار التفاوضي يمثل تهديداً جدياً للأردن، ما يستوجب دعم الشعب الفلسطيني وصموده ونضاله لتحرير أرضه ونيل حقوقه، وكذلك تطوير العلاقة مع القوى الفاعلة الفلسطينية لتحقيق مكاسب تكتيكية واستراتيجية على حد سواء، بما في ذلك حركة حماس التي أظهرت نضجاً سياسياً لافتاً ومرونة في المواقف، وأصبحت طرفاً فاعلاً في رسم مستقبل المنطقة، إضافة إلى ملاحظة قيامها بأدوار مسؤولة في علاقاتها السياسية وإداراتها لملفات القضية الفلسطينية، في العديد من الظروف المعقدة والمتداخلة.

وأكد أغلب المشاركين أنّ التوقيت مناسبٌ للأردنّ لإعادة بناء سياساته وعلاقاته بحركة حماس على أن يكون ذلك ضمن سياق تكامليّ في التعامل مع الجانب الفلسطيني، بعيداً عن المفاضلة بين أطرافه المختلفة، وهو ما يخدم مواقف الأردنّ وسلوكه السياسي المتوازن والفاعل في القضية الفلسطينية.

ورأى كثير من المشاركين ضرورة تشجيع الأردن على المبادرة برفع مستوى العلاقة مع حركة حماس التي تخدم مواقفها وسلوكها السياسي والاستراتيجي المقاوم مصالح الأردن السياسية والأمنية والاستراتيجية لمواجهة أي تهديدات إسرائيلية للأردن ومصالحه، ومنع حل القضية على حسابه، كما أن مواقف حماس من المشروع الصهيوني والرافضة لأي حلول على حساب دول الجوار، تتطابق مع مواقف الأردن ومصالحه العليا.

ودعا المشاركون إلى دور أردني مبادر ومتنوع في القضية الفلسطينية، في ظل علاقة مع قوة فلسطينية مؤثرة وقوية مثل حركة حماس لخدمة مصالح الأردن الداخلية والخارجية، ومواجهة المشروع الصهيوني بالوطن البديل وأي أطماع أو تهديدات إسرائيلية متناهية ضد الأردن، خاصة وأن قطع العلاقة مع حماس واستئنافها بمستوى منخفض، لم يعد بأي مكاسب سياسية أو استراتيجية على الأردن.

وذهبت آراء المشاركين حول مستقبل العلاقة الأردنية بحركة حماس إلى ثلاثة اتجاهات، يرى الأول أهمية المحافظة على العلاقة مع حركة حماس بوصفها حركة تحرر وطني دون ضرورة رفع مستوى العلاقة معها حالياً لتجنيب المملكة الضغوط الخارجية.

فيما يرى الاتجاه الثاني أنّه لا بد من تطوير العلاقة مع حركة حماس، انطلاقاً من الواقعية السياسية والمصالح المشتركة، لخدمة دور الأردنّ الإقليمي الفاعل في المنطقة، وفي القضية الفلسطينية على وجه الخصوص، خاصة وأن اللحظة الراهنة مهمة لتقوية موقف الأردنّ وحمايته من أيّ مخططات إقليمية تستهدف كيانه ووحدته ونظامه، بما في ذلك المخطط الصهيوني لـ "الوطن البديل".

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ نوع العلاقة الجديدة ومستواها ربما لا تكون مطابقة لنوع العلاقة السابقة، فربما تضبط العلاقات الجديدة قواعد ومحددات جديدة أيضاً، خصوصاً أن حركة حماس ظهرت كطرف "راشدٍ وفاعل" استراتيجياً وسياسياً في إدارة ملفات القضية الفلسطينية، كما ظهر في سياستها في التعامل مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في آب/ أغسطس 2022، وهي تعدّ طرفاً مناسباً لعلاقات ذات مصداقية مع الأردنّ.

أما الاتجاه الثالث فيرى أن الأردن معنيّ بالمبادرة والإسراع باستجماع أوراق القوة لديه خاصة في القضية الفلسطينية، وأنّ حركة حماس والعلاقة معها تشكلان ورقة مهمة يمكن استثمارها أردنياً في تعزيز السياسات الخارجية، والحفاظ على الدور الجيوسياسي الفاعل للأردنّ والوصاية الهاشمية على المقدسات الدينية في مدينة القدس المحتلة، ومواجهة خطر "الوطن البديل"، وكذلك التخفيف من آثار تداعيات التطبيع العربيّ المستجدّ مع إسرائيل على الدور الأردني المبادر والمتنوع والمتوزان تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما يتوقع أن يوّفر للأردنّ بدائل سياسية واستراتيجية تخدمه في زيادة مساحة هامش المناورة السياسية لديه.

ويقترح هذا الاتجاه أن تأخذ العلاقة طابعاً استراتيجياً يحول دون انفراد أطراف إقليمية بالعلاقة مع حركة حماس، كما يرى هذا الاتجاه أن العلاقة مع حركة حماس لا تشكّل أيّ خطر على الأردنّ وسياساته ووحدته الوطنية ومصالحه الاستراتيجية.

وقد أوصى المشاركون برفع تقرير ملخّص لمؤسسات صنع القرار.

الملخص التنفيذي لتقرير:

"الأزمة التونسية ومسار الخروج 2021-2022"[1]

فريق الأزمات العربي*

داهمت الأزمة التونسية المركبة في العام 2021، البيئة السياسية العربية- حيث أن حالة تونس كانت تشكل تجربة ديمقراطية تعددية انتقالية كثمرة للربيع العربي- وذلك بعد إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد الحالة الاستثنائية في البلاد (الطوارئ)، وأعلن تجميد البرلمان فوراً، وإصدر مراسيم رئاسية، تمخضت عن حل البرلمان ومجلس القضاء الأعلى لاحقاً، وحل اللجنة المستقلة للانتخابات، ووقف العمل بالدستور حيث قديم دستوراً جديداً عرضه للاستفتاء الشعبي رغم معارضة غالبية الأحزاب التونسية، ثم إصدار قانون انتخاب معدل بمرسوم رئاسي أيضاً، ألغى بموجبه القوائم الانتخابية الحزبية؛ وأقر الترشيح الفردي فقط، مما اعتبر مؤشراً على تراجع جديد في البيئة الديمقراطية ومعاييرها الدولية.

ويبحث **فريق الأزمات العربي- ACT** في هذا التقرير الأزمة التونسية المتراكمة والمتداخلة والمعقدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي أوصلت الدولة إلى شكل من

[1] للاطلاع على التقرير كاملاً يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمركز دراسات الشرق الأوسط: www.mesc.com.jo

* فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن. أعضاء الفريق: **جواد الحمد** رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (رئيس الفريق)، **قاصد محمود** الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي- الأردن، **محمد العدينات** أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق- الأردن، **نظام بركات** أستاذ العلوم السياسية- الأردن، **عاطف الجولاني** الكاتب والمحلل السياسي- الأردن، **مصطفى عثمان** وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة- جنيف، **حامد القويسي** أستاذ العلوم السياسة في جامعة لندن- بريطانيا، **صباح الياسين** أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق- العراق.

التعطيل والشلل المؤسسي على الصعد الرسمية والشعبية والحزبية وقوى المجتمع المدني، ويتناول التقرير بيئة الأزمة التونسية وخلفياتها وأسبابها، ومواقف أطراف الأزمة المحلية والإقليمية والدولية ومصالحها، وسيناريوهات مستقبل الأزمة ومسار التحوّل واستراتيجية الخروج منها المقترحة.

وقد سبق اتخاذ الريس لهذه الإجراءات الاستثنائية، نزاع عميق بين الرئيس والبرلمان من جهة، وبينه وبين الحكومة من جهة أخرى، ناهيك عن خلافاته مع العديد من الأحزاب الممثلة بالبرلمان، الأمر الذي أسس لبيئة سياسية هشة في تونس، استثمرها الرئيس في تبرير إجراءاته الاستثنائية التي لم تلتزم بنصوص الدستور النافذ حسب مختلف الخبراء الدستوريين إضافة إلى انتقادات واسعة من الأحزاب التونسية أيضاً.

ورغم مرور الفترة التي أعلنها الرئيس عن إعلان الحالة الاستثنائية لثلاثين يوماً غير أنه استمر يمددها ثم أعلن أنها وفق برنامج رسمه ينتهي في 2022/12/17، أي بعد قرابة عام ونصف على إعلان الحالة الاستثنائية دون الرجوع لأي سلطة تشريعية أو قضائية قائمة وفق أحكام الدستور، فلم يستطيع الرئيس طيلة هذه المدة التوافق مع الأحزاب الوطنية أو القادة السياسيين في البلاد وكذلك اتحاد الشغل، بغرض الاتفاق على كيفية إدارة المرحلة حتى بعد أن حدد هو منفرداً برنامجها الزمني.

وقد أدار الرئيس قيس سعيد البلاد بكامل سلطاتها منفرداً، مما أثار التساؤلات والمخاوف لدى التونسيين من عودة تونس إلى حكم الفرد المطلق الذي عانت منه منذ الاستقلال حتى اندلاع الربيع العربي عام 2011 الذي أطاح بالرئيس بن علي، وما تحمله هذه التخوفات من إشكالات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، وتراجع باتجاهات الإصلاح السياسي والديمقراطي التي أنجزها الشعب التونسي بثورته قبل عشر سنوات، مما قد يزيد من عمق الأزمة في البلاد، وربما يؤسس لانقسام مجتمعي وسياسي خطير أفقياً وعمودياً.

ويرى **فريق الأزمات العربي- ACT** أن مسار التحوّل عن الأزمة والخروج منها يتطلب ثلاثة مقومات، أولها أن يكون الهدف المشترك تطوير وتحسين التجربة الديمقراطية والحريات في تونس، والثاني التوّقف عن استهداف الأحزاب وشخصيات سياسية، واللجوء إلى طاولة حوار تونسي يشارك فيه جميع أبناء تونس، والثالث إعادة البرلمان المنتخب ليقوم بإقرار تعديل القوانين

اللازمة لتطوير الحياة السياسية، والتوصل إلى حلول وسط بخصوص التعديلات اللازمة لدستور 2014 خصوصاً ما يتعلق بصلاحيات الرئيس والحكومة والبرلمان، وإعلان تأجيل الانتخابات إلى نهاية الربع الأول من العام 2023، واعتبارها مبكرة لكل من البرلمان والرئاسة في وقت واحد، بهدف إعطاء الفرصة للتونسيين للقيام بتحقيق مقومات الخروج من الأزمة هذه.

ويقترح الفريق مساراً متكاملاً للخروج من الأزمة يستند إلى هذه المقومات، مثل الشروع بحوار وطني شامل لتقييم الحالة، والتوّصل إلى رؤية زمنية وبمضمون ديمقراطي لإعادة الأمور إلى نصابها الدستوري، وتفكيك أسباب وعوامل التنازع الحقيقية بين السلطات الحاكمة الثلاث، وتحييد مؤسسة الجيش والأمن عن الخلافات السياسية، ووقف تدخل بعض الأطراف الإقليمية والدولية، وتشكيل حكومة انتقالية مهمتها إدارة الوضع الاقتصادي ومنعه من الانهيار، وقيادة البلاد حتى الانتخابات التشريعية والرئاسية المبكرة.

ويؤكد الفريق على رؤيته الاستراتيجية بأن مصلحة تونس العليا تتمثل في الخروج من الأزمة، وعدم الانسياق وراء الفعل وردود الفعل بين أطرافها، مما يعيق التوافقات والتفاهمات الوطنية، ويرى أن أغلب مصالح الأطراف يمكن أن تتحقق في حال تم تبني هذا المسار المقترح من الفريق لإنهاء الأزمة، وانفتاح أبناء تونس على بعضهم بكافة ألوان الطيف الفكري والسياسي والديني في آن واحد، وتشكيل حالة من الوحدة الوطنية الرصينة لحماية تونس من أي اهتزازات مستقبلية.

Executive Summary of the Report:

"The Tunisian crisis and the exit path 2021-2022"

Arab Crises Team- ACT

The complex Tunisian crisis in the year 2021 surprised the Arab political environment - as the case of Tunisia was a transitional democratic, pluralistic experience as an outgrowth of the Arab Spring - after Tunisian President Kais Saied declared the exceptional state in the country (emergency), announced the immediate freezing of Parliament and issued presidential other decrees.

It resulted in the dissolution of Parliament and the Supreme Judicial Council and the dissolution of the Independent Elections Committee. Moreover, he suspended the Constitution, where a new constitution was formed by him and submitted to a popular referendum despite the majority's opposition to Tunisian political parties.

Then, an amended election law was also issued by a presidential decree, which banned the political parties' electoral lists; only the individual nomination was approved, which was considered an indication of a new decline in the democratic environment and its international standards.

This report, by the **Arab Crises Team - ACT,** discusses the Tunisian crisis after this exceptional state declared in the accumulated, overlapping, and complex Tunisian economic, social and political fields, which led the state to a form of institutional disruption and paralysis at the official, popular, partisan, and civil society levels.

The President's adoption of these exceptional measures was preceded by a bitter dispute between the President and Parliament on the one hand and between him and the government on the other, not to mention his differences with many political parties represented in Parliament. Such behavior established a fragile political environment in Tunisia. Moreover, according to various constitutional experts, instead of patronizing national dialogue to consolidate the system and society, the President invested in justifying his exceptional measures that were not abiding by the provisions of the current Constitution, in addition to widespread criticism from Tunisian parties.

Despite the passage of the period announced by the President for declaring the exceptional state for thirty days, he continued to extend it and then told that it was according to a program he had drawn up ending on 12/17/2022, that is, nearly a year and a half after declaring the exceptional state. Moreover, he didn't refer to legislative or judicial authority under Constitution provisions

during this period. As a result, the President could not agree with political leaders, national elites, and the Labor Union on how to manage the situation, even after he single-handedly set its timetable.

President Kais Saied ran the country with its full powers unilaterally, which raised questions and fears among Tunisians about Tunisia's return to absolute autocracy, which it suffered from since independence until the outbreak of the Arab Spring in 2011 that overthrew President Ben Ali. Tunisian peoples' fears pose many political, security, economic and social problems. It is also considered a retreat in the directions of political and democratic reform that the Tunisian people accomplished with their revolution ten years ago. Such a backward move would deepen the country's crisis and establish a dangerous social and political division horizontally and vertically.

The team proposes a path of transition from the crisis and getting out that requires three main components, the first of which is the common goal to develop and improve Tunisia's democratic experience and freedoms. The second is to stop targeting parties and political figures and to resort to a Tunisian dialogue table in which all Tunisians participate. The third is to restore the elected Parliament to approve the Amending of the necessary laws to develop political life and reach compromises regarding the required amendments to the 2014 constitution, especially concerning the powers of the President, the government, and Parliament.

Finally, it includes postponing the elections until the year 2023. As a result, the polls are to be considered early for both the Parliament and the President.

The team proposes an integrated path to get out of the crisis based on these elements, such as initiating a comprehensive national dialogue to assess the situation, arriving at a temporal vision with a democratic content to restore matters to their constitutional normal, dismantling the causes and factors of an

actual dispute between the three ruling authorities, and neutralizing the army and security institution from political debates. In addition, they assumed to stop the interference of some regional and international players in Tunisia's internal affairs. Moreover, they suggested forming a transitional government whose mission is to manage the economic situation, prevent it from collapsing, and lead the country until the early legislative and presidential elections.

The team affirms its strategic vision that Tunisia's supreme interest is to get out of the crisis and not to be drawn into actions and reactions among its different parties, which hinders national consensus and understanding. The team believes that this proposed path to end the crisis can achieve most parties' interests if adopted comprehensively and thoughtfully by all. Hence, the openness of the Tunisian people to each other, regardless of their ideology, political thought, or religious spectrum simultaneously, and the formation of a state of sober national unity to protect Tunisia from any future tremors.

الملف البيبلوغرافي

المشروع الوطني الفلسطيني

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

المشروع الوطني الفلسطيني

أ. عبد القادر عامر*

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب

- أبراش، إبراهيم. **المشروع الوطني الفلسطيني: من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.
- البدور، بكر. **المشروع الوطني الفلسطيني: مراجعة سياسية بين يدي انطلاقة جديدة**. مراجعة جواد الحمد. دراسات مركّزة 3. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017.
- بلقزيز، عبد الإله. **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**. بيروت: مركز درسات الوحدة العربية، 2006.
- حسين، حمدي وأشرف بدر. **تداعيات حرب سنة 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني**. دراسات علميّة محكّمة (6). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017.
- الحمد، جواد (محرّر). **منظمة التحرير الفلسطينية: نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي**. ندوات 44. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006.
- حوامة، نايف. **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: مراجعة نقدية**. دمشق: الدار الوطنية الجديدة، 2019.
- الشريف، ماهر. **المشروع الوطني الفلسطيني: تطوره ومأزقه ومصائره**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021.
- صالح، محسن محمد (محرّر). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.

* باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردنّ، طالب دكتوراه تاريخ- الجامعة الأردنية.

- كيالي، ماجد. **الثورة المجهضة: دراسات في إشكاليات التجربة الوطنية الفلسطينية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013.
- مجموعة مؤلفين. **قضية فلسطين: ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني– الجزء الأول: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي**. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- مجموعة مؤلفين. **قضية فلسطين: ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني– الجزء الثاني: الكولونيالية الاستيطانية وإعداة تصوّر مستقبل المشروع الوطني**. بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
- **المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات**. رام الله: جامعة القدس المفتوحة، 2013.
- هلال، جميل وخالد فرّاج (محرّران). **قراءات في المشروع الوطني الفلسطيني بين الأمس واليوم**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019.
- يوسف، أيمن وآخرون. **الحوار الوطني الفلسطيني والمصالحة: الإشكاليات والتداعيات**. ندوات 62. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

2. مقالات الدوريات

- أبراش، إبراهيم. "العدوان على غزة ومستقبل المشروع الوطني". **شؤون فلسطينية**. العدد 258 (2014)، ص 136-166.
- _____. "جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 78 (ربيع 2009)، ص 5-19.
- أبو شعبان، عمر. "تداعيات الانقسام على المشروع الوطني والتوظيف الإقليمي له". **شؤون فلسطينية**. العدد 273-274 (2019)، ص 108-121.

- أحمد، سامي يوسف. "أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية داخل إطار منظمة التحرير 1974-1987". **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**. مجلد 10. العدد 3 (2020)، ص 226-249.
- الجرباوي، علي. "السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 106 (ربيع 2016)، ص 22-33.
- الجولاني، عاطف. "المصالحة: ضرورة وطنية لمواجهة التحديات وبلورة المشروع الوطني الفلسطيني". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد 25. العدد 95 (2021)، ص 79-92.
- الحسن، بلال. "لماذا يحاصر العالم حكومة "حماس"؟ إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني أو الموت والتلاشي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 67 (صيف 2006)، ص 34-40.
- الحمد، جواد. "آفاق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، 2007– 2008". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد 11. العدد 39 (2007)، ص 155-164.
- روحانا، نديم. "المفاوضات وأزمة المشروع الوطني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 96 (خريف 2013)، ص 8-13.
- _____. "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 97 (شتاء 2014)، ص 18-36.
- الزعانين، رزق موسى. "حركة حماس وموقفها من المشروع الوطني الفلسطيني". **مجلة بحوث الشرق الأوسط**. العدد 67 (2021)، ص 28-56.
- زقوت، جمال. "الانتفاضة وشروط إنجاز المشروع الوطني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 51 (صيف 2002)، ص 41-48.
- سلامة، بلال عوض. "الشباب الفلسطيني اللاجئ بين مأزق المشروع الوطني وانعدام الثقة وغياب التمثيل". **المستقبل العربي**. مجلد 40. العدد 465 (2017)، ص 35-54.

- شاهين، أحمد. "راكح بين المشروع الصهيوني والمشروع الوطني الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**. العدد 192 (1989)، ص 31-45.
- شحادة، امطانس وعميد صعابنة. "دور فلسطينيي 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 105 (شتاء 2016)، ص 53-60.
- شريم، كايد عزات. "الهوية الوطنية الفلسطينية: جدل الواقع ومأزق الخطاب، مقاربة نقدية تحليلية". **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**. مجلد 2. عدد خاص (2017)، ص 97-126.
- العجرمي، أشرف. "الحكم والحكومة في السلطة الفلسطينية: أزمة المشروع الوطني أم صراع بين "فتح" و "حماس"؟ (حوارات مع عبد الله الإفرنجي وخالد البطش وغازي حمد وجميل المجدلاوي)". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 69 (شتاء 2007)، ص 125-140.
- العمور، ثابت محمد. "الوطني الفلسطيني.. افتعال أزمة أم استفراد بالحركة الإسلامية؟". **القدس (مركز الإعلام العربي)**. مجلد 14. العدد 163 (2012)، ص 19-27.
- غانم، هنيدة. "الحرية والهزيمة في المشروع الوطني الفلسطيني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 117 (شتاء 2019)، ص 135-154.
- فريحات، إبراهيم. "أكاديميون في مجلس الوزراء: تعزيز أم تراجع لدور الأكاديمي في المشروع الوطني الفلسطيني؟". **المجلة العربية لعلم الاجتماع– إضافات**. العدد 49-50 (2020)، ص 23-52.
- ماجد، سهى. "المقاومة الفلسطينية– سياسياً: المجلس الوطني الفلسطيني: مشروع الحد الأدنى الفلسطيني". **شؤون فلسطينية**. العدد 136-137 (1983)، ص 110-118.
- المصري، هاني. "المشروع الوطني الفلسطيني في خطر". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 70 (ربيع 2007)، ص 53-57.
- "نحو مشروع إصلاح بنيوي وسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد 10. العدد 32-33 (2005)، ص 155-171.

- "ندوة مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 71 (صيف 2007)، ص 23-34.
- هلال، جميل. "أبعاد مأزق المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 36 (خريف 1998)، ص 17-31.
- _____. "نحو إعادة المعنى للمسألة الفلسطينية". **المستقبل العربي**. مجلد 43. العدد 505 (2021)، ص 7-24.

3. الرسائل الجامعية وأوراق المؤتمرات والتقارير الإلكترونية

- شرقية، إبراهيم. "أمريكا وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني". حلقة نقاش: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**. 28 حزيران/ يونيو 2012. بيروت. لبنان. شوهد في 2022/9/8، في: https://bit.ly/3cUrdUp
- عودة، كفاح حرب. "أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجياً وتكتيكياً". رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين، 2009.
- عوض، محمد ياسر. " دور المؤسسة الرياضية الفلسطينية في مواجهة سياسات الاحتلال وبناء المشروع الوطني". رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة القدس. القدس، فلسطين، 2017.
- المبحوح، وائل عبد الحميد. "قراءة في رؤية حركة حماس المستقبلية للنهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني التي طرحها الأستاذ إسماعيل هنية". **ورقة عمل**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. كانون الأول/ ديسمبر (2021). شوهد في 2022/9/8، في: https://bit.ly/3qmOjpC

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Brown, Nathan J. *Palestinian politics after the Oslo Accords: resuming Arab Palestine.* Berkeley: University of California Press, 2003.
- _____. *Evaluating Palestinian Reform*. Middle East Series. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005.
- Cobban, Helena. *The Palestinian Liberation Organisation: people, power, and politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.
- Dumper, Michael. *The future for Palestinian refugees: toward equity and peace*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2007.
- Frisch, Hillel. Countdown to statehood: Palestinian state formation in the West Bank and Gaza. Albany: State University of New York Press, 1998.
- Hovsepian, Nubar. *Palestinian State Formation: Education and the Construction of National Identity*. Cambridge: Cambridge Scholars Publishing, 2009.
- Jamal, Amal. *The Palestinian national movement: politics of contention, 1967-2005*. Bloomington: Indiana University Press, 2005.
- Khalidi, Rashid. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. Columbia: Columbia University Press, 1997.
- . *The iron cage: the story of the Palestinian struggle for statehood*. Boston: Beacon Press, 2006.
- Muslih, Muhammad Y. *The origins of Palestinian nationalism*. New York: Columbia University Press, 1988.

- Said, Edward W. *The politics of dispossession: the struggle for Palestinian self-determination, 1969-1994*. London: Chatto & Windus, 1994.
- _____. *The end of the peace process: Oslo and after*. New York: Pantheon Books, 2000.
- Sayigh, Yezid. *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993*. Oxford: Oxford University Press, 1999.
- Schanzer, Jonathan. *State of failure: Yasser Arafat, Mahmoud Abbas, and the unmaking of the Palestinian state*. New York: Palgrave Macmillan, 2013.
- Shemesh, Moshe. *The Palestinian Entity 1959-1974: Arab Politics and the PLO*. Hoboken: Taylor and Francis, 2012.
- _____. *The Palestinian National Revival: In the Shadow of the Leadership Crisis, 1937-1967*. Bloomington: Indiana University Press, 2018.
- Suleiman, Yasir. *Being Palestinian: personal reflections on Palestinian identity in the diaspora*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2016.
- *The Palestinian Cultural Project: a proposal for the establishment of the National Center for Palestinian Culture*. Tayibeh: Research Center for Arab Heritage, 1993.
- Weisfeld, Abie H. *Nation, Society and the State: The Reconciliation of Palestinian and Jewish Nationhood*. Bloomington: Author House, 2012.
- Younis, Mona. *Liberation and democratization: the South African and Palestinian national movements*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.

2. Articles

- "Initiatives to support and develop the Palestinian Reconciliation Process." Outcomes of the Three Workshops Held in Helsinki, Ankara, and Istanbul 2010-2011. *The Palestinian Center for Policy*

Research & Strategic Studies- Masarat. October 2011. Accessed on 10/9/2022, at: **https://bit.ly/3d3prQI**

- Al-Masri, Hani. "Where Is the Palestinian National Project?" *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics & Culture*. vol. 14. no. 4 (2007), pp. 80-84.
- Asaad, Denise. "Palestinian Educational Philosophy Between Past and Present." *Studies in Philosophy and Education.* vol. 19. no. 5-6 (2000), pp. 387-403.
- Brunborg, Ann Kristin. "Palestinian state-building performance: challenges of national integration between the West Bank and Gaza Strip." Master thesis. Oslo. University of Oslo. 1999.
- Dabour, Nabil Md. "Prospects for and Problems of The Palestinian Economy in The West Bank and Gaza Strip." *Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries*. vol. 19. no. 3 (1998), pp. 1-53.
- Hamade, Joyce. "The Construction of Palestinian Identity: Hamas and Islamic Fundamentalism." Master thesis. Montreal. Mcgill University. April 2002.
- Hilal, Jamil. "The Polarization of the Palestinian Political Field." *Journal of Palestine Studies*. vol. 39. no. 3 (Spring 2010), pp. 24-39.
- Majdalani, Ahmad. "The serious Threats Facing the Palestinian National Project." *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics & Culture*. vol. 14. no. 2 (2007), pp. 37-42.
- Menocal, Alina Rocha. "The Palestinian State-Building Agenda." *Overseas Development Institute- ODI*. March 2011. Accessed on 10/9/2022, at: **https://bit.ly/3QChAaC**
- Stephen Thompson (ed.). "Rebuilding the Institution of the Palestinian Liberation Organization: The Group to Support and Develop the Palestinian Reconciliation Process." Al-Bireh: Palestinian Center for Policy Research & Strategic Research, 2013.
- Stock, athan. "The Palestinian Quest for Reconciliation: Can it be Achieved?" Policy Focus 4. Middle East Institute (2017).

- Swart, Mia. "Palestinian Reconciliation and the Potential of Transitional Justice." Analysis Paper no. 25. *Brookings Doha Center*. March 2019, accessed on 10/9/2022, at: **https://brook.gs/3RTRocM**
- United Nations. Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People. "The Right of self-determination of the Palestinian people." New York: United Nations, 1979.
- United Nations. Special Unit on Palestinian Rights. "The right of return of the Palestinian people." New York: United Nations, 1978.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

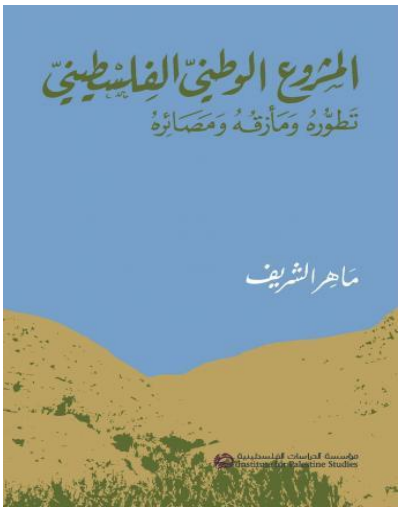

الشريف، ماهر. **المشروع الوطني الفلسطيني: تطوره ومأزقه ومصائره**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021.

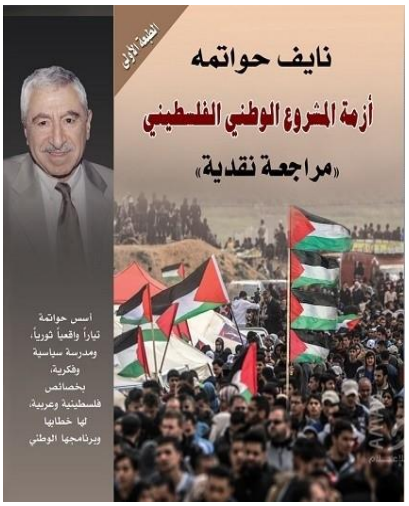

حواتمة، نايف. **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: مراجعة نقدية**. دمشق: الدار الوطنية الجديدة، 2019.

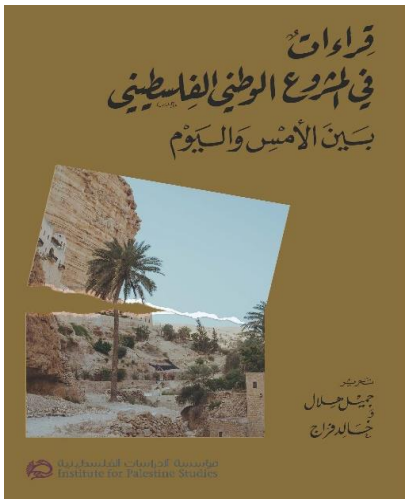

هلال، جميل وخالد فرّاج (محرّران). **قراءات في المشروع الوطني الفلسطيني بين الأمس واليوم**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019.

123	*An Overview of the 100 Issues of the Middle Eastern Studies Journal, MESJ* ***Ali Mahafza***
137	*Academic Seminar: "The Relationship between Jordan and Hamas and Future Directions"* ***Musa Solaiman***
143	*Executive Summary of the Report: "The Tunisian Crisis and the Exit Path2021-2022"* ***Arab Crises Team- ACT***
151 156 160	***Bibliography*** ***The Palestinian National Project*** - *Arabic References* - *English References* - *New Released* ***Abdel Qader Amer***

Contents

page	
7	***Editorial*** *Joint Arab Thinking and Planning to Confront Israel* ***Editor***
15	***Research & Studies*** *The Jordanian Role in the Palestinian Cause, and in the Protection of Sanctities* ***Amin Al-Mashaqbeh***
29	*Building the Arab Identity and the Role of Youth: A Socio-Civilizational Approach* ***Farouk Tayfour***
51	*The Security and Political Ddimensions of Egypt's Relationship with the Gaza Strip (2006-2022)* ***Hisham Saleem Al Meghari***
87	***Reports and Articles*** *Arab Studies Centers: The Expected Role andChallenges* ***Talal Atrissi***
99	*A New Arab Strategy Concerning the Arab-Israeli Conflict 2022-2030* ***Middle East Studies Center (MESC)***

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

Amman– Autumn 2022

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: ***mesc@mesc.com.jo*** ***mesj@mesc.com.jo***

http://www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad El- Hamad

Managing Editor
Bayan Al- Omari

Assistant Editor
Yasmine AL- As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 26 **No. 101** **Autumn 2022**

This Journal (MESJ)

The **Middle Eastern Studies Journal (MESJ)** is the first in the Hashemite Kingdom of Jordan to be published as a specialized refereed publication, concerned with studies, analyzes, and reviews related to transformations in the Middle East region and its future, as well as global transformations related to the Middle East region. It focuses on political, economic, social, and strategic fields mainly in its various chapters. The journal's research, studies, and reports are subject to internationally recognized scientific arbitration rules and scientific plagiarism detection programs, such as Plag Scan and others.

In a significant development for the scientific standing of the journal, it obtained the approval of the impact factor and the reference citations for the Arab scientific journals "Arcif" that are compatible with the standards of international scientific journals on an annual basis. It was classified in the year 2020 within the first category (Q1) (which is the highest category) in the specialization of social sciences At the Arab level, while it was classified within the second category (Q2) (which is the high middle category) in the field of political science at the Arab level.

The magazine is accredited to many important Arab and foreign knowledge bases, including Dar Al-Manhal, Dar Al-Nizamah, and the world of knowledge and uploading it to the Google Book search engine and the global base EBSCO.

The journal published by the Center for Middle Eastern Studies in cooperation with the Jordan Institute for Research and Information enjoys an independent official legal personality as of March 7, 2000.

The magazine is published quarterly, four times a year, at the beginning of (January) (April) (July) (October), and it is the upgraded issue of "Middle Eastern Issues" that the Center for Middle East Studies has published alone. Ten issues over four years, the first issue of which was published in March 1996.

The magazine has a Jordanian president and editorial board and an advisory board that includes a number of colleagues from the Arab world and Jordanian colleagues.

The Price:

2.000 JD's in Jordan
$3.00 in other Countries
(Including regular mail only)

TO Subscribe:

Contact us or by the website on the Internet
www.mesj.com

MESJ

Middle Eastern Studies

Journal

مجلة دراسات شرق أوسطية

- Joint Arab thinking & planning to confront Israel
- The Jordanian Role in the Palestinian Cause and in Protecting the Sanctities in Jerusalem
- The Security and Political Dimensions of Egypt's Relationship with the Gaza Strip
- Building the Arab Identity and the Role of Youth
- Arab Studies Centers: The Expected Role and Challenges

MESJ

السنة 26 العدد 101 خريف 2022

Volume 26 No.101 Autumn 2022

ISSN:1811-8208